



جريدة مركز والى

العدد ٦

٢١ فبراير ٢٠١٣

الهجرة والتوطين

رحلة انسان ومدينة



الهجرة والتوطين

رحلة انسان ومدينة

- يصدر مركز طارق والي , العمارة والتراث جريدة ثلاث مرات سنويا .
- لكل عدد من اعداد الجريدة محور عام تدور حوله موضوعاتها .
- وتتعلق تلك المحاور غالبا بالعمران او بأي من إهتمامات المركز .

فريق الإعداد:

شيماء شاهين
أمنية خليل
محمد علاء
نيرمين عصام
نوران المرصفي
دينا علاء
دينا عمر

لقطة من فيلم : المومياء
لـ : شادي عبد السلام



الحقوق محفوظة لـ :

مركز طارق والي العمارة والتراث

وحدة ١١ ، قرية الفخارين بشارع قصر الشمع

مصر القديمة ، القاهرة ، مصر .

٠٠٢٠٢ - ٢٥٣٢٧١٧٨

info@walycenter.org



- ١ - هضبة اهرامات الجيزة
- ٢ - المجتمع والعمران
- ٣ - العمران وتغيير المجتمع
- ٤ - جدلية الانسان والتراث
- ٥ - عمارة من خلال المنظومات

يمكن الاطلاع على الاعداد السابقة من خلال موقعنا
الاليكتروني على :

<http://www.walycenter.org/ar/journal>

- أخبار المركز ٠٢
- الحراك العمراني في القاهرة القرن التاسع عشر طارق والي ٠٦
- تهجير النوبة بين الرؤية والواقع دينا علاء ١٦
- الهجرة بحثا عن وطن .. شيماء شاهين ٢٥
- لماذا نتمدين؟؟ دينا عمر ٢٩
- حكايات عن الهجرة والمقاومة . نوران المرصفي ٣٤
- جوار أم حوار . نرمين عصام ٤١
- شلاتين .. من البداوة الى الحضر ٤٥
- ملامح شلاتين ٤٧
- عرض لمشروع توطین بدو شلاتین ٥٢
- عرض كتاب التحضر العشوائي طارق والي - نرمين عصام ٥٩

الجزء الثاني من الهجرة والتوطين ، رحلة انسان ومدينة

يدعوكم مركز طارق والي لمشاركتنا الجزء الثاني من الرحلة بكتابة نص اونشر صورة فوتوغرافية او أي عمل يرتبط بموضوع العدد على ان تكون للمشارك الملكية الفكرية وحق النشر للعمل المشارك به ويكون وحده مسئولا عن تلك الاعمال .

للمشاركة يرجى اتباع التالي :

- ارسال ملخص لفكرة المقالة المقترحة ما بين ١٠٠ الي ٢٠٠ كلمة في موعد اقصاه ١ ابريل ٢٠١٣
- يرفق فقرة تعريفية بالكاتب وصورة له/لها
- في موعد اقصاه ٢١ ابريل ٢٠١٣ سيتم ابلاغكم بموقف المركز من نشر الموضوع ، ويعتمد الاختيار في الدرجة الاولى علي مدى ارتباط وصلة الملخص لموضوع العدد .
- في حالة ابلاغكم بالموافقة يرجى ارسال النص كاملا في موعد اقصاه ١٢ مايو ٢٠١٣ ، حيث سيتم اصدار العدد في صورته النهائية يوم ٢٢ يونيو ٢٠١٣ .

يرجي مراعاة التالي:

- ٢- عند الاشتراك بمقالة يرجى ألا تتعدي ٢٠٠٠ كلمة باللغة العربية ويمكن ان تصاحبها صور او رسومات توضيحية .
 - ٣- تقدم الاعمال باللغة العربية ، ويمكن للمتقدم (حسب الرغبة) ارسال نسخة مترجمة باللغة الانجليزية للنشر في اصدارنا باللغة الانجليزية.
 - ٤- يرجى ارفاق الصور والرسومات المصاحبة للمقالة بشكل منفصل بجودة ٢٠٠px/inch على ان يكون للكاتب حق استخدام تلك الصور .
- يمكنكم ارسال الاعمال والتواصل معنا او الاستعلام عن الموضوع من خلال البريد الالكتروني

info@walycenter.org

الارضية المشتركة



شارك مركز والي في جناح Diener & Diener "الأرضية المشتركة" في بينالي فينيسا 2012 بمقال تحت نفس العنوان, سيتم إعادة عرض الجناح في معرض AEDES في برلين ابتداء من يوم ٩ مايو ٢٠١٣. حيث سيتم أيضا عرض إصدار يضم جميع المقالات من ٢٩ دولة مشاركة. ثم سينقل الجناح الى مدينة براغ بالتشيك, في إطار مهرجان العمارة وال عمران الذي سيقام في شهر أكتوبر ٢٠١٣.

لمعرفة المزيد عن الارضية المشتركة :

<http://www.commonpavilions.com>



إصدارات مركز والي
www.walycenter.org

انطلاقاً من إيمان مركز طارق والي العمارة والتراث بدورها في المساهمة في نشر الوعي والثقافة العربية في المجتمع المحلي ، واهمية التكامل بين العمل العماري والعمرائي والعمل الثقافي في تشكيل وعي الاجيال القادمة من العماريين .. وعلى مدى أكثر من عشرين عاماً ساهم المركز في العمل الثقافي بإصدار العديد من الاعمال مثل كتبه: المحرق ، عمران مدينة خليجية ١٩٩٠، نهج البواطن في عمارة الساكن ، البهرين ١٩٩٢ ، نهج الواطن في عمارة المساجد ١٩٩٢ ، النظرية العمرانية في العمر الفلدونية ١٩٩٥ ، مدرسة السلطات حسن : القاهرة المروسة ١٩٩٦ ، المدينة والدولة ، ١٩٩٦ ، وتنظيم معارض مثل : العمران موقفت ٢٠١٢ ، رمسيس ويها واصفت ٢٠١٢ . ويواصل المركز رسالته . حيث شارك مركز والي بمجموعة من إصداراته في فعاليات معرض القاهرة الدولي للكتاب لعام ٢٠١٢ : ذلك بعرض الإصدارات التالية

نهج البقاء في عمارة الصحراء ..

طارق والي

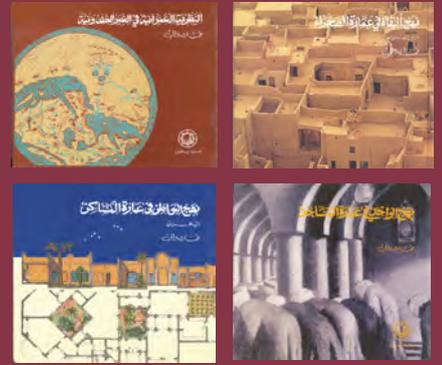
ليس كتاب في عمارة الصحراء بالدولك التقني للمصطلح ولكنها رؤى رومانية الصحراء في ابداعات الانان الذي رغبه بفطرته أن يكون وأن يبقى .. ترانيم معمارية تباعدت أزمانها واختلفت ظروفها الحضارية ، ، اختلفت ثقافات ومضمارات الانان المبدع لها .. وانسجمت ارادته مع الصحراء في مصر وربقى المكان .. الصحراء حقيقة ومعنى ثابتة وراسخة ..



سؤال .. نحو تغيير المجتمع العربي ..

شيماء شاهين

لقد أعادت انتفاضات الشعوب العربية إلينا الإحسان بقيمة الفرد وأن إنسان واحد يستطيع أن يغير مهجر وطن . وفرضت على كل منا أن يبعث عن دوره في صناعة القادم من تاريخ بلاده . وسؤال نحو تغيير المجتمع العربي .. هو محاولة لفهم ماذا يحدث من حولنا ؟ وكيف تمكن من تحقيق التغيير الذي نريده ؟؟



بين العصر والوجدان ، حوارات عمرانية ..

جمالك بكري

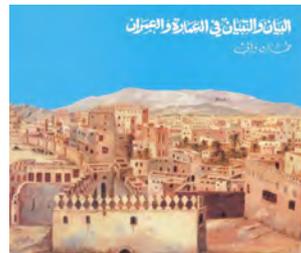
الوظيفة نشأ المواد الحرفية الصناعية كلها وسائط ... تهلك طاقة الانان الروحية بالكورت . يسبح خياله بين أرجائه يغيب عنه الزمان والمكان . نعيش اللحظة الخالدة وكأنها الدهر فيجدها في قصيدة . في رمز ومن لم يعش هذه اللحظات . لم يقرض شعرا ولم ينتج فنا ، ولم ينطلق خياله من عفاك الوردانة والبيئة ليخرج من منطلق ضيق الح رسام أوسع ...



البيان والبيان في العمارة والعمران ..

طارق والي

عندما كانت للعرب وللمسلمين تقوماً عربياً واحداً .. وعملة عربية واحدة .. وتشريفاً واحداً .. عندما امتلك العرب والمسلمون تاريخهم وزمانهم .. وعندما إتمروا بيئتهم ومكانهم .. وعندما حافظوا على أنفسهم ، ولم يبيعوا زمانهم ومكانهم وأنفسهم بثمناً قليلاً .. كانت لهم عمارة عربية إسلامية .. وعمراناً عربياً إسلامياً ..



يمكن الحصول على أحدث الإصدارات المركز من خلال :

مركز والي

وحدة 11 قرية الفخارين ، شارع قصر الشمع ، مصر القديمة، ت : 25327178
<http://www.walycenter.org>

مكتبة Book share club

33 برج 2 متوسط - أبراج عثمان - كورنيش المعادي أمام مترو ماركيت:- 01115777037
<http://www.bookshareclub.com>

مكتبة ليلي

71 ش جواد حسنى، وسط البلد، ت : 23934402
<http://www.leilabooks.com>

دار الفكر العربي

6 شارع جواد حسنى - القاهرة - ت : 23930167
<http://darefikirarabi.com/default.asp>

من خلال موقع دار الكتب

<http://www.bookshareclub.com/store>

كما يستمر المركز في مشاركة المهتمين بإصداراته من خلال عرض الإصدارات السابقة على الموقع الإلكتروني للمركز، كما يمكن الاطلاع على كتابات فريق العمل المختلفة من خلال مدونة المركز:

او من خلال الصفحات الشخصية للأفراد الفريق على موقع Goodreads

صفحة : طارق والي على Good reads : <http://www.goodreads.com/author/show/6895085>

صفحة : شيماء شاهين على Good reads : <http://www.goodreads.com/author/show/6895068>

المصرية للتسويق والتوزيع (امدكو)

01000751101 - 01004633770
<http://www.facebook.com/emdco>

للمعماري : صلاح حجاب



صدر حديثا عن مركز طارق والي العمارة والتراث كتاب " ودائما عمار يا مصر " للمعماري صلاح حجاب .. والذي يقدم فيه المعماري بعض من خلاصة تجربته ورؤيته للعمارة والعمران في مصر من خلال عرض بعض مقالاته التي نشرت في الصحافة المصرية خلال ما يقارب العشرين عاما الماضية باعتبار تلك المقالات تمس قضايا تستحق أن تظل صالحة الآن لتكون مجال حوار بناء من أجل غد أفضل نرجوه معا لمصر المكان والسكان. يتكون الكتاب من خمسة ابواب هي :

- قواعد عمرانية
- عن القاهرة والشارع المصري
- عن الاسكان والمدن الجديدة
- التنمية
- بعض من ناس مصر

ويقدم المعماري كتابه بالكلمات التالية :

لأن الله استخلف الإنسان فوق الأرض ليعمرها..

وكانت مصر أرضا وسكانا بداية تاريخية لتعمير الأرض..

ومصر بموقعها الجغرافي وواقعها السكاني بمقوماتها فوق الأرض وتحت الأرض. تتشكل من أقاليم لها مقوماتها السكانية والاقتصادية تتكامل لتشكيل الكيان الاقتصادي والسياسي والاجتماعي لمصر المكان والسكان وإقامة العدل من أجل الإنسان المصري الآن ومستقبلا. و أرض مصر وديعة لدى الإدارة في مصر محليا ومركزيا من أجل التنمية المستدامة فوقها في إطار مخططات تنموية تحقق رؤى يرتضيها الشعب ويتم التصرف فيها من خلال سياسات تعتمد على الجهة المنوط بها اعتماد المخططات التنموية عند اعتمادها وتتصرف في ضوئها الجهات صاحبة الولاية على الأراضي والتي تقوم بالتمكين والتحفيز والمتابعة لضمان التنمية في الأمد الزمني المحدد بالخطط التنموية..



يوالي قسم الابحاث العمرانية بالمركز في نشر الدراسات العمرانية وذلك على صفحة الابحاث بموقع المركز وذلك بعرض الدراسات التالية :

• دراسة عن : مشروع توطين البدو وتنمية مدينة شلاتين - محافظة البحر الاحمر

تتوجه سياسات الدولة حاليا إلى حتمية الارتقاء بواقع الإنسان المصري بصفة عامة ولاسيما في المناطق النائية خارج الوادي وتجمعاته الحضرية ، و من هذا المنطلق و في إطار تلك الإستراتيجية تطفو إلى السطح الأهمية النوعية للتنمية الإسكانية لفئات محدودى الدخل أو معدومي الدخل و منهم البدو الرحل في صحاري مصر شرقا و جنوبا ، و هو ما يمثل المعادلة الصعبة لتلك الإستراتيجية حيث تتطلب تلك التنمية توازن دقيق بين الارتقاء الحضري والعمراني والبيئي للمسكن والإنسان و المجتمع وبين إمكانات الإنسان و ظروفه الاجتماعية والاقتصادية و قدراته الإنسانية الذاتية على التحول الاجتماعي و العمراني وهو ما يتطلب رؤية إسكانية ذو طبيعة مغايرة أو خاصة كإستراتيجية عامة .

و يأتي مشروع توطين البدو وتنمية مدينة شلاتين - جنوب البحر الأحمر استجابة و ترجمة لحل تلك المعادلة الصعبة و التي يجب أن تمثل مشروعا قوميا تتقاسم مسؤوليته الدولة بمؤسساتها الإدارية و الفنية من جهة و بالتعاون مع المؤسسات الأهلية ، و بمشاركة المجتمع المحلي نفسه من جهة أخرى ، حيث تتكاتف جميع الأطراف باعتبار أن المسؤولية جماعية و المشاركة فيها بالإضافة إلى كونها واجب قومي فهي احد الحلول للانطلاق نحو تنمية مجتمعية حقيقية تتشابهك خيوطها في نسيج واحد لا ينفصم ، و ترتسم تلك المشاركة المتفاعلة بين طرفي الميزان : الدولة و المجتمع من خلال نسق أساسي نحدده ب " البناء بالمشاركة " و تتفاوت المشاركة حسب إمكانات المكان و المجتمع و ظروفه الاقتصادية وما يمكن أن تقدمه الدولة نفسها في إطار القوانين و السنن المعمول بها في الزمان والإطار المقترح للتنمية نفسها .



وسنوالي استكمال نشر المزيد من الدراسات وذلك بهدف التواصل وتبادل المعرفة مع المهتمين بالعمران ..

ويمكن الاطلاع على الدراسات عن طريق : <http://www.walycenter.org/ar/-/studies>



الحراك العمراني في القاهرة القرن التاسع عشر مقدمة التحولات العمرانية الحادثة لمدينة القاهرة في القرن العشرين

طارق والي

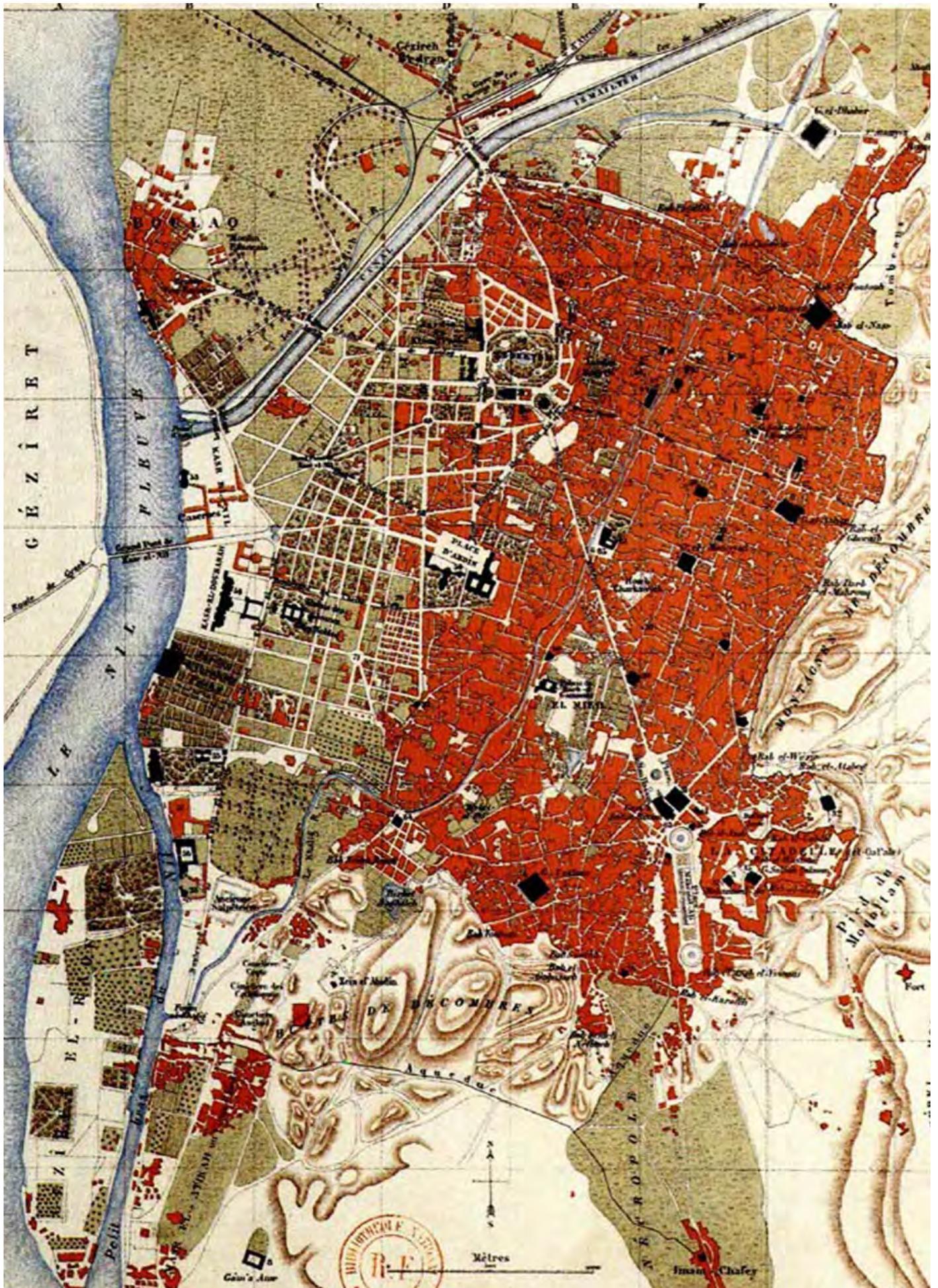
تقديم ..

إن الفصل السكني أحد أبرز ملامح البنيوية المجتمعية والعمرانية للقاهرة ، وهو يحمل مغزى العلاقات التوزيعية للطبقات الاجتماعية الثلاثة الغنية والمتوسطة والفقيرة .. بمعنى أن لكل طبقة منطقة .. ولكل منطقة طبقة . والأهم من ذلك أن الفصل السكني هنا كان سلمياً ، بمعنى أن الطبقات تتدرج من منطقة إلى أخرى كما تتدرج في السلم الاجتماعي ؛ وهي صورة متغيرة الملامح والمواقف ، فالحراك الاجتماعي هو جزء متأصل في القاهرة ومعه يكون حراك عمراني من هجرة وإحلال ، فتتغير طبقات المناطق أو مناطق الطبقات في ديناميكية تبدو معقدة إذا نظرنا إليها من منظور الصور الفوتوغرافية الإستاتيكية التي يتجمد فيها وعندها الزمان في لحظة بعينها ، ولكننا نتبين حقيقتها إذا ما نظرنا إليها من منظور الصور السينمائية التي يحكمها تتابع سيناريو الأحداث على مدى زمني وتاريخي مستمر أو متقطع وله إيقاعاته الخاصة به ..

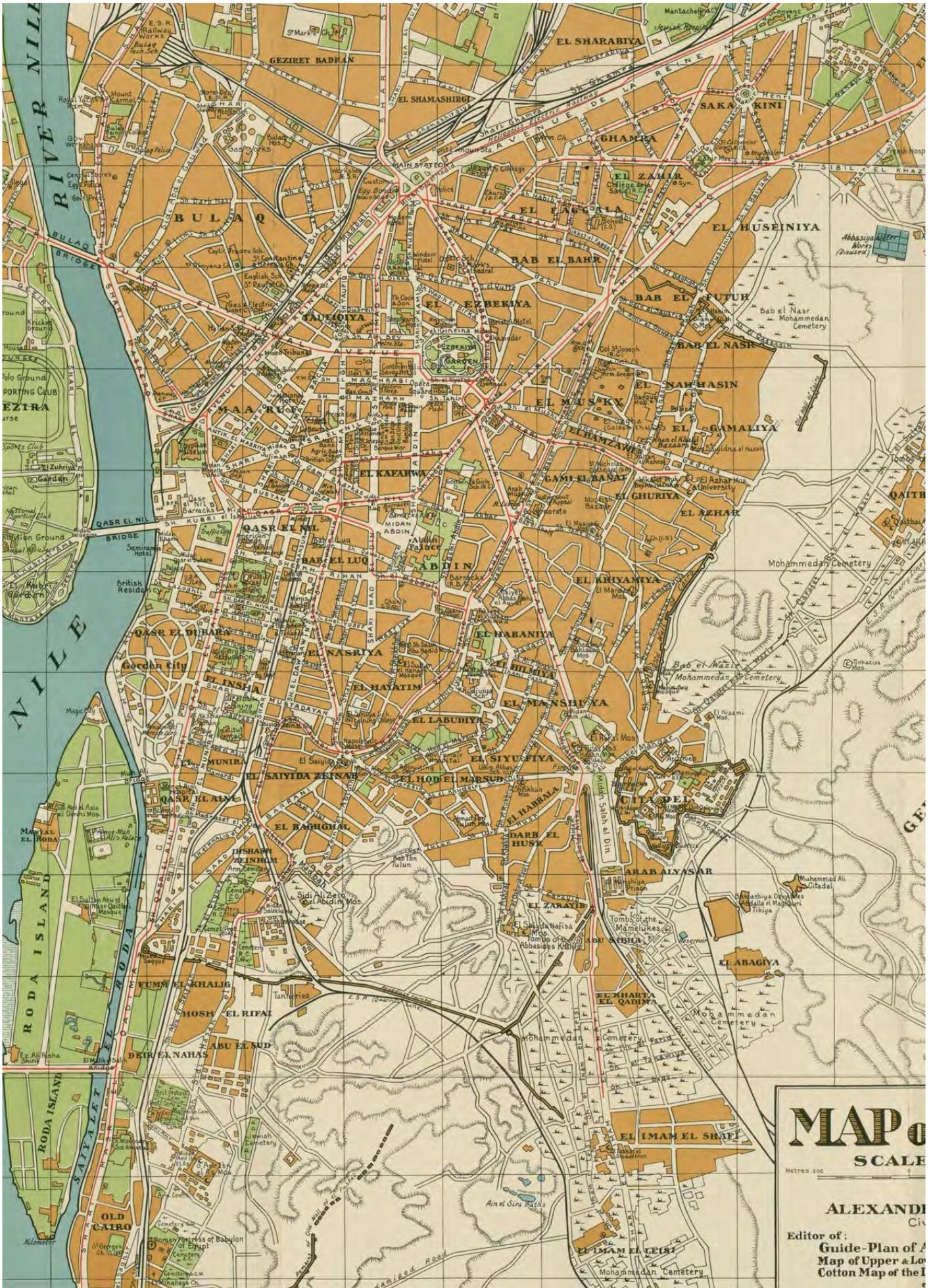
ففي مطلع القرن التاسع عشر كان خط الحسينية - باب الشعيرية - بولاق ، يمثل أقصى حدود أمتداد القاهرة شمالاً ، دون أن يعني هذا أن كل ما إلى الجنوب كان عمراناً كاملاً ومتصلاً ؛ بل كانت هناك فراغات شاسعة تتخلل المنطقة العمرانية المبنية للقاهرة ..

وإذا كان محمد علي باشا هو الذي أخترق هذا الحد وتعداه نحو شبرا ، كما كان عباس الأول هو الذي بدأ العباسية عبر الحسينية ، فقد كان إبراهيم باشا هو الذي بدأ الاتجاه غرباً نحو النيل للسكنى ، وتبعه إسماعيل باشا ومن بعده توفيق باشا ، وتوالى التوجهات النخبوية من المجتمع خلفهم ..

ولكن تبقى هذه التوجهات العمرانية لأحياء جديدة حينها حبيسة نزعات تلك النخبة السياسية الحاكمة والمتحكمة بالرغم من تأثيراتها على القاهرة وعمرانها ، وظلت الأحياء القديمة خارج توجهات وسياسات التنمية العمرانية للدولة والنخب المجتمعية ، ولكنها تأثرت بشكل غير مباشر نتيجة الحراك العمراني الحادث مع الأحياء الجديدة ، ومن جهة أخرى بقيت المناطق والأحياء الفقيرة مهمشة وخارج تلك المنظومة .. ولم يخرج الحراك العمراني للقاهرة مطلع القرن العشرين عن النسق العام لتحكم النخب المجتمعية والسلطوية ، حتى وإن اختلفت بنية هذه النخب مع ميلاد الحركة الوطنية والليبرالية المصرية ، وهذا يصدق على مختلف نطاقات النمو الحادثة للمدينة .



(1-1) القاهرة سنة ١٨٨٨



cairo by Alexander Nichosoff المصدر:

١٩٣٣ (١-٢) القاهرة سنة

الحراك العمراني للقاهرة في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين ..

كان الحراك العمراني ونمو القاهرة خلال القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين متجهاً نحو الشمال ، وكأنه ينفرج من مصر القديمة في الجنوب ليشكل ما يشبه الدلتا العمرانية فينتفرغ إلى فرعين ..

- **الأول الشمال الشرقي بمحاذاة الجبل ..** وينتهي بمصر الجديدة وعين شمس ، في إتجاه السويس وجاذبية آسيا والبحر الأحمر مع تنامي المصالح الإنجليزية الإقليمية والدولية من الخارج .

- **والثاني الشمالي بمحاذاة النيل ..** وينتهي بروض الفرج وشبرا ، في إتجاه الإسكندرية وجاذبية أوروبا والبحر المتوسط مع تغلغل الثقافة الأوروبية التي حملها المستشرقون إلى الداخل .

وبين هذين الفرعين برزخ عريض من الأرض الزراعية ، ومن هنا نستطيع أن نرى أن القاهرة ومعها مصر تزحف شمالاً في مواجهة الأطماع الإستعمارية العاتية وتنامي الأستشراق الأوروبي والتبعية الحضارية والثقافية ، ومعها تتأكد الحقيقة كما رصدها جمال حمدان في تقديمه لكتاب القاهرة لديزموند ستوارت أن نمو عمران القاهرة مندفع نحو الشمال ، وكأنما القاهرة تزحف مع مصر نحو الشمال .. ولكن تتأكد لنا كذلك حقيقة موازية لاتقل مغزى وتأثيراً وهي أن النمو كان متوقفاً نسبياً لدرجة الشلل في الجنوب ، فلم تتعد الفسطاط حدودها المزمنة قرب أثر النبي ، وإذا كانت المعادي وحلوان تمثلان نمواً في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين فإنهما تمثلان ضواحي منفصلة عن جسم المدينة ، ولا تنقض ذلك النسق بقدر ما تؤكد . ونخلص أن الحدود الجنوبية لعمران القاهرة كانت تمثل الثوابت الأستاتيكية في حراك المدينة حين تمثل الحدود الشمالية العوامل المتغيرة والديناميكية لهذا الحراك العمراني المتتابع ؛ لكن يجب أن نرى صورة هذا الحراك في إطاره الحقيقي ومنظوره التاريخي المرتبط بالبنية المؤسسية للدولة والتركيبة المجتمعية ..

وهذه الصورة لها وجهان متلازمان ومتقابلان ومتناقضان غالباً على طرفي المنظومة ، متمثلان في ..

- عمران الأحياء الجديدة للنخب المجتمعية ..

- عمران الأحياء الفقيرة والمجتمعات المهمشة ..

عمران الأحياء الجديدة للنخب المجتمعية في القاهرة القرن التاسع عشر ..

البنية المجتمعية للأحياء الجديدة ..

لا ينفصم العمران عن فكرة الطبوغرافية الإجتماعية وإن لم ترادفه ؛ والطبوغرافية الإجتماعية - والمصطلح للمخطط الفرنسي جاستون باردیه - هي أساساً التوزيع المكاني للطبقات الإجتماعية على أرضية عمران المدينة .. ولا مفر لنا من أن نميز بين الأحياء السكنية على الأساس الطبقي اقتصادياً وإجتماعياً ، بل إن المسكن كان ومازال هو التعبير المادي عن الطبقة الإجتماعية ، فالمنزل هو المنزلة .. والمكان هو المكانة .. حسب توصيف جمال حمدان ، ويضيف جمال حمدان (١) : غير أن الطبوغرافية الإجتماعية ليست الطبقة وحدها بل والجنسية والطائفة أيضاً ، أي الأقليات عموماً ؛ وهذه لها مكانها في عاصمة كالقاهرة ؛ ولكن من الواضح أن وزن الجنسية والطائفة ثانوي وضئيل للغاية بالقياس إلى الطبقة ، فهي وحدها أهم المتغيرات وأبرز المعالم في الطبوغرافية الإجتماعية لعاصمة قديمة عريقة لشعب موحد متجانس منذ آلاف السنين . ويتكامل مع هذه الفكرة ما ذكره جاك لوك أرنو (٢) : إن عملية تقسيم الأراضي تعتبر مؤشراً للبنية الإجتماعية للأحياء الجديدة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر مع مشروع إسماعيل باشا للقاهرة ، فالتصنيف الذي تعبر عنه البنية العمرانية والإجتماعية لتلك الأحياء يسمح بإدراك الكيفية التي كان يجمع بها إسماعيل باشا مختلف الملتزمين لتنمية تلك الأراضي حسب مقاماتهم ووضعيتهم المجتمعية .. وقد تميزت تلك الأحياء الجديدة بين سنتي ١٨٦٧ و ١٨٩٠ بتقسيمها إلى قطع أراض تكون مساحتها أكبر مع تباعدها عن المدينة القديمة ؛ فبينما يكون مجموع الأراضي في النسيج القديم موزعاً بين عدة آلاف من الملاك ، فإن الأراضي في الأحياء الجديدة تملكها مجموعة محدودة ، يقدر عددها جان لوك أرنو إنه يقل عن مائة فرد ، ويتأكد هذا التركيز الرأسمالي العمراني والعقاري من خلال توزيع أكبر الملكيات ؛ فكان ما يربو على نصف المساحة الكلية للأراضي يستأثر بها ثمانية عشر مالكاً فقط يحوز كل منهم في المتوسط على ٤٥ ألف متر مربع ، أي أنه كان في وسع مجموعة محدودة تقل عن عشرين مالكاً أن يتحكموا في تنمية عمران تلك الأحياء .

ومن جهة أخرى مثلت الهوية سمة مميزة للسكان ؛ فالمنطقة الشمالية من حي الإسماعيلية ضمت الرعايا الأجانب ومستخدمي الهيئات القنصلية (أجنب أو غير أجنب) ، وهم يستبعدون سكان البلاد الأصليين وأصحاب النشاطات المختلفة .. وتجمع المصريون أقباطاً ومسلمون في أجزاء أخرى من الأحياء الجديدة ، وليس هناك إشارة إلى مهتهم فيما عدا بعض الإستثناءات ، غير أن ألقابهم - باشا وبك وأفندي تكشف عن الوضعية المجتمعية لهم . وأمتدت مناطق تجمع السكان جنوباً في باب اللوق والجزيرة الجديدة ، وتكشف الألقاب والوضعية المجتمعية أن ثلثي سكانها موظفون في الدولة من الطبقات المتوسطة ، ولقبا بك وأفندي هما الأكثر تحديداً للبنية السكانية المجتمعية فالبكوات للغرب والآخرين على مقربة من المدينة القديمة .

كما يُبرز التوزيع العام للملاك ونشاطاتهم تفرعاً يتجاوز المعايير الإجتماعية والبنوية ، والخط الفاصل هنا سياسي ؛ فكانت مهمة القنصليات إدارة مصالح بلادهم في القاهرة وتنمية التجارة المكفون بها ، وهي مسألة تبرر تحالفهم مع التجار ، وهي ليست سوى إحدى المظاهر العديدة لدورهم الأستشراقي والأستغلالي ، فهم مشغولون بتطبيق نظام الأمتيازات الأجنبية . ويصف نوبار باشا في مذكراته (٣) النظام السياسي المصري في نهاية الستينات من القرن التاسع عشر بأنه " جمعية مطالب القنصليات " وهو دلالة معبرة على مدى سلطة الدول الأجنبية .. وفي ظل تلك الأوضاع شكل تحالف التجار مع القنصليات سلطة سياسية حقيقية مضادة تعبر عنها المواجهة بين أحياء المدينة المختلفة ، والتي صنفها المستشرقون إلى نسقين رئيسيين كبيرين .. أحياء المصريين والأحياء الأوروبية ؛ الأولى تنتمي - حسب هذا التقسيم الإستشراقي - إلى النسيج الحضري القديم للقاهرة والتي نشأت قبل سنة ١٨٦٥ ، أما الثانية فالتى خططت منذ بداية أعمال إسماعيل باشا ؛ وهذه التقسيمات ملتبسة ومضلة ، والدليل على ذلك أن أكبر نسبة من الأوربيين كانت تسكن الموسكي وحي الفرنجة في المدينة القديمة ، وفي المقابل أن أعداد كبيرة من المصريين سكنت في الأحياء الجديدة الواقعة جنوب باب اللوق أو في الأحياء المستحدثة والمخططة في قلب المدينة القديمة مثل الحلمية . وأستمرت تلك الإزدواجية المصطنعة للفصل بين القديم والجديد حتى في نمط الأنشطة والمواقع المخصصة للمنشآت العامة خاصة بعد سيطرة الأجانب الكاملة على مؤسسات الدولة بالأحتلال الإنجليزي العسكري سنة ١٨٨٢ ، مع محاولة ترسيخ تواجد نمطين عمرانيين متجاورين يفصلهما حاجز ، أكتسب مظهراً وطنياً ، فكان الحديث عن مدينة محلية وطنية أو عن مدينة أوروبية ونخبوية إستعمارية (٤) ؛ كانا هذان النمطان مدفوعان لمواجهة بعضهما البعض على خط تماس ؛ مواجهة وصراع .. حاجز غير مادي ولكنه ممتد من الجنوب إلى الشمال من السيدة زينب وعابدين إلى الأزبكية وباب الحديد ، يتنامي حوله الخلاف وتتوالد عنده وتتنامي النزعات الوطنية المحركة لإرادة التغيير والثورات، مع نمو الطبقة المتوسطة الجديدة ، مسار أمتد عمرانياً مع بداية القرن العشرين لميلاد ضواحي وأحياء جديدة خارج القاهرة هي أمتداد لتلك المناطق العمرانية النخبوية في خروج أو هروب من مواجهة محتومة مع المناطق العمرانية الوطنية ، وهو ما يمثل بعداً أساسياً في الحراك العمراني من خلال الهجرات الداخلية والأحلال المجتمعي للطبقات داخل نسيج المدينة وأحيائها .



صور توثق الحياة الاجتماعية في أوائل القرن التاسع عشر

وإجمالاً .. يكشف التوزيع الديموجرافي للأحياء الجديدة عن تنوع وتفاوت البناء المجتمعي الطبقي في أمتداد تصاعدي من الشرق إلى الغرب وبقدر أقل من الجنوب إلى الشمال ، ويجب هنا التفرقة بين الملكية والسكن والاستقرار العمراني ، وأنقسم الملاك إلى مجموعتين : الملاك الصغار ممن يسكنون في قطعة الأرض التي يحوزونها يستندون في إختيارهم لذلك الموقع لمعايير مختلفة عن هؤلاء الملاك المتغيبين ، والدافع الحاسم عند هذا الفريق وحده العصبية حسب التعبير الخلدوني ، سواء عقائدياً أو إجتماعياً أو حتى فئوياً ؛ أما بالنسبة للفريق الثاني فالدافع هو المردود الأقتصادي المادي وليس الإقامة ، وتشكل النخب من الباشوات والبكوات غالباً فريق المنتفعين .. أما الأفندية من الطبقات المتوسطة غير مستبعدين عن أي حي ولاسيما تلك المناطق المحصورة بين النسيج القديم والمستحدث ، وكأنهم بدورهم المجتمعي لعبوا بالصدفة أو الحتمية نفس الدور المتوسط بين النسيجين العمرانيين للقاهرة حينئذ ، بل هم القلب المتمكن من ضمان حيوية المدينة وحراكها المجتمعي والعمراني المتتابع في عمليات الهجرة والأحلال ، وغابت عن تلك المنظومة المجتمعات والمناطق الأكثر فقراً والمهمشة . أما التركيب العمراني على أساس عقائدي أو ديني أو طائفي لم يمثل فاصل إجتماعي وعمراني حاسم ، ولكن لا يمكن الجزم بغيابه تماماً فعرفت القاهرة حارة اليهود والنصارى وحارة الروم وغيرها ، ولكن من منطلق إجتماعي بحت وليس مبنياً على تمييز ديني كما يريد المستشرقون أن يدعوا به .

الأحياء الجديدة والحراك العمراني في القاهرة القرن التاسع عشر :



حي الأزبكية ١٨٧٠



شارع قصر النيل ١٨٧٠

عرفت القاهرة خلال القرن التاسع عشر تغييرات جذرية في عمرانها وتشكيل نسيجها ، ولقد بدأت ظواهر هذه التحولات مع الحملة الفرنسية على مصر وأستمرت حتى مطلع القرن العشرين ؛ وتميز القرن التاسع عشر بممارسات وسياسات محمد علي باشا وورثته وتأثرت بها القاهرة وعمرانها ، لاسيما مع هيمنة الفكر الأوروبي للمستشرقين على العمران ، ومن قبله على بنية المجتمع وثقافته ، وعلى هيكلية الدولة وإداراتها .. ومن الأمور المهمة التي أثرت على الحراك العمراني الحادث حينئذ إنتقال مركز السلطة السياسية من القلعة إلى أنحاء أخرى في المدينة وخارجها بما في ذلك سكن وقصور الولاة ، ومعهم الزمرة السياسية والنخبة المجتمعية وبالتالي دواوين الحكومة وتكنات العسكر ، فكان لهذا آثاره المباشرة في اتجاهات النمو جديدة نحو الغرب (الأزبكية والإسماعيلية وقصر النيل والزمالك ثم البر الغربي والحيزة) ، وإلى الشمال (شبرا) ، وإلى الشمال الشرقي (العباسية والقبة ثم مصر الجديدة) ؛ وبشكل محدود إلى الجنوب (المعادي وحلوان) . ولقد لعبت تلك القصور داخل وخارج أحياء المدينة والطرق التي شقت لكي توصل إليها أحد الأدوار الرئيسية في تحديد اتجاه النمو والحراك العمراني . ومع النسق العمراني المغاير للأحياء الجديدة الذي أتسم بالنمط الغربي شكلاً ومضموناً ، تغيرت الأنماط الحياتية لطبقات المجتمع ؛ ويرجع بعض المتخصصين ومنهم جانيت أبو اللغد (٥) ، أن جذور هذه التغييرات وحالة

التغريب كانت مصاحبة لمشروع محمد علي وتوجهاته لأستقطاب النموذج الأوروبي في المؤسسات التعليمية والصناعية وبناء القدرات العسكرية وفتح المجال للمتخصصين والمستشارين من المستشرقين الأوروبيين وخاصة للتجربة الفرنسية ؛ وعندها أحتضنت القاهرة العديد من المشروعات وتأسست بها وحولها المؤسسات المعنية مما كان له تأثيره على الحراك العمراني واتجاهات النمو ، وجعلت النخب السياسية هذا النموذج الفرنسي نسقاً للتنمية والتحضر المنشود ؛ وهنا توالدت - كما ترى جانيت أبو اللغد - فكرة " القاهرة باريس الشرق " منذ ذلك التاريخ المبكر ، والتي تبلورت وتجسدت لاحقاً مع ولاية إسماعيل في سبعينات القرن . ولم تقف عجلة التحولات ، وتحديداً في العقد الأخير من القرن ، فإننا نلاحظ أن

الالتزامات الأولى تقريباً أنتقلت إلى ملاك جدد . ولم يقتصر الأمر على قيام هذا النوع من الملتزمين ببيع أراضيهم ، ولكن أختفي تماماً فريق " التجار - المقاولون " وفي سنة ١٨٩٢ أصبحوا لا يشكلون سوى أقلية بين الملاك العقاريين في الأحياء الجديدة ، والوحيدون ممن أتيحت لهم فرصة تحويل تجارتهم إلى نشاطات مالية هم من أحتفظوا بأراضيهم . ومع ذلك لم تتغير كثيراً الصورة العمرانية العامة ، ولم تتطراً تحويرات جذرية للبنية المجتمعية ؛ فقد ظلت النخبة الحاكمة متجمعة بمقربة من قصر العيني ، وبقي غالبية الأجانب بحي الإسماعيلية ، ولم تكف نواحي باب اللوق عن إيواء الطبقات المتوسطة ، كما لم تتطراً تغيرات كبيرة على البنية الإجتماعية وتوزيعاتها بين حواف المدينة القديمة والمنطقة المركزية .

ومن جهة أخرى عرفت القاهرة تعبئة لرؤوس الأموال الخارجية مع الضمانات التي كفلتها الأوضاع الحادثة حينئذ من إفلاس الدولة وإنشاء صندوق الدين والأستيلاء وسيطرت الأوربيين على مقاليد الدولة وتسييرها ، وأكد ذلك تأسيس البنك العقاري المصري في سنة ١٨٨٠ بالإمكانات التي يوفرها بعيداً عن مناورات الخديو ، ودفعت تلك الحركة للاقتصاد المصري - ولو كانت لحساب الأجنبي على حساب المصريين أصحاب الشرعية والحق - بأن جعلت من القاهرة ملتقى جذب رؤوس الأموال الأجنبية تحت حماية السيطرة الأوروبية . وإذا كانت مواقع الإنتاج سواء الزراعية أو الصناعية خارج المناطق العمرانية الحضرية إلا أنها كانت تدار إنطلاقاً من نسق مركزية الدولة من القاهرة ، وتجمعت تلك بكثافة في الأريكية وحي الإسماعيلية وتحولت المنطقة إلى مركز للصفقات يجمع العديد من النشاطات المرتبطة بالتجارة الدولية سواء تعلق ذلك باستيراد وسائل الإنتاج أو تصدير المنتجات ، وبالنشاطات المصرفية والتعامل مع البورصة .. ونذكر إنه تأسست في مصر بين سنة ١٨٥٦ و ١٨٩٥ عدد ٣٥ شركة ، بينما بين سنة ١٨٩٦ و ١٨٩٩ تأسست ٣٩ شركة جديدة ، ومن سنة ١٩٠٠ و ١٩٠٥ تأسست ٨٠ شركة . ومن المؤثرات المباشرة على التنمية والحراك العمراني شبكة المواصلات الجديدة التي عرفتها القاهرة خلال نفس الفترة ، ففي سنة ١٨٩٤ حصل البارون إيمان على امتياز لإقامة شبكة مواصلات بالترام في القاهرة لإقامة ثمانية خطوط بينها ستة تبدأ من ميدان العتبة الزرقاء (العتبة الخضراء) ؛ وتم ربط وسط المدينة ومركزها الجديد بميدان محمد علي عند القلعة وبالقصر العيني ومصر القديمة وبباب اللوق والناصرية وبباب الحديد وبولاق ، والفجالة والعباسية . وتم فيما بعد تمديد الأمتياز سنة ١٩١٧ ليشتمل خطوط جديدة إلى روض الفرج وأثر النبي وهليوبوليس وأخرى عند إمبابة والحيزة . ومن جهة أخرى أدى ظهور السيارة سنة ١٩٠٣ للإسراع لتغيير شبكة شوارع الأحياء الجديدة ؛ وزاد عدد السيارات من ٦٥٦ سنة ١٩١٤ إلى ٢٤١٣٦ في سنة ١٩٣١ (٦) ؛ وظلت شبكة الطرق في الأحياء القديمة عاجزة عن الإنسجام مع تلك المتغيرات الجديدة لوسائل المواصلات . ومع هذا التسارع العمراني شهدت حركة البناء خلال الفترة ١٨٩٧ - ١٩٠٧ نشاطاً واسعاً وأشدت الطلب على الأراضي مما رفع أثمانها ؛ فقد ذكر أندرية ريمون (٧) ، إنه بلغت حركة التشييد ذروتها في ١٩٠٧ و ١٩٠٨ إذ بلغ عدد تصاريح البناء ٣١٦٤ و ٤٤٤٤ على التوالي ، في حين كان عدد هذه التصاريح ١٠٧١ سنة ١٨٩٧ و ٨٤٣ في سنة ١٨٨٢ وفي سنة ١٩٠٧ بلغ عدد عمال البناء في القاهرة ٢١٧٤٤ عاملاً من بين ٩٤٨٩٨ عاملاً في مصر كلها .

كما تجدر الإشارة إنه تزامن مع هذا الزخم أفتحام نوع جديد من المتدخلين لسوق العقارات القاهرية كان له دوره في التغيير وهي شركات خاصة مساهمة ، حيث توصلت في غضون بضع سنوات للتحكم في جزء كبير من تنمية عمران القاهرة . فكانت هناك شركة وحيدة تمتلك أراضي في القاهرة سنة ١٨٩٢ وهي شركة سوارس وشركاه ؛ وفي بداية القرن العشرين والأخص سنة ١٩٠٤ تزايد بسرعة عدد الشركات العاملة في مجالي الأراضي والعقارات ؛ بينما كان هناك فقط ست شركات سنة ١٩٠٠ لا تشكل معاً إلا ١٠٪ من الشركات الخاصة ، تضاعف عددها ست مرات بعد ذلك بعشر سنوات ؛ ففي سنة ١٩١٠ كان عددها ست وثلاثون تمثل ١٦٪ من إجمالي عدد الشركات المساهمة الخاصة .. وبلغ ذلك النمو ذروته في نهاية سنة ١٩٠٦ ، قبل بضعة شهور فقط من الأزمة التي بدأت خلال الربيع التالي ومع الشهور الأولى من سنة ١٩٠٧ تأسست ما لا يقل عن خمس عشرة منشأة جديدة ؛ حتى أمسى ما يربو من أربعين شركة عقارية تعمل في الوسط الحضري بالقاهرة . وتبقى الحقيقة أن هذا الحراك والنمو لم يواكبه عدالة إجتماعية تعود على المجتمع كله بل إنحصرت الفائدة كاملة في طبقة النخب المجتمعية وطبقة الأجانب الأوربيين ..

ويمكننا استنتاج أن الحراك العمراني للقاهرة في هذه المرحلة تحكمت فيه عمليتان إيكولوجيتان رئيسيتان .. من الخارج نمو وتوسع نحو الشمال ثم إلى الغرب ، ومن الداخل إعادة توزيع وتغيير لعناصرها وأنسجتها وأعضائها ووظائفها وأستعمالات الأرض ..

هكذا .. لقد تمت عند نهاية القرن التاسع عشر دورة كاملة في حياة القاهرة وعمرانها .. أنتقلت فيه القاهرة من سند الجبل إلى شاطئ النهر ، ومن ضلوع المقطم في الأحياء الموروثة إلى ضفاف النيل مع أحياء جديدة مستحدثة ، حتى أصبح محور شرق - غرب هو محور حراك ونمو الأحياء الجديدة ..

عمران الأحياء الفقيرة والمهمشة في قاهرة القرن التاسع عشر .. البنية المجتمعية للأحياء الفقيرة المهمشة (العشوائية) ..

تتناول كثير من الدراسات والكتابات وخاصة المعمارية والعمرانية منها وجهاً واحداً للقاهرة خلال هذه المرحلة من تاريخها لتأكيد مقولة " قاهرة الزمن الجميل " ، وهي فرضية تحتاج إلى مراجعة متأنية ، فقليلاً ما تتعرض تلك الكتابات للوجه الآخر للمدينة وسكانها بالرغم من كونها وجهان متزامنان بل ويحكم وجود كل منهما وجود الآخر ، كأنها حتمية عمرانية فرضتها الحاجة والمنفعة المتبادلة ، والمقصود هنا ليست فقط المناطق الفقيرة داخل نسيج المدينة القديمة أو حتي أحيائها الجديدة ، ولكن ما نقصده هؤلاء المهمشين خارج حسابات الغالبية من الباحثين لتلك المرحلة من عمران القاهرة . يغفل البعض تلك الحالة العمرانية المثبتة خوفاً على تشويه الصورة الافتراضية التي يرسمونها للقاهرة ، حين إننا نرى أن الصورة الواقعية بكل متناقضاتها هي في الحقيقة أصدق ، وبالتالي أجمل لمجتمع عاش وتمرد على سلبياتها وثار لتصحيحها بنفسه ومن منطلق وطنيته وإنتمائه ، فمن يسقط تلك الواقعية هو في الحقيقة يسقط عن المجتمع نفسه قدرته على الأستمرارية وتطوير ذاته والدفاع عن وجوده وحقوقه . ويمكننا تنميط مساكن وتجمعات السكان الأكثر فقراً في القاهرة في القرن التاسع عشر في نسقين أساسيين :



- الأحواش .. وهي موروث عمراني عرفته القاهرة في المراحل السابقة ، وهي من المساكن الجماعية الواسعة الإنتشار التي ورد ذكر وجودها في القاهرة منذ كتاب وصف مصر ، فقد جاء عنها إنها نزل كبير مؤلف من باحة سماوية (حوش) مسورة مليئة بعدد كبير من الأكواخ التي تغطس بالناس الفقراء الذين يعيشون مع دوابهم ، وكانت هذه المساكن الجماعية المبنية عادة من مواد لا تصمد طويلاً مثل الطوب اللبن تتكون من سلسلة من المساكن المقامة حول الحوش ؛ وكانت هذه المساكن تسمى قاعة أو خزانة ، وبالرغم من قلة المعلومات إلا إنه تم تحديد موقع ٣١ حوشاً ورد ذكرها في كتاب وصف مصر تنتشر في الحارات الشعبية (بعيداً عن قسبة القاهرة) ، ويحتوي الحوش على عدد من الأبيار (٨) . وكان الحوش مأوى أفقر سكان القاهرة وهم العمال والفعلة الذين كانوا يشكلون نسبة كبيرة من سكان القاهرة المهمشين ، وإن كانوا نادراً ما يظهر لهم أثر في التعاملات المتعلقة بأي نوع من السكنى . وكثيراً ما كان يلجأ أيضاً إلى تلك الأحواش المهاجرون من الريف عند تفاقم الأزمات الاقتصادية أو سعياً للعمل في العاصمة . فالوثائق تتحدث أحياناً عن " حوش الفلاحين " أو " حوش سكن الفلاحين " أو " حوش سكن الصعايدة " .. ولم يكن شاغلوا هذه المساكن الجماعية أفراد عائلة معاً ، ولكن يبدو أنه كان يوجد

نوع من التجانس بين سكان تلك الأحواش يعود إلى وحدة المسقط أو إلى إنتمائهم لمهنة واحدة . ونفتقد المعلومات لمساكن تلك الشريحة من سكان القاهرة الأكثر فقراً في المرحلة السابقة والتي أستمرت في القرن التاسع عشر ، في حين أنها كانت

دوماً في الغالب الأكثر عدداً . ولم يرد ذكر هذه المساكن إطلاقاً في الحوليات التاريخية ولا في الوثائق المحفوظة ، كما لا توجد منها أي آثار أو بقايا تساعدنا على التحقق منها وتحديد تواريخها .. ومع ذلك من السهل تصور أنها مساكن ضيقة بنيت بمواد كيفما أتفق كائنة في أطراف الأحياء القديمة من القاهرة ، ومن المحتمل أن عدد سكان الأحواش كبيراً وليس هناك وثائق تؤكد العدد الحقيقي لهؤلاء السكان لاسيما في القرن التاسع عشر .

- العشش .. وهو مصطلح مختلف عليه بقدر كبير ، ولكن إجمالاً العشة بناء فقير مقام بمواد هشة لا يتصف بصفة الديمومة أو الإستمرارية ، فهو دائماً هو وساكنه في حال مؤقتة من الوجود وحتى وإن طال بهما الزمن ، وتشير تجمعات تلك العشش إلى ما يسميه البعض (بالعشوائية) - مع تحفظنا على ذلك المسمى ومدلولاته السلبية - ؛ وعلى عكس الأحواش فإن تلك الأحياء تقع دوماً خارج المدينة ولا تنصهر في نسيجها العمراني ، وهي غير محددة النمو أو الاتجاهات بل يحكمها الموقف الآني والأحداث والظروف وقد تمتد لعدة هكتارات وتضم بضعة آلاف من السكان . ونما هذا النسق من السكن في القاهرة بكثافة في نهاية القرن التاسع عشر ، وتحديدًا في سنة ١٨٩١ أحصت مصلحة الصحة - التي كانت تعني عن قرب ببؤر إنتشار الأوبئة - بحوالي ١٦٢٠٠ عشة في القاهرة ، ويعد هذا العدد مرتفعاً حسب كثافة هذا النسق السكني علماً بأن تعداد سكانها بعد بضع سنوات قليلة حسب تقديرات جان لوك أرنو كان ١٢٠ ألف ساكن (كان سكان القاهرة عندئذ حوالي ٤٨٠ ألف ساكن) ، أي أن ربع سكان القاهرة كانوا يقيمون حينئذ في عشش ، كما أن المساحة التي تشغلها هذه المساكن كبيرة وتشغل حوالي ١٠٪ من مساحة القاهرة العمرانية (كانت مساحة القاهرة وضواحيها على ضفتي النيل حوالي ١٥٠٠ هكتار ، بينما كانت مساحة أحياء العشش ١٤٦ هكتاراً حسب قياس جان لوك أرنو) ؛ ولا يمكن بالطبع ألا تكون مساحة بهذا الحجم غير ملحوظة أو ألا يسمح تفرقها في المدينة رسم طوبوغرافيا للفقير وإدراك البنية السكانية للقاهرة حينئذ .

ويبين تعداد سنة ١٨٩٧ السكان الذين ليس لديهم محل سكن ثابت (الطبقة الأفقر في المجتمع) وكذلك سكان الأحواش والعشش الذين يشكلون وحدات إدارية فقط ؛ ولذا فإن عدد العشش التي أحصيت آنذاك ٢٥٠٠ عشة أي سدس العدد الذي قدمته مصلحة الصحة قبل بضع سنوات ؛ ويدل الفرق بين الرقمين على أن العشش متجمعة في بعض الأحياء ، إلا إنها كذلك كانت منتشرة ومشتتة بحيث عددها لا يشكل وحدات إدارية مستقلة ومحددة ، منتشرة في مجموعات تحتل الأراضي المهجورة والخرابات . وإذا كان تواجد أراضي فضاء هو الذي يقرر إقامة العشش خارج المدينة ، فإن قيام نشاطات صناعية يشكل هو أيضاً دافعاً لإنتشارها داخل



الأحياء بأعتبره جاذباً للهجرة ، ومنها بولاق حيث أدى نمو النشاط الصناعي خلال القرن التاسع عشر إلى طلب على اليد العاملة الرخيصة ، فنشأت بالتالي مجموعات كبيرة من العشش . وضمت بولاق ثلثي سكان القاهرة من تلك المجموعات ، الأشد فقراً في المدينة حينئذ ، وبه أيضاً أكبر الأحواش ونسبة كبيرة من الأفراد الذين ليس لهم مقر ثابت ، وعليه ووفقاً لبيانات التعداد فإنه يمكن اعتبار أن ظروف سكن ربع أو خمس سكان هذا الحي سيئة^(٩) ، وعموماً أغلب العشش كانت متجمعة في مناطق : بولاق والسيدة زينب ومصر القديمة ضمن نسيج العمران القديم جنوب المدينة وغربها .. ومع أن هذا النسق ليس ظاهرة جديدة في القاهرة ، إلا إنه شهد نمواً كبيراً بدءاً من منتصف القرن التاسع عشر ، فتوسع هذه الأحياء في مصر القديمة أولاً وبعدها في بولاق يكشف عن النزوع المتزايد لطرد السكان الأفقر نحو أطراف المدينة .. وعلى عكس المحظوظين من النخب دائماً والطبقات المتوسطة المتوالدة لا يملك السكان الأكثر فقراً حرية اختيار مساكنهم إذ يتعين عليهم أن يضعوا في الاعتبار وسائل النقل ، وعليه تنتشر العشش على مقربة مباشرة من مصادر العمل المتاحة بفعل قوى الطرد والجذب المحركة للمجتمع .

وهكذا ترتسم قاهرة القرن التاسع عشر وحراكها العمراني ، أنها مدينة متعددة التكوينات بخطوط عامة من خلال العديد من الأمثلة سواء تعلق الأمر بالأحياء الجديدة شرق وغرب النيل أو بعشش الأحياء الفقيرة ، سواء بتركزات الزمر السياسية والملاك العقاريين والنخب المجتمعية أو بتشتت العوام والمهمشين والمعدمين من الطبقات الدنيا في المجتمع .. وما بين هذا وذاك تتشكل الطبقة المتوسطة بتدرجاتها الإجتماعية والثقافية وتطلعاتها البرجوازية والتقدمية ، وهنا كانت المواجهة بين القديم والجديد في القاهرة .

وإجمالاً .. الحراك العمراني للقاهرة في القرن التاسع عشر ، لايقف عند صورة متواترة تعبر عن نمط واحد في منظومة متسعة بأتساع التركيبية الإجتماعية والطبقات المشكلة للمجتمع القاهري ، وهو ما يدعونا إلى حتمية إعادة النظر في تلك الصورة الضيقة ومنتسع بزواوية الأبصار لنرى الصورة الكاملة بحقيقتها فبالإضافة لعمران وأحياء زمرة الحكام والنخب المجتمعية ، لتشمل الرؤية عمران الطبقات الوسطى والمساكن الجماعية ومساكن الفقراء من عامة المجتمع والمعدمين فيه والمهمشين ؛ وأن نسقط مفهوم النسق الوحيد ونقيم بدلاً منها رؤية للتنوعيات في القاهرة ؛ وهذا يجعلنا نتساءل حول هل يمكن اعتبار القصور والعمائر الكبيرة - وهي النوع الأكثر شهرة والأقل عدداً - نموذجاً نمطياً لعمران القاهرة في أي مرحلة سابقة أو لاحقة حتى اليوم .. أنه من الأجدى أن نأخذ في الاعتبار الأنماط المتعددة لنرسم بها صورة حقيقية ودقيقة لحالة وعماراة وعمران القاهرة بمنهجية صحيحة وعلمية تصل بنا إلى الحقيقة بعيداً عن تجميل مزيف للصورة يخل بمصادقيتها .



الهوامش والمراجع ..

- | | | | |
|----------------|---|----------------|-----|
| | القاهرة - لديرموند ستيوارت | صفحة ٦٣ - ٦٤ | (١) |
| صفحة ١٦٣ - ١٨٣ | Le Caire - Mise en place d'une ville modernes | ١٩٠٧ / ١٨٦٧ | (٢) |
| | مذكرات نوبار باشا | صفحة ٢٥٠ | (٣) |
| صفحة ١٧ | القاهرة في الأدب المصري الحديث والمعاصر من حلم المدينة الكبيرة إلى عزلة الضواحي | | (٤) |
| | Years of the City Victorious | صفحة ٨٧ - ٨٨ | (٥) |
| | Cairo City of History | صفحة ٣٢٢ - ٣٢٤ | (٦) |
| | Cairo City of History | صفحة ٣٢٢ | (٧) |
| | العواصم العربية - عمارتها وعمرانها في الفترة العثمانية | صفحة ٩٨ - ١٠٣ | (٨) |
| صفحة ٢٨٠ - | Le Caire - Mise en place d'une ville modernes | ١٩٠٧ / ١٨٦٧ | (٩) |

تهجير النوبة

بين الرؤية والواقع

بقلم : دينا علاء

بلاد النوبة تضرب جذورها في أعماق التاريخ، ينوارث
أبنائها جينات أقدم حضارة عن فنها البشرية...



تهجير اهالى النوبة قضية، تأبى ملامحها أن تطمس بمرور الوقت .

بلاد النوبة تضرب جذورها فى أعماق التاريخ، يتوارث أبناؤها جينات أقدم حضارة عرفتها البشرية، تعددت هجراتهم ويحملون بالعودة إلى بلادهم مهما طال الزمن

عن النوبة القديمة

تمتد النوبة بطول ٥٣٠ كيلو مترا من الشلال الأول جنوب مصر وحتى الشلال الثاني شمال السودان بطول نهر النيل وكانت تلك المناطق قبل التهجير وقيام السد الأعلى مقسمة إلى ثلاثة مناطق سكنية أساسية (١-١) وهي :

- منطقة وادي الكنوز ويطلق على سكانها اسم (الماتوكي)
- منطقة وادي العرب ويطلق على سكانها اسم (العليقات)
- منطقة وادي النوبة ويطلق على سكانها اسم (الفاديجا)
و يرجع أصل التسمية من كلمة- نوب - أو نوبو- وهي كما يقال كلمة هيروغليفية الأصل بمعنى الذهب وسبب التسمية أنه في عهد الفراعنة كانت هذه المنطقة تحتوى على العديد من مناجم الذهب في منطقة وادي العلاقى لذلك سميت المنطقة في أغلب الخرائط المرسومة أيام الفراعنة بـ (بلاد النوبة) ومنها بالتالى أشتق أسم (النوبي) .

تضم بلاد النوبة ٣٩ قرية و تشمل القرية عدة مجموعات متباعدة تقع على ضفة النيل او ضفتيه و تسمى المجموعة منها نجعا(حوالى ٤٤) , يسود مجتمع بلاد النوبة نظام القبائل حيث ان القبيل هى اكبر الجماعات من ذوى القربى التى يتألف منها المجتمع و تعتبر القبيلة بالقرية النوبية وحدة سياسية يخضع افرادها لسلطة رئيسها و تفرض القرابة الالتزام بوقوف اعضائها بجانب بعضهم بعض فى منازعاتهم مع افراد القبائل الاخرى و تقيم القبيلة عادة فى نجع و هو عبارة عن المركز الاقليمى للقبيلة و النجع وحدة سياسية لها تنظيم داخلى منتظم و يوجد له رئيس او عدة رؤساء و مسئولين للتوجيه فى مختلف نواحى الحياة الاجتماعية , فارتباط الفرد الى النجع هو انتماؤه الاول و هو اقوى و اكثر اهمية من انتمائه الى القرية التى يقع بها النجع .

اختلف تخطيط القرى النوبية عن الانساق الحضارية او حتى الريفية فلم يخضع للطرق المنتظمة الهندسية بقدر ما كان يعبر عن الوضعية الاجتماعية للمجتمع المحلى او القبيلة فقد كانت جميع مبانيها من طابق واحد منتشرة و متدرجة على سفوح الهضبة وتتصل ببعضها بمنحدرات طبيعية متدرجة

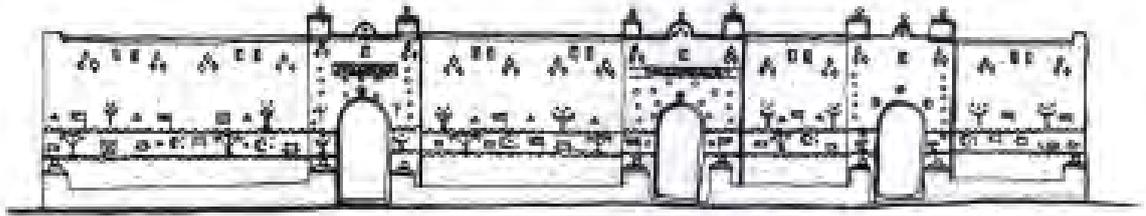


خريطة توضح توزيع قرى النوبة القديمة بقسميها (١-١)

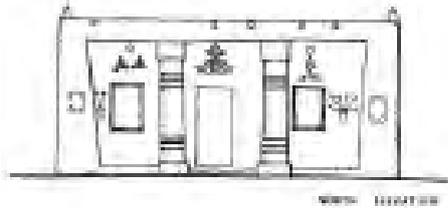


منظور لمجموعة من المساكن في بلاد النوبة
القديمة يوضح البناء بالقباب (١-٢)

في الانخفاض نحو النيل اما المساكن النوبية ردا على الاحتياجات الاجتماعية و الثقافية , فكانت مخططة بعناية لملائمة البيئة وامتدادا للعمارة التلقائية التي اكتسبها عبر السنين, يتم بناء المسكن النوبى من حوائط من الطوب النىء او الاحجار اما الاسقف فتختلف من منطقة الى اخرى فهي افقية في الجنوب حيث يكثر النخيل و يمكن الاستفادة من جذوعه بشكل رئيسى فى عمل كمرات و بالتالى خلق نظام انشائى قادر على تحمل احمال السقف بينما فى المنطقة الشمالية الاقبية و القباب و قد اكتسب سكان المنطقة و بنائها تلك الخبرات التراثية فى عمليات البناء . ارتبطت حياة النوبيين بالنيل فهو وسيلة النقل و المواصلات و التجارة الوحيدة بالمنطقة و مصدر رزق و دور مهم فى الزراعة هذا بالاضافة الدور الكبير المهم الذى كان يلعبه النيل فى حياة النوبيين الاجتماعية من احتفالات و تراث شعبى نوبى متعلقة بالنيل مثل الزواج و الاحتفال بالفيضان و موسم الحصاد . بالرغم من تعرض معظم اراضى النوبة للغمر كل عام من الفيضان الا ان الزراعة تعتبر من مصادر الدخل الاساسية للنوبيين بجانب التجارة بالبالح و بعض الحرف اليدوية مثل الفخار و الحصر و السلال المصنوعة من سعف النخيل .



بعض النماذج لبيوت بالنوبة القديمة
(١-٣) , بقريه "كشتمانة"
بمنطقة الكنوز

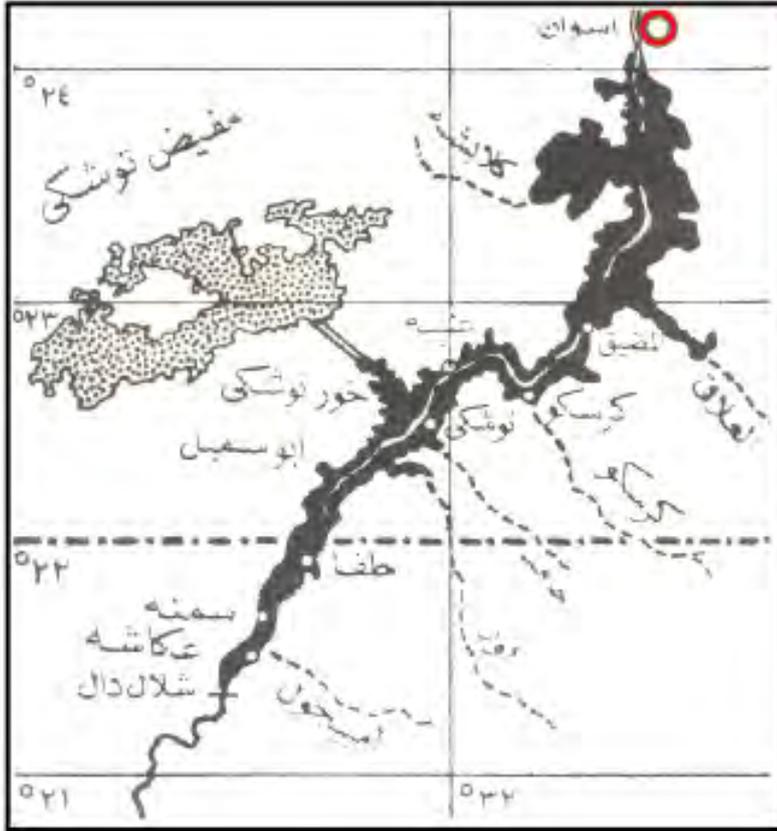


نماذج بيوت للضيوف (١-٤)

الحكاية من البداية

بحكم الظروف الجغرافية لبلاد النوبة و موقعها و تأثرها بحركة الفيضان و بموضعها كبوابة جنوبية للوادي في مصر, فان تاريخ اهالى النوبة كان سلسلة من التضحيات المتتالية منذ بداية القرن العشرين كانت فيه الهجرة سمة اساسية فى التاريخ المعاصر للمجتمع النوبى , فقد تم تهجير أبناء النوبة فى جنوب مصر من أرضهم أربع مرات , الهجرة الأولى مع بناء خزان أسوان عام ١٩٠٢ الذي ارتفع معه منسوب المياه حوالى ٢٠ متر و غمرت الكثير من الاراضى الزراعية لكنها لم تغمر القرى و المساكن النوبية لانها غالبا ما تقام على الاجزاء المرتفعة على جانبى الوادى و امتد تاثير ذلك الغمر يمتد ل ٩٠ كم خلف الخزان , و مع التعلية الأولى للخزان عام ١٩١٢ وارتفع منسوب المياه ٢٧,٥ متر امتد تاثيره لحوالى ٢٤٠ كم و فى هذه المرة لم تغمر الاراضى الزراعية فقط بل امتدت الى مساكن الاهالى مما اضطر الكثير منهم الى الهجرة الى الاراضى الاكثر ارتفاعا على حافة الصحراء و مع التعلية الثانية ارتفعت المياه ٣٥ متر و امتد تاثير حتى وادى حلفا فى السودان كانت الهجرة الثالثة الى الاراضى ذات المناسب الاعلى , خلال الثلاث الهجرات كان النوبيون فى حالة حراك حافظوا خلاله على انتمائهم و هويتهم المكانية و الثقافية (١) و اخيرا كانت الهجرة الرابعة و الاخيرة مع مشروع السد العالى و تم اجراء دراسات على المواقع المحتملة لبناء السد و انحصر اختيار موقع السد العالى بين ٣ مواقع :

- جيل السلسلة : تم رفضه لتركيبه الصخرى الضعيف و لموقعه شمال خزان اسوان
-باب الكلابشة : يمتاز بضيق المجرى الخانقى لكن تباعد الاطار التلى على ضفتيه بحيث ينخفض مستوى جوانبه الصخرية بشدة الى درجة يتحتم معها مد جناحى السد الى ٢٠ كم شرقا بغرب فضلا عن فرط العمق و سرعة التيار مما يعنى صعوبة البناء و زيادة التكاليف .
- شلال اسوان : نسبيا لم تكن به مشاكل جسيمة كما ان موقعه فى بداية السهل الفيضى اعطى له الافضلية على بقية المواقع .



خريطة (٢-١), بحيرة ناصر و مفيض توشكى

و لكن اختيار شلال اسوان ترتب عليه اغراق حوض النوبة و بالتالى كانت الهجرة الرابعة و الاخيرة و كانت خارج المجال العمرانى للموطن الاصلى للنوبيين و تحتم اعادة توطين السكان الى ارض جديدة فى الشمال هى امتداد كوم امبو حيث زرعت "النوبة الجديدة" , اختلفت طبيعة تلك الهجرة عن الهجرات السابقة و خلقت فجوة بين النوبة الشمالية و الجنوبية و انهدت وحدة النوبة الجغرافية و اصبحت كلا منهما تخضع لمحيط و مؤثرات حضارية مختلفة , و يعتبر مشروع تهجير اهالى النوبة اكبر مشروع تهجير لتجمعات سكنية فى العالم (٢)

(١) بحث للمهندس ابراهيم نجيب فى مؤتمر لتنشيط السياحة باسوان , فبراير-١٩٨٠

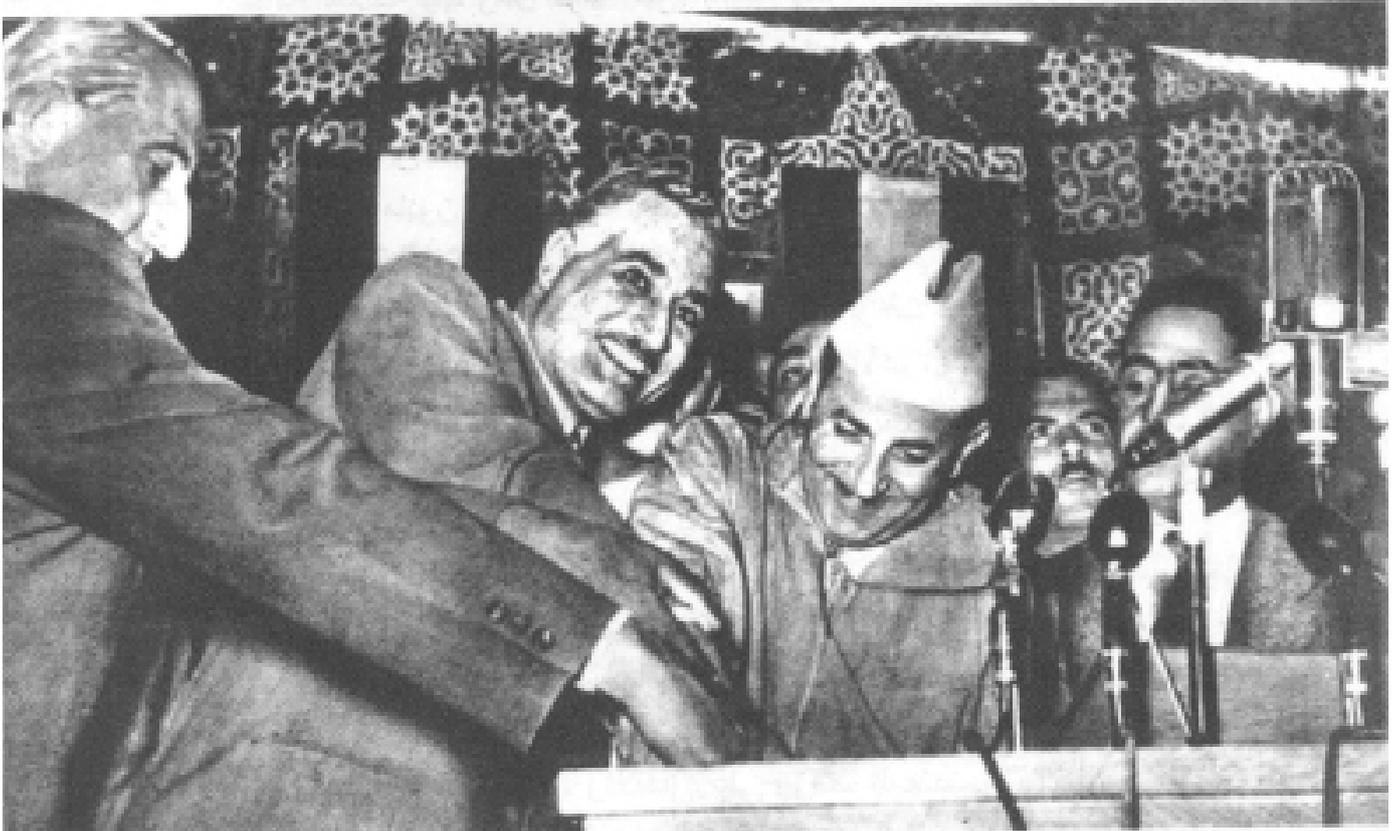
(٢) تقرير المنظمة الافريقية الاسيوية للاسكان بمؤتمره الثانى ١٩٦٧

(٢-١) جمال حمدان , شخصية مصر , دراسة فى عقريه المكان, الجزء الثانى

بالرغم من تضحيات التي تحملها النوبيين مع التهجير و اعادة التوطين في ارض جديدة الا ان السد العالى يمثل احد المشروعات القومية الكبرى التي شهدتها مصر, كان بناء السد العالى يعنى لمصر كثيرا ففي مجال الزراعة يعنى توسعا كبيرا و جديدا في مساحة الارض الزراعية تواجه الزيادة المضطردة في عدد السكان كما مكان يهدف لتحويل جزء كبير من اراضى الوجه القبلى من رى الحياض الى الرى المستديم كما كان يعنى امكانية زراعة مئات الالاف من محصول الارز سنويا و هو من المحاصيل النقدية التي تدر بتصديرها المال على خزانة الدولة كما كان زيادة مساحة الرقعة الزراعية يعنى استيعاب المزيد من الايدى العاملة و التالى كسر حدة مشكلة البطالة و يعنى زيادة في دخل مصر القومى مع توفير العملة الصعبة . و ايضا يعنى حماية مصر كلها من اخطار الفيضانات و من خطر المجاعة و الجفاف في سنوات انخفاض ايراد المياه و يعنى ان مصر تستطيع ان تدخل المجال الصناعى التي ظلت لسنوات طويلة بفعل الاحتلال مقيدة فيه و ذلا بما تولده محطة كهرباء السد العالى من طاقة كهربية تغذى المصانع و المشروعات الصناعية الكبيرة . قد اختير السد العالى عام ٢٠٠٠ كأعظم مشروع بنية أساسية فى العالم فى القرن العشرين، ولم يكن الاختيار مبنيا على أن السد العالى معجزة هندسية رغم أن ذلك أمر مسلم به، ولكنه كان بسبب أن السد غير مصير شعب من أمة خاضعة لمشيئة النهر إلى أمة متحكمة فى مسار النهر. فهو اول مشروع تخططه و تنفذه مصر المتحررة و بخبرة جديدة غير بريطانية , بعد تاريخ استعمارى طويل احتكر مصر و مواردها . و قد سعى جمال عبد الناصر إلى تحويله إلى "حلم قومى" يستحق أن تجند له كل الطاقات والخبرات , لذلك دفعت مصر بشبابها و رجالها, مهندسين و عمال و فنيين و من طلبة الكليات و المدارس الصناعية ليفتح بذلك مشروع السد العالى مدرسة جديدة للوطنية يتعلمون فيها الانتماء للوطن .

و فى موقع بناء السد العالى حيث الاحتفال بوضع حجر الاساس فى صباح التاسع من يناير ١٩٦٠ , وقف جمال عبد الناصر يلقي خطابا تاريخيا قال فيه :

«ايها الاخوة المواطنين , هذا هو السد العالى الذى دارت حوله المعارك و حارب من اجله الابطال , هذا هو السد العالى الذى شهد كل هذا الكفاح و استحق كل هذا الكفاح لا بسبب قيمته الذاتية فحسب بل لانه اصبح كرمز لتصميم الامة العربية كلها على ان تسير فى بناء و طنها الكبير المتحرر , ان الذين حاربوا ايها الاخوة ليحققوا الامل و الذين كافحوا ليحولوا الامل الى حقيقة و الذين لم ترهبهم النار و الحديد لم يفعلوا ذلك لمجرد استخلاص مليونى فدان من برائن الصحراء و لا مجرد الحصول على عشرة ملايين كيلوات من الكهرباء , انما فعلوا ذلك تحقيقا لارادتهم المستقلة التي انتزعوها انتزاعا من قبضة الطغيان و الاحتلال و الاستبداد و السيطرة »



صورة للرئيس الراحل جمال عبد الناصر و شكرى القوتلى و ملك المغرب فى الاحتفال بوضع حجر الاساس (٩ يناير ١٩٦٠)

خطة التهجير :

مع اهمية مشروع السد العالى كمشروع قومى فان القيادة السياسية الممثلة فى شخص جمال عبد الناصر لم تغفل الضرر الواقع على تهجير اهالى النوبة و اعادة توطينهم فى اراضى جديدة بعيدا عن بلادهم التى تعرضت للغرق من السد العالى و بحيرة ناصر

«أيها الإخوة المواطنين: حينما نبحث السد العالى الذى ستغرق مياهه بعض أجزاء أو أجزاء كبيرة من بلادكم، فإننا ننظر إلى مستقبلكم أيضاً لا على أساس تشتت أبناء النوبة فى كل مكان؛ لأن لكم التاريخ الطويل.. التاريخ المجيد الذى تشهد عليه هذه الآثار التى سنزورها اليوم، والتى عثمت بقربها آلاف السنين، ولكننا سنعمل أيضاً على جمع شملكم جميعاً، كما كان هذا الشمل يجتمع فى هذه المنطقة طوال السنين الماضية أو على مر آلاف السنين. وستكون هذه فرصة لكم للاشتراك أيضاً فى النهضة الصناعية التى نسير فيها اليوم، فلن يكون العمل مقتصر على الزراعة، ولكن سيكون العمل مقتصر على الزراعة والصناعة، وأرجو - أيها الإخوة المواطنون - ألا تشعروا بأى قلق بالنسبة للمستقبل، وأنا أشعر أن المستقبل سيكون - بإذن الله - مستقبلاً كريماً عزيزاً بالنسبة لكم جميعاً. أنتهز هذه الفرصة وأنا أرى بعض الإخوة من السودان الشقيق - من حلفا - لأعبر لهم عن شكرى لمشاركتنا فى هذه المناسبة، ولأحملهم تحياتى وتحيات الجمهورية العربية المتحدة إلى الشعب السودانى الشقيق. والله يوفقكم والسلام عليكم.»

كلمات من خطبة جمال عبد الناصر فى زيارته للنوبة قبل التهجير
من وعود و تقدير من الدولة لاهالى النوبة

اعتمد مشروع السد العالى منهجية علمية ، اشتملت على وضع خطة التهجير ضمن برامج تنفيذ المشروع و خضعت خطة التهجير لدراسات و خلال عامى ١٩٦٢-١٩٦٣ ، و تقرر تهجير اهالى النوبة الى منطقة كوم أمبو(شمال اسوان) حيث فضل اهالى النوبة البقاء ضمن حدود محافظتهم اسوان ، روعى فى تخطيطها العام ان تمتد على شكل قوس هلالى يقع فى اقصى شرق كوم امبو طوله ٦٠ كم و عرضه ٣ كم و بالترتيب التى كانت عليه المستوطنات الأصلية مع الحفاظ على اسمائها ،قامت الدولة بانشاء ٣٠ قرية تتوسطها مدينة نصر (عاصمة النوبة الجديدة) و كان عدد سكان النوبة حوالى ٤٤١٠٨ نسمة عام ١٩٦٠ (طبقاً لجهاز التعبئة و الاحصاء) قبل الهجرة ، فى مايو ١٩٦١ ، اخطرت وزارة الشؤون الاجتماعية لتتولى مسئوليات اجراء ابحاث و دراسات لنقل اهالى بلاد النوبة و قد ارتاتت وزارة الشؤون الاجتماعية أن تتولى زيارة المسؤولين فيها لكافة قرى و نجوع النوبة و انتهت الوزارة الى الاتى :

- مشاركة مصلحة المساحة فى اجراء عمليات حصر كافة ما تملكه كل أسرة نوبية من مسكن ، متاع و اراضى زراعية مع تحديد عدد سكان كل اسرة و المقيمين منهم خلال فترات الحصر و تحديد ما تملكه كل اسرة من حيوانات ، نخيل و غيرها من الزراعات

- ان تولى هيئة استصلاح الاراضى و وزارة الزراعة مسئوليتها فى دراسة مواقع مناطق الاستصلاح التى تيسر اجراء اصلاحات على ان تكون اقرب لبيئتهم و بالمسطحات التى تكفى احتياج و عمل الاهالى .

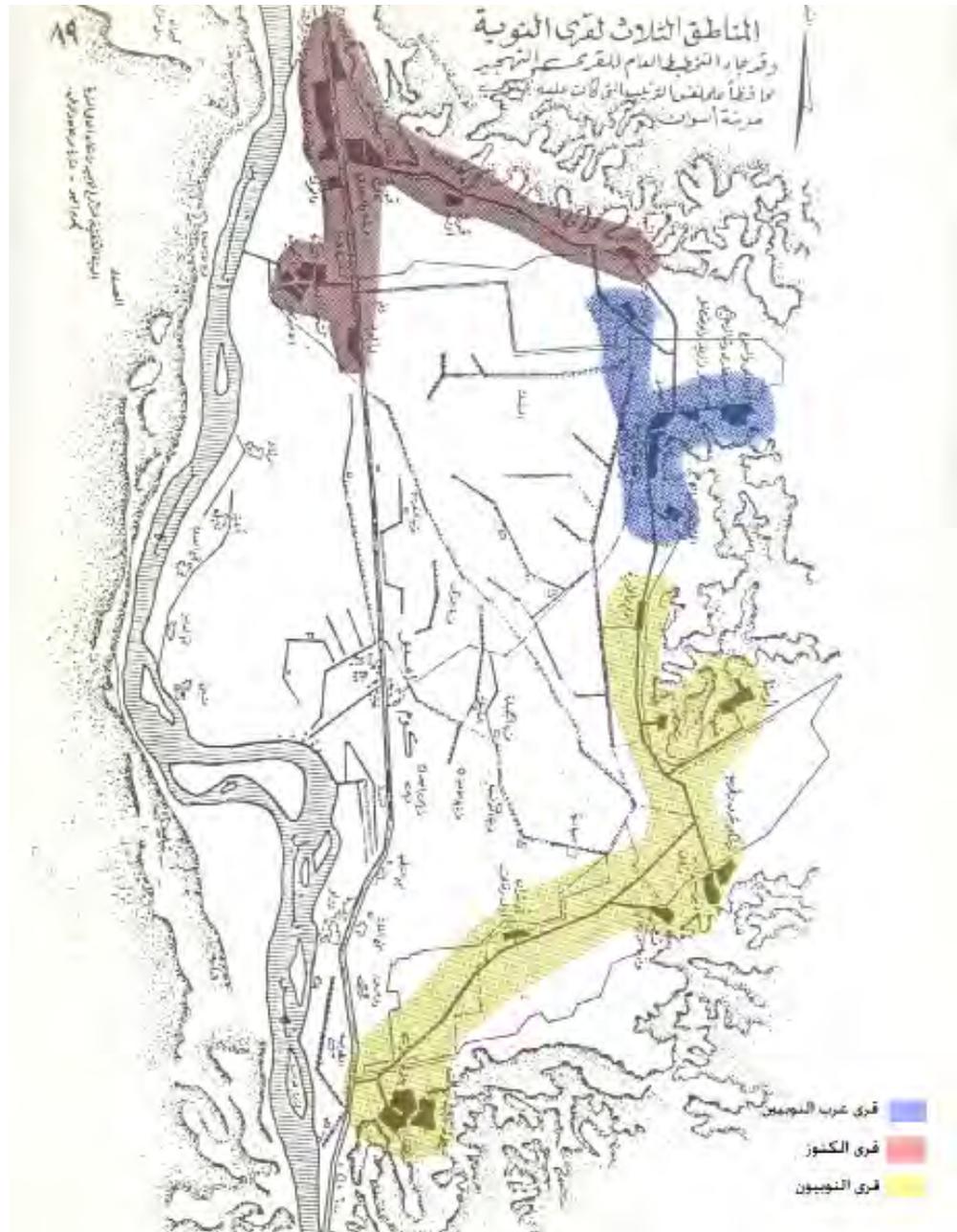
-ان تتولى وزارة الاسكان مسئوليتها فى اجراء البحوث و الدراسات الاولية بدراسة طابع اسكان اهالى بلاد النوبة و اسلوب معيشتهم من اجل اعداد لتكوين فكرة لتصميم مساكنهم الجديدة

انتهت دراسة مصلحة المساحة الى اجراء بحوث تفصيلية شاملة لكل قرية او نجع بتحديد المسكن الذى كانت تملكه كل اسرة و مسطحة و ما تحويه من حجرات و مرافق و عدد المواشى و بيان عدد المقيمين و تحديد مورد رزق الاسرة و ما تملكه من اراضى زراعية و نخيل بالمنطقة و قد تم تسجيل تلك البيانات فى سجلات كاملة من اجل تحديد التعويضات التى تنقرر لكل اسرة طبقاً لما تقررته اللجنة العليا للتهجير ، انتهت دراسة هيئة استصلاح الاراضى و وزارة الزراعة الى تحديد المناطق التى يمكن استصلاحها لتخصيصها لاهالى النوبة و التى تم عرضها على مجموعة من ممثلى بلاد النوبة و التى اختاروا منها بعد البحث و الدراسة منطقة النوبة الجديدة التى انشئت فيها مواطنهم الجديد باعتبارها فى نطاق محافظتهم

أسوان و كانت منطقة صحراوية لم يتناولها أى اصلاح حتى ١٩٦٢ , تتضمن اراضى وادى كوم امبو فى شكل نصف دائرة حوالى طولها ٦٠ كم وكلفت وزارة الاشغال بضرورة انشاء ترعة رئيسية لرى الاراضى التى سيتم استصلاحها و مسطحها حوالى ٢٥ الف فدان , تم الاتفاق على نقل القرى بنفس ترتيبها و بنفس اسمائها الى كوم امبو , و ستكون فى شكل تجمعات سكنية للتقليل لكلفة البناء و المرافق على عكس النوبة القديمة التى كانت فى اطار شريطى يمتد على ضفاف النيل . انتهت وزارة الاسكان بتشكيل لجنة لاجراء بحوث و دراسات سكانية للتعرف على طابع سكانهم و وضع حلول علمية و اقامة كافة مبانى خدمات اللازمة فى اقصر وقت ممكن و تكون اولوية للقرى التى ستغمرها قبل غيرها , و تم تصميم نماذج متباينة للمساكن بحيث تفى اغراض و احتياجات كل اسرة و قد قام المهندسون الذين اعدوا تصميمات بوضعها بالاسلوب الذى كان يطالب به ممثلو الاهالى و يقدر اعدادهم بحوالى ١٥٠ نوبيا من انحاء القرى و فيما يلى

تسجيل لبعض اراء الاهالى :

- رفض ممثلو الاهالى اقامة مبانيهم الجديدة بالطوب النىء و طالبوا ببناؤها بمواد البناء المستخدمة فى المدن و ان تقام مبانيهم على مسطحات واسعة تتناسب مع مسطحات مساكنهم القديمة مع مراعاة دراسة مداخل المسكن و زيادة كفاءة العزل للمساكن و بعد مراجعة مطالب الاهالى , راي وزير الاسكان تكوين لجنة تضم مجموعة من اساتذة الجامعات و المتخصصين فى بحوث البناء بهدف دراسة افضل الحلول لبناء القرى و المدن الجديدة و تم دراسة مختلف انواع البناء و موادها و



تم الوصول الى البدء فوراً فى اعداد نموذج للمسكن النوبى بالاتفاق مع ممثلى النوبة على ان يبنى بالطوب الاسمنتى المفرغ باعتباره افضل الانواع العازلة للحرارة و تم بنائه بالفعل كنموذج اولى باسوان وعمل مسح سريع لكافة اجزاء المنطقة لمواد البناء المتوفرة و التى قد تستخدم فى اعمال البناء. اما التخطيط العام للنوبة الجديدة فقد حافظ على تجمعات النوبة القديمة

-قرى الكنوز

- قرى عرب

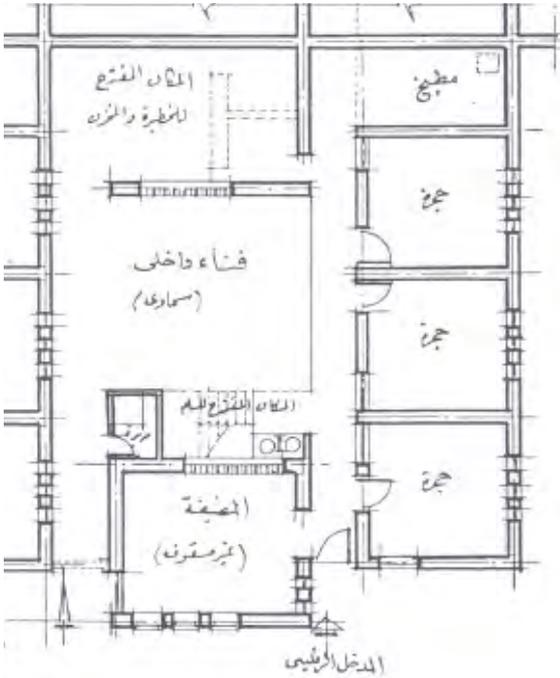
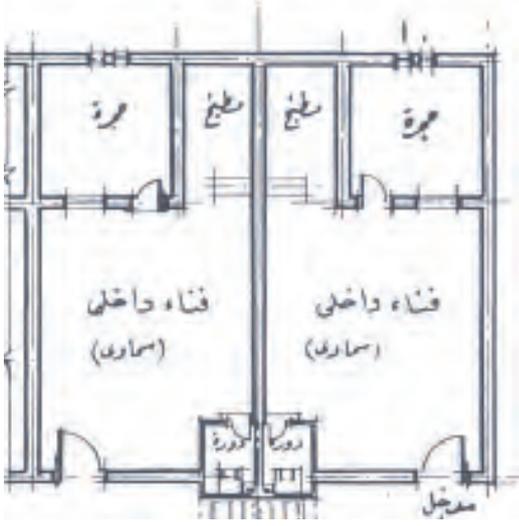
- قرى النوبيين

و تم اختيار (مدينة نصر) كعاصمة للنوبة الجديدة و روعى اختيارها فى موقع يتوسط المنطقة بوصفه مركز الاشعاع وللإشراف و الخدمات العامة الرئيسية للمنطقة ككل و بالتالى تم وضع تخطيط عام لمواقع التجمعات و امكن تحديد مسار الطريق الدائرى و البدء بامداد خطوط المياه .

التخطيط العام للنوبة الجديدة بكوم امبو- أسوان (١-٣)

المصدر : الهيئة التنفيذية لمشروع التهجير و اسكان اهالى النوبة بكوم امبو

العمل على أرض الواقع :



واجهت اجهزة وزارة الاسكان عدة مشاكل عندما كلفت بالبدء فو مشروع تهجير اهالى بلاد النوبة , فالمنطقة صحراوية شاسعة تمتد بمساحة ٣٥٠٠٠ فدان , لا طرق فيها و لا يصل اليها اى مجارى مائية و لا يوجد اى ابنية يمكن اتخاذها مركز لادارة المشروع و سكن للقائمين عليه و عدم توفر وسائل النقل عبر الاراضى الصحراوية لاجراء بحوث و دراسات ميدانية , لذلك تولت الوزارة الاعداد للمشروع من مقرها من القاهرة و قد هدف واضعوا التصاميم الى استعمال مواد البناء المحلية و يتم البناء باقصى سرعة خاصة فان عدد المساكن وصل الى ١٦٧٨٤* وحدة سكنية و فى ١٩٦١ صدر قرار بتشكيل الهيئة التنفيذية لمشروع الاسكان لتهجير اهالى النوبة للاشراف و تنفيذ المشروع و مقرها كوم امبو و قد بلغ عدد مهندسى هذه الهيئة ٦٢ مهندس و ٢٠ ادارى و توفير سيارات جيب للتنقل و انتهت دراسة التى اجريت للتخطيط الشامل الى انشاء ٣٠ قرية و ينشأ بها حوالى ١٦٠٠٠ مسكن على ثلاث مراحل :

المرحلة الاولى : منطقة الكنوز تحتوى على ٨٦٧٥ وحدة سكنية و مرافقها (مايو ١٩٦٢ - مارس ١٩٦٣) و اختيرت قريتي كلابشة و ابو هور كقرى رئيسية لمجموعة قرى الكنوز

المرحلة الثانية : - منطقة قرى عرب النوبة و تحتوى على ١٩٦٢ وحدة سكنية و اختيرت قرية المالكى لتكون مركز المنطقة - قرى الجزء الشمالى من قرى النوبيين و تضم ٣٢٩٨ وحدة سكنية و اختيرت قرية عنبية لتكون مركز المنطقة

المرحلة الثالثة : باقى قرى النوبيين و تضم ٣٥٦٩ وحدة سكنية و اختيرت قرية بلانة لتكون المركز لهذه المنطقة .كل قرية تحتوى على قاعة مناسبات , منطقة انشطة رياضية و مركز اجتماعى

لتعلم بعض الحرف .

اقتصر عدد النماذج التى قررت الهيئة العليا لتهجير اهالى بلاد النوبة اقامتها على ثلاثة نماذج فقط

- **المسكن الكبير :** بحيث يحوى اربعة حجرات بخلاف المضيقة و الفناء و ذلك لعدد افراد ٧ او اكثر

- **المسكن المتوسط :** بحيث يحوى ثلاثة حجرات بخلاف المضيقة و الفناء للاسر التى يتراوح عدد افرادها من ٥ ل ٧ افراد

- **المسكن الصغير :** بحيث يحوى حجرتان بخلاف المضيقة و الفناء للاسر من ٣ ل ٥ افراد

و اضيف بعد ذلك النموذج المكون من حجرة واحدة للاسر المحدودة العدد مثل الارملة او الارمل , الخ ,

اما عن مبادئ التصميم التى تم اتباعها فى الاربعة النماذج يمكن تلخيصها فى الاتى :

- البناء من دور واحد بارتفاع ٣ متر من حوائط حجرية

- ان تكون الاسقف من الانواع العازلة للحرارة (بلاطات خرسانية مجوفة)

- ان تكون الفتحات فى الناحية البحرية

- عمل فناء سماوى و مرحاض لكل مسكن

- ان يكون للمسكن واجهة واحدة لتقليل مسطحات الشوارع

- ان يكون لكل مسكن مدخلان , احدهما للاسرة و زوارها و الاخر للماشية

- ان يكون لكل مسكن حيز محدد للمضيقة و الحظيرة

و بالرغم ان الخطة فى منهجيتها و هدفها حاولت ان تراعى ظروف اهل النوبة و ان تكون النوبة الجديدة موطن لهم الا انها فشلت فى احتواء اهل النوبة فمثلا التصادم بين ارباب الاسر التى كانت تملك مساكن متسعة (بعض الاسر كانت تعيش مع اولادها و احفادها فى حوالى ٠٠٠٤ متر مسطح) تآبى ان يعوض كمثيله مالك المسكن الصغير متى تساوى اعداد افراد الاسرة و ربما المبادئ التى اتخذتها الاجهزة السياسية للدولة فى ذلك الوقت ادى الى ضرورة الاخذ بأسلوب المساواة دون النظر الى المستوى الاجتماعى و غيرها من مشاكل فى تصميم المساكن و التخزين و

لم يستطع اهل النوبة التغلب على شعورهم بالغربة و ما زال حلم العودة الى موطنهم الاصلى فى الجنوب على ضفاف النيل يراودهم رغم مرور أكثر من نصف قرن على هجرتهم الأخيرة .لم يكن الغرض من هذا المقال الانحياز الى اى طرف و لا نبخس حق النوبيين فقد ضحوا كثيرا على مر القرن الماضى لكنه محاولة لقراءة الماضى فى اطار ظروفه ومحدداته و امكانيات عصره فى إطار الشمولية القومية حينها و عرض للمشكلة لرؤية الصورة كاملة ولاستلهام دروس من هذا الماضى ، وللوقوف و قفة موضوعية أمام سياسات التهجير السابقة و الحالية.

ما الذى حدث وكيف حدث؟

هل وقفنا أمامها وقفة نقدية؟

ورغم أننا ما زلنا بحاجة إلى توثيق معاناة التهجير وظروفه ،

فنحن نحتاج الى مراجعة موقفنا من التعامل مع التهجير كمعماريين ،

و يبقى السؤال اذا تكررت تلك التجربة فى القرن الواحد و العشرين ، كيف سنتعامل معها ؟

و هل نحن مستعدين ؟



المراجع :

- شخصية مصر - دراسة فى عبقرية المكان لجمال حمدان

- دراسة تحليلية لتطوير النوبيين لمساكنهم بكم امبو- رسالة

ماجستير \ المهندس هانى لويس عطا الله - ١٩٨١

Nubian Architecture - The Egyptian -
Vernacular Experience by Omar El-Hakim

- نسق المسكن فى الثقافة النوبية بين التنمية و الاحتواء -

بحث مقدم من نبيل كامل مرقس - ١٩٧٦

- مشروع معهد الفنون و الدراسات الشعبية و مباني النوبة

المقرر نقلها - المهندس حسن فتحى \المهندس صلاح

حجابا \المهندس شكرى توفيق

الهجرة بحثاً عن وطن

شيماء شاهين

قد يوحي تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الآونة الاخيرة في بلادنا بأنه وحده وراء الإزدياد المضطرد في معدلات الهجرة . حيث تجعل ندرة فرص العمل التي تمنح للمواطن الحد الأدنى من الحياة الكريمة من الهجرة الاختيار الوحيد المطروح نحو حياة أكثر انسانية . إلا أن الواقع الذي نحياه يؤكد غير ذلك ..

ففي الوقت الذي تعلن فيه نتائج بعض الدراسات التي أجريت حول ظاهرة الهجرة في مصر – الداخلية منها بصفة خاصة – أن أكثر من ٢٥٪ من سكان مصر يعيشون في محافظات غير التي ولدوا بها (١). وأن أغلب هؤلاء تركوا محافظاتهم سعياً وراء فرص العمل الأفضل , تؤكد الأرقام أن الكثير من هؤلاء ينتهي به الأمر إلى أوضاع اجتماعية واقتصادية لا تختلف كثيراً عما هجره في بلاده ، بل أقل ، حيث يتقاضى أكثر من ٦٤٪ من هؤلاء أجوراً أقل من تلك التي يتقاضاها نظرائهم المقيمين (٢). مما يؤكد وجود دوافع أخرى للهجرة أعمق من مجرد التغلب على المعاناة الاقتصادية ..

وإذا كانت تلك الأرقام والاحصائيات تطرح للنقاش دوافع من تمكناوا بالفعل من الهجرة وترك مواطنهم إلا أن هناك الكثير ممن لم يتركوا الوطن بأجسادهم و يمارسون هجرات أخرى معنوية ، ويعيشون على أرض الوطن في حالة مستمرة من الرفض والتنكر لقيمه وتاريخه والاعتراب داخل حدوده .. اغتراب يتمثل في : صراع الإنسان مع أبعاد وجوده، صراع مع القوى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لتحديد موقفه التاريخي مما يدور حوله، ويكون مغترباً عن هذا الموقف لأنه لا يتحقق، فيبقى الإنسان مستهلكاً مسلوب الذات. بل وأبعد من ذلك وأخطر تأثيراً من وجهة نظري هو الصراع مع القيم المجتمعية التي يبدأ الفرد اغترابه داخل مجتمعه ووطنه بإنكارها ورفضها بكل ايجابياتها وسلبياتها ، ويتجه نحو: البحث عن عالم المثل (المفقود) لأن الواقع الذي يعيش فيه يسحق شخصيته الإنسانية ويشوهها فيهرب إلى عالم الخيال، ويقترح للإنسانية أساساً روحياً بدلاً عن الأساس الواقعي لها، ويزداد الصراع في هذا البعد كلما ازداد وعي الإنسان بذاته، إذ يبدو له كل ما يحيط به ثقلاً عليه، وقيوداً يضيق بها ذراعاً ولا يخرج من ذلك تواصله أو علاقاته الاجتماعية، ومن هنا تأتي عزلته، ومن ثم اغترابه عن القيم الواعية التي تحيط به وتحكمه (٣) وتتجلى نتيجة هذا الصراع القيمي في ملامح أجيال متعاقبة من مواطنينا الذين اختاروا الاغتراب داخل عوالم وهمية :

فيتجه البعض إلى تاريخنا القريب أو البعيد ، إلى ما يشبعه هذا التاريخ في نفوسنا من نجاح وازدهار ، وما يعد به استعادة هذا التاريخ من استعادة لقيمة الفرد ومكانته وكرامته . في تعامل يكون أحياناً شديد السطحية مع هذا التاريخ لدرجة تختصره إلى بعض التفاصيل الشكلية وتلاعب بالألفاظ والمسميات لا أكثر ، متجاهلين في ذلك جوهر هذا التاريخ العظيم وهو قدرته على التعايش والنجاح من خلال معطيات عصره ..

هروباً من حدود المكان إلى العالم الغربي بثقافته وافكاره باعتباره النموذج الحلم لكل ما لم يستطع مجتمعنا أن يحقق ، هروباً إلى ما يدعيه هذا العالم عن كونه منارة الدعوة إلى حفظ حقوق الانسان ، و العالم المثالي الذي يجد فيه كل انسان الفرصة العظيمة لتحقيق ذاته وتنمية امكانياته واكتشاف مواهبه . وذلك بغض النظر عن كم السلبيات التي افرزتها الحضارة المادية للعالم الغربي على المستوى الفردي والجمعي والفروق الشاسعة بين مجتمعاتنا ، بل أن في ذلك الهروب دعوة متعمدة لتذويب تلك الفوارق الحضارية وتكسیر الهوية المجتمعية ..

هروبا إلى ايديولوجيات وعقائد دينية كانت أو سياسية ، واحتماء بها كما لو كان لتلك العقائد قدرة ذاتية مطلقة على مواجهة عقبات الواقع وتحقيق المستحيل ، هروبا يحصر الفرد داخل دائرة مغلقة ممن يشاركونه نفس العقيدة بصفتهم أصحاب الحقيقة الوحيدة المطلقة ، يستثنى غيرهم من حياته بل ويعادي المختلفين معه . تصبح هي في حد ذاتها الوطن والحلم .. يكرس جهوده في التنقيب داخل طياتها عن مخارج أزلماته المعاصرة فيلجأ الى تحميلها ما لا تحتمل ، وتعمى بصيرته عن رؤية جوهرها ، وبالتالي تعصى قدراته عن تحويلها الى واقع ، وتتحول دون ان يدرك من وطن الى منفى.

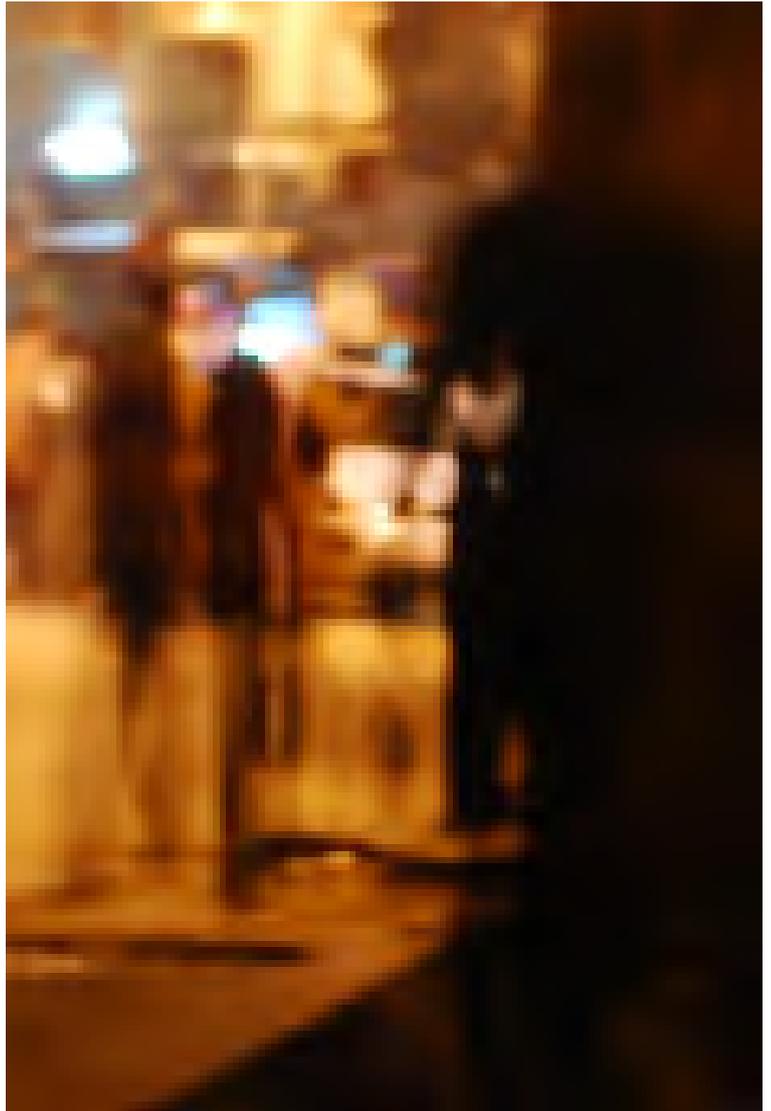
هروبا من كل ما هو واقعي الى كل ما هو وهمي من خلال حياة كاملة استطاعت ان توفرها العوالم الافتراضية ، تمنح لمواطنيها الحرية في أن يكونوا كما يتمنون ، يختار كل منهم ملامحه وثقافته ومجتمعه ، يتحكم فيهم ويديرهم بالصورة التي يحلو له ، يستغني بهم عن وطنه وأهله ، ويصبح هذا العالم الافتراضي هو الواقع وما سواه هو الوهم .. غيرها من وسائل الهروب من الواقع والاغتراب داخل الوطن تتنوع وتدرج في حدتها وتأثيرها على الفرد والمجتمع وتصل في كثير من الاحيان الى محاولات شديدة الخطر مثل الهروب الى العنف والجريمة والمخدرات وغيرها من وسائل الاعلان عن رفض للمجتمع ومقاومة للواقع ...

و ظاهرة الاغتراب تماثل في انتشارها بل تتفوق على ظاهرة الهجرة وهي كذلك لا تقتصر على المستويات الاجتماعية والاقتصادية الدنيا من المواطنين ، بل إنها تنتشر بشدة بين الطبقات المتوسطة التي تتمتع بدرجة عالية من الوعي والثقافة وكذلك الطبقات الغنية التي تتمتع بكافة فرص الحياة الكريمة بكل ما تحمله الكلمة من معنى .. مما يؤكد أيضا وجود دوافع وأسباب أخرى غير الاسباب الاقتصادية ..

مما يجعلنا نتساءل : **هل حقا يهجرون الوطن بحثا عن الحلم ، أم هروبا من الواقع ؟؟**

إن الهجرة بوجهيها المادي (المتمثل في الهجرة الداخلية والخارجية) والمعنوي (المتمثل في الاغتراب) ليست إلا عرض من أعراض فقدان الانتماء للأرض والأهل .. فقدان للروابط التي تدفع الافراد الى التمسك بهويتهم ، وتحفزهم على مواجهة صعوبات الحياة الاقتصادية والاجتماعية بدلا من الهروب منها .. فقدان لما اطلق عليه العلامة العربي ابن خلدون : العصبية ، والتي وصفها بأنها آلية المجتمع في تأسيس الدولة ونشوتها وسقوطها ، وربط قوة تلك العصبية وتماسك المجتمع بقيام الدولة وتطورها وبين انحلال روابط العصبية والانتماء في اي مجتمع و انهيار هذا المجتمع بل وسقوط الدولة ..

فالعصبية أو الانتماء واحد من أهم الحاجات الانسانية اللازمة لتوفير التوازن النفسي للأفراد ، فالانسان على حد قول ابن خلدون " مدني بالطبع " اي انه فطر على الانتماء الى جماعة .. فالفرد يسعى دائما إلى الانتماء ولا يستطيع أن يعيش بمعزل عن الجماعة، وهو يلتزم في الجماعة إشباع حاجته إلى الانتماء وحاجته إلى التقدير الاجتماعي، والقبول والاحترام والمكانة الاجتماعية، ، وهنا يرى الفرد الجماعة وكأنها امتداد لذاته. فالانتماء إلى الجماعة أحد دوافع الفرد السيكولوجية المهمة التي توجه سلوكه وتشكل علاقاته الاجتماعية وبالتالي يشعر بالقوة والأمن، وكذلك تراه يعمل دائما من أجل هذه الجماعة وتقويتها.



والانتماء ظاهرة ليست مقتصرة على مجتمع دون آخر، فأينما وجد الإنسان وجد الانتماء لأنه يعبر عن صحته النفسية، وانتمائه لذاته وأسرته ومجتمعه ووطنه ودينه ثم قوميته وان كان يتفاوت من حيث الشدة واللين ومن مجتمع لآخر ومن جيل إلى جيل آخر عبر الثقافات واختلاف العصور .

والانتماء النفسي ركن أساسي في الحياة الاجتماعية يستتبع حتماً الانتماء إلى الوطن بحيث يشعر الفرد بأن الوطن له وأنه مسؤول عن سلامته وحياته وديمومته. ومتى شعر الفرد بهذه الرابطة النفسية ينمو لديه الإحساس الذي يكاد يكون غريزياً بأنه جزء من كل وبأن له دوراً في مجتمعه يترتب عليه القيام بالمحافظة عليه وبالتالي المحافظة على نفسه لكونه جزءاً لا يتجزأ منه. (٤)

إن عدم قدرة الوطن على إشباع أبسط حاجات مواطنيه يفسر جزئياً افتقاد هؤلاء المواطنين إلى مشاعر الانتماء لهذا الوطن، وتشير دراسة استطلاعية ترصد مستوى الانتماء لدى الفرد في إحدى الدول العربية أن ٨٥٪ من الأفراد عينة الدراسة لا يشعرون بالانتماء للوطن، ويجدون أن الوطن تحول إلى " سجن كبير لا يطبق داخله حتى القواعد الدولية الدنيا لمعاملة السجناء بعدل و إنصاف و مساواة، سجن لا يسمح فيه إلا للقلة المنتفدة و المهيمنة، في أن تفعل ما تريد و تقرر ما تشاء في استباحة للآخرين، وتحويلهم إلى مجرد أشياء مهمة، أو أرقام محاصرة، في هوامش الخريطة الاجتماعية، تحت نير أحاسيس عدم الجدوى. وتآكل الشعور بالقيمة الإنسانية و مسؤولية الأدمي في الأرض، وتعميق القناعات بعدم أهمية تحميل الفرد لذاته أية مسؤولية. داخل واقع يرفضه، و لا يقبل باحتضانه، واقع يعتبر ما يفعله المرء لا قيمة بأي حال من الأحوال، وأن المطلوب هو إما التأهب للمواجهة، أو للفرار من براكين جحيم يلتهمهم، ويقتلهم مئات المرات في كل لحظة " نتيجة مفزعة تدل على الخلل الكبير الذي أصاب كافة أوجه الحياة داخل أوطاننا، خلل أصاب أولاً ذلك التوازن النفسي الذي طالما نبع من انتماء هؤلاء المواطنين إلى تلك الأرض وارتباطهم بجذورهم، ومعطيات تدل على الجروح النفسية، التي يعانيها هؤلاء، جراء موت السياسة، و عمق الثقافة، و غياب العلم، وتحلل القيم، و تدمير الثقة و الحب بين الناس .

إنها معطيات تؤكد تحول التهميش و الأبعاد إلى حصر و أعراضه جلوية في الارتدادات النفسية، والانسحابات المفعمة بالعداء، و النزوح نحو الاغتراب، داخل الأسرة و المدرسة، حصر أعدم كل قدرة على تمثل الصداقة و المحبة و العدالة و الأمن و الوطن، حصر عمق لدى الأفراد الرغبة في الهروب، في غياب القدرة على العودة إلى الرحم البيولوجي، بعد يأس من عدم جدوى الحياة في أحضان الرحم الاجتماعي.

إنه حصر يحس في ظله هؤلاء بعدم الأهمية، وانعدام المعنى، وينعتون أنفسهم فيه بالتفاهة، ويصبح الشك و الحقد و العداء، بمثابة الآليات الدفاعية المؤطرة لتمثلاته، واتجاهاته و سلوكياته.

إننا حسب هذه البيانات الاستطلاعية أمام حالة من تضائل الوعي الناتج عن اضمحلال و ضياع نظم المعاني، التي تعاني فقدان الأمل في الإنتماء كحاجة إنسانية يصعب العيش بدونها... (٣)

وهكذا .. فإن النتيجة الحتمية المباشرة لغياب الشعور بالانتماء هي الهجرة .. هجرة من الفقر المادي والمعرفي والعاطفي ربما إلى اوضاع أكثر فقراً، هجرة من العلاقات الاجتماعية المفككة والمشوهة إلى عوالم افتراضية وعلاقات وهمية تشبع ما لم يتمكن الواقع الحي من إشباعه، هجرة من التناقضات القيمية والصراعات الفكرية، هجرة من التهميش والتجاهل في محاولة يائسة لاكتشاف الذات خارج حدود الوطن .

هجرة أصبحت جزءاً لا يتجزأ من حياتنا اليومية في مجتمعاتنا العربية، نراها في قدرة الأفراد على الانفصال الفعلي والمعنوي عن كل ما يربطهم بجذورهم و اصولهم، في تخليهم عن ثقافتهم ولغتهم وهويتهم، بل وفي نزوحهم الدائم إلى الفردية والانانية والهروب من العمل الجماعي والقيم الاجتماعية والعادات الاسرية، وانكار مسؤولية الفرد تجاه الجماعة وتجاه الوطن ..

قد يكون فقدان الانتماء إلى الوطن ظاهرة المتهم الاول فيها هو تقصير الوطن في الوفاء بدوره تجاه المواطن، إلا أن ذلك لا يعفي الأفراد من مسؤوليتهم الفردية عن ضياع مشاعر الانتماء إلى الوطن داخل نفوسهم، فالانتماء في الحقيقة ليس رد فعل تلقائي لأشباع الحاجات الاجتماعية فحسب، إنما هو اختيار حر من جانب الفرد، ينشأ أحياناً بلا وعي، ولكنه في كثير من الأحيان يختار ما ينتمي إليه بعد روية وتدبر وتبصر.

فالانتماء الحقيقي فكر وروح وسلوك واختيار، ويعني - ضمناً - وجود قضية تربط أفراد الجماعة وتوحدهم وتميزهم عن غيرهم من أفراد الجماعات الأخرى إذ يتضمن:
الفرد الساعي لتحقيق ذاته.
الجماعة التي ينتمي إليها عضويًا وفكريًا.
القضية التي يلتزم بها.

وتأتي روح الانتماء لتربط الأطراف الثلاثة (الفرد - الجماعة - القضية). وإذا انفرط عقد هذه العلاقة بغياب أحد أطرافها، كأن يفشل الإنسان في تحقيق ذاته الفردية، أو تخون الجماعة القضية، لم يتحقق الانتماء^(٥). والحقيقة أن نجاح أي من تلك الأطراف في القيام بدوره يظل دائمًا في علاقة تبادلية مع باقي الأطراف.. تظل قدرة الجماعة والوطن على أداء دورها والتزامها تجاه الأفراد مرتبطة بنجاح الإنسان في اكتشاف وتحقيق ذاته والعكس أيضًا صحيح.. يظل سعي الإنسان إلى إشباع حاجاته المفقودة خارج حدود وطنه هو بحثًا عن انتماء، وتظل غربته عن الأرض هي اغتراب عن هويته و ذاته وتظل كل خطوة يخطوها الإنسان نحو البحث عن وطن يلائمه ويشعر فيه بالأمان والانتماء قبل أن يكتشف جوهر ذاته وقبل أن يدرك حقيقة نفسه هي في الحقيقة خطوة جديدة في الاتجاه المعاكس للوطن ...



المراجع :

- 1- لماذا يهاجر أبناء الصعيد إلى القاهرة؟ أمين زهري ، ملف الأهرام الاستراتيجي ، موقع الأهرام الرقمي .
- 2- Internal Migration in Egypt Levels, Determinants, Wages, and Likelihood of Employment .Santiago Herrera Karim Badr -
- 3- <http://www.ahewar.org/debat> عن موقع الحوار المتمدن
- 4- دراسة مقارنة في الانتماء النفسي بين الطلبة العائدين من المهجر وأقرانهم المقيمين في اليمن ،/ نورا أبو بكر محمد البيتي
- 5- دراسة للدكتور درافت عسكر عن موقع : <http://www.shathraat.com> -
الصور الفوتوغرافية لـ : تامر شاهين



لماذا تمدين؟

بقلم : دينا عمر

ان ملامح الريف المصرى فى ذاكرتي تختلف عن ما نراه اليوم. بداية من الشوارع الترابية و درجات الاخضر على جانبيها بدون ان يتخلل هذا المنظر الجميل او يخترق خط السماء اى منازل. قلب القرية (مركزها) حيث يقع على منبع الحياة لهذه القرية وهى الترع، و الكوبري الخشبي يربط بين ضفتين الترع. حيث كك الخدمات الاساسية من دكتور، صيدلية و قسم ... و برغم ان مركز القرية هو اكثر منطقة حيوية فى القرية الا انه لا يوجد به اى منازل تقريبا. وحين تتوغل داخل القرية فتصل الى المنازل الطينية الصغيرة، حيث ملامح الحياة الريفية تصبح اكثر وضوحا و جمالا. تظهر فى فراغات البيت المختلفة من حظيرة (الزربية) وهى اكبر فراغ فى بيت الفلاح فهى بها الدواجن و الماشية و التى لا يخلو المنزل الريفي منها. و الفرن البلدى الطيني التى لا تستغنى عنه اى فلاح.

هذه الملامح المبهجة البسيطة كانت محفوظة في ذاكرتي منذ الطفولة عن قريتي. و كل هذه الملامح التي تمثل القرية المصرية تتغير تدريجيا حتى كادت ان تتلاشى فترى الان كيف تتحول القرية الى مدينة بشوارعها الاسفلتية و بيوتها الخرسانية العالية القبيحة و ضجيج المحلات التي تباع و تشتري كل شئ. وكيف يبيع الفلاح ارضه ليشتري منزلا خرسانيا ويفتح دكان و يشتري الخضروات و الفاكهة التي كان قديما يزرعها.

ان الارقام توضح كيف يتخلى الفلاح عن مهنته ذاهبا الى التجارة او اى مهنة تضمن الكسب السريع. و خلال النصف قرن الاخير تناقص عدد العاملين فى الزراعة من ١٤٪ من سكان مصر سنة ١٩٥٢ , الى ١٠٪ سنة ١٩٨٠ و يستمر التناقص حتى وصل الى حوالى ٤٪ تقريبا من سكان مصر فى عام ٢٠٠٨ – و يمكن ان نتخيل ما وصلت اليه هذه النسبة اليوم. ان هذه الارقام تبين حجم المشكلة و محورها الرئيسى: الهروب مهنة الزراعة.

انها مشكلة تواجه جميع قرى مصر. فى حالة من زحف العمران على الاراضى الزراعية إذ فى غضون الفترة ١٩٥٢ الى ١٩٧٦ وقع ٦٤٠,٠٠٠ فدان من اخصب الاراضى الزراعية فى مصر فريسة للعمران. فضلا عن ذلك, يقدر ان العمران يلتهم سنويا ٦٠,٠٠٠ من الاراضى الزراعية الواقعة فى شمال و غرب العاصمة. و توجد دراسات تشير الى ان بحلول ٢٠٣٠ سوف تندثر الاراضى الزراعية فى الوادى و الدلتا فى حالة استمرار معدلات النمو العمرانى الريفي بهذه السرعة.

مما يجعلنا نتساءل: ماذا يحدث؟ لماذا يترك الفلاح مهنته ؟

ان ما يحدث هو ان المدينة تزحف على الريف و تسلب منها حياتها و مميزاتها فتتمدين القرية. و التمدين هو السعى وراء المدينة, و ما تتميز به حياة المدينة من سهولة. ان اهل الريف يحاولون ان يعيشوا عيشة اهل المدن ويكتسبوا عادات وتقاليدها اجتماعية جديدة تظهر فى السلوك والممارسات اليومية كاختيارهم للسكن , والملابس , وحتى المهن التي يمارسونها. و التمدين هو ظاهرة عمرانية قد تكون لها جوانب ايجابية . اذا كان الهدف منها تطوير الحياة داخل القرية بدون تغيير وظيفتها. القرية ككيان قائم على الزراعة, لا يمكن الاستغناء عنها فى دولة زراعية مثل مصر. و من الغريب ان نستبدل الزراعة بانشطة استهلاكية غريبة عن ثقافتنا كالتجارة. و ان ينظر الفلاح البسيط الى هذه التغيرات على انها ظاهرة طبيعية و انه يتطور الى الوسيلة التي تريحه و تساعده على الحياة.



قد لا يمكننا الاجابة على كل هذه التساؤلات الا اذا حاولنا فهم المشاكل التي تواجه الفلاح و تجربته على هجره حياة القرية والتخلي عن مهنة الزراعة .والتعرف على الفلاح المصرى الذى عاش دائما على هامش الحياة.

فقد كان دائما الفلاح مستضعف و مهان وكأنه عبد عند مالك الارض، يعمل فى حقول واسعة لا يستفيد منها شئ، . فهذا هو الواقع المصرى الاليم ان الفلاح المصرى لم يمتلك ارضه فى حياته.

كيف تتخيل فلاح بلا ارض !

فالواقع فى مصر قبل ثورة ٥٢ ان ١,٣٪ من الملاك امتلكوا ٤٤٪ من الاراضى الصالحة للزراعة و الفلاحين لا يملكون سوى ٢١,٧٪ من الاراضى فى وقت كانت مساحة الاراضى الزراعية ٢٥٢٠٠٠٠ هكتارا. و بعد ثورة ١٩٥٢ حاول عبد الناصر ان يغير من هذا الواقع فعمل اول قانون الاصلاح الزراعى سنة ١٩٥٢ و الذى ينص على تحديد الحد الاقصى لملكية الاراضى الزراعية ب ٢٠٠ فدان. ثم عدل الى ١٠٠ فدان .حتى وصل بعد ذلك الى ٥٠ فدان. و كان نتيجة هذه القوانين ان تم توزيع ٨١٨٠٠٠ فدان على ٣٤٢٠٠٠ اسرة. فتملك ١,٧ مليون شخص يمثلون ٩٪ من سكان الريف من ٣-٥ فدادين . و بالنسبة للاراضى التى لم توزع على الفلاحين فقد اصبحت من املاك الدولة, و كأن التاريخ يعيد نفسه. فبذلك اصبحت الدولة اكبر مالك للاراضى الزراعية. لم تكن مشكلة الفلاح الوحيدة هى عمله كاجير او امتلاكه ارض و لكن هذا الفلاح البسيط لا يمكنه تمويل هذه الارض و رعايتها مثل كبار الملاك و من هنا كانت ضرورة تاسيس الجمعيات التعاونية الزراعية لتقدم المعونة المادية و الفنية للفلاح و يساعده على رعاية ارضه و بيع محصوله، غير انها تقوم بتنظيم عملية الزراعة على مستوى الدولة من خلال تعبئة الفائض الزراعى و تطبيق سياسات الدولة الزراعية (الدورة الزراعية). و كانت تلزم الملاك بتسليم الحصة المقررة من المحاصيل التقليدية "القطن و الفول و الذرة و القمح" حتى يمكنها تكوين التراكم الضرورى للبدء فى الصناعة و تنميتها.

و لكن بعد الانفتاح الاقتصادى تحولت الجمعيات الزراعية من عامل مساعد للفلاح الى سيف على رقبتة .و تمثل ذلك فى



استغلال الجمعية التعاونية للفلاح و فى عمليات السلب المقنن التى تتم فى شكل ضرائب تحصلها الجمعية التعاونية تمثل ٣٪ من قيمة المحصول و ٠١٪ مقابل استغلال الجرار الزراعى و ٢٪ ضريبة عجز و ٢٪ ضريبة رطوبة و غيرها. و لم تكفى بفرض الضرائب و لكن ايضا بالتدخل سلبا فى الدورة الزراعية حيث اصبحت تخطط الدورة الزراعية بناء على احتياجات رأس المال و ليس احتياجات الاستهلاك المحلى .

و اصبح كبار الملاك هم القادرون وحدهم على التحكم فى انتاجهم الزراعى. و هم الذى يمكنهم التهرب من اعطاء الحصة من انتاجهم الى الدولة. فعلى الفلاح الصغير الالتزام بالدورة الزراعية و عليه ان يحقق فائض انتاج يتجاوز الحصة الاجبارية المطلوب توريدها للدولة, فان لم يبق له فائض فيمكن ان تبتلع الحصة الموردة للدولة المحصول كله, و ان رفض الفلاح توريد الحصة يدفع غرامة باهظة. فى ظروف كهذه, لا يمكن للفلاحين ان يلبوا احتياجاتهم, فلا يبقى امامهم الا الاستدانة من الجمعية التعاونية و من بنك القرية ومن الدولة. و هكذا فان هذه الجمعيات بدلا ان تساعد الفلاح افقرته.

و ساعدت تفتيت الاراضى الزراعية على زحف الحضر على الريف و تنازل الفلاح عن ارضه. بمرور الوقت تحولت الملكيات الصغيرة من الاراضى الى ملكيات اصغر و اعباء اكبر.

و استعاد الاقطاع القديم ارضه عن طريق تصفية ملكيات الدولة من خلال بيع الاراضى المستصلحة التابعة لوزارة الزراعة للافراد على هيئة قطع مساحة كل منها ٢٥ فدان على الاقل. وفقا لتقدير هيئة الاسعار فيما يخص توزيع الاراضى لسنة ١٩٧٣ كانت نسبة صغار الملاك لاقل من ٥ فدادين ٩٤,٥% سنة ١٩٦٥, اصبحت ٨٥,٦% سنة ١٩٧٣, و فى نفس الوقت انخفضت حصتهم من الملكية من ٥١,١% سنة ١٩٦٥ الى ٢٦,١% سنة ١٩٧٣.

و نفس الظاهرة تمس متوسطى الملكيات. اما الرأسماليين الزراعيين و كبار الملاك العقارين فإن نسبتهم زادت ١,٢٧% لسنة ١٩٥٢, كما زادت حصتهم فى الملكية بنسبة ١٢% فى بلد يتميز بمساحة زراعية محدودة. و هذا يعنى اضافة الى فقر صغار الفلاحين لصالح كبار الملاك. تركت الدولة الفلاح البسيط المتمسك بارضه يواجه وحش الرأسمالية لوحده. فاختر البعض المقاومة و البعض الاخر قرر ان يبيع ارضه و يبحث عن عمل اخر.

و هنا طرحت الهجرة الى الدول العربية نفسها كبديل امام الفلاحين، و اصبحت من اهم الاسباب وراء بيع الفلاح ارضه طامعا فى المكاسب السريعة لهذه الهجرة. فنسبة العمالة المهاجرة فى سنة ١٩٨٢

م بين ٢:٣ ملايين مصرى اى اكثر من ٢٠% من القوة العاملة وقتها.

و مثلت الهجرة امام الفلاح وسيلة لتعويض ارضه بشراء تاكسى او سيارة نصف نقل او حتى قطعة ارض اخرى بالادخار الذى حققه من بلاد البترول. و الفلاحين الذين حرموا من هذه الفرصة لم يترك لهم الا الصمت و الفقر.

و كان للهجرة نتائج عكسية عليهم فى الاسراع بفقدهم لارضيتهم، حيث ادى زيادة القوى الشرائية للمهاجرين الى زيادة فائقة فى سعر الاراضى. و كان الفرق بين الدخل الناتج من استغلال الاراضى الزراعية و الناتج من استغلال الاراضى البناء فى صالح الاخيرة.



صور جوية عن Google earth

مما لا شك فيه ان كل التغيرات و التوجهات الراسمالية التى حولت الريف المصرى من منتج الى مستهلك ساعدت و نشطت عملية تحضر و تقسيم الاراضى. بالنسبة للفلاح فان الربح الناتج من تقسيم الارض الزراعية و بيعها كراضى بناء, خاصة لصغار الفلاحين الملتزمين بالدورة الزراعية, افضل بكثير و يعطيه فرصة للحياة افضل. و هذا قد دفع الفلاحين الى التخلي عن ارضهم و تحول الفلاحين الى مقسمين صغار, يقومون بتقسيم القراريط القليلة التى يمتلكونها و يبيعونها. فاصبحت الارض الزراعية تتعرض الى التآكل و الاندثار. و يؤكد ذلك ان صغار الملاك هم اول من يبيعون املاكهم الصغيرة . فى دراسة ١٩٨٠ ان ٧٥,٨٪ من الذين تملكوا اراضى اقل من ٣ افدنة هم تجار او موظفون . فى مقابل ٧٢,٦٪ من الفلاحين الذين باعوا ارضيهم ليس لهم عمل اخر غير الزراعة. كل هذا يوضح بعض الاسباب التى جعلت الفلاح يستغنى عن ارضه و عمله , اصبح الفلاح الصغير اما ان يبور ارضه و يبيع الطمى الى مصانع الطوب او يبيع ارضه كلها و يبنى بيتا من ٣ طوابق و كما كان هو مستغلا فيما مضى فقد اصبح هو نفسه مستغل جديد. يحول شقق عماراته الى غرف صغيرة حتى يستخرج اقصى فائدة. و الفلاحين الذين فقدوا ملكياتهم و اصبحوا اكثر فقرا فقد وجدوا انفسهم غير قادرين على الاستثمار فى اى مجال فهاجروا الى البلاد العربية او للمدن للعمل بالسخرة فى اى مجال اخر.

لقد حاولت الدولة مقاومة الظاهرة بوضع توصيات مثل مخطط لعام ١٩٧٠ الذى اوصى ان تحل الزراعات المربحة محل الزراعة لمحاصيل فى المناطق المتاخمة للحضر للحفاظ على الاراضى الزراعية فى مواجهة التحضر مما يشجع الفلاحين الاستقرار فى ارضيهم و تشجيعهم على الاستمرار فى نشاطهم الزراعى و لكنها كانت محاولات دون جدوى. فمن حيث التطبيق على ارض الواقع لم تقم الدولة باجراءات حاسمة فى معاقبة جريمة تعدى الناس على الاراضى الزراعية. فلم نسمع ابدا ان الدولة قامت بهدم منزل مقام على ارض زراعية او معاقبة مهندس من الجمعية تواطئ مع المالك !! و على الجانب الاخر فلم تهتم الدولة بمساعدة الفلاحين لوقف هذه الظاهرة. هذا غير ان الدولة نفسها هى التى تبدأ بالتعدى على القانون و على الاراضى الزراعية بالمنشآت الحكومية او مصانع.

كانت هذه محاولة لمعرفة ماذا يحدث للريف المصرى و و الفلاح. فلم تكن الجمعيات او الهجرة او حتى وحوش الرأسمالية هى الاسباب الوحيدة لهجرة الفلاح مهنة الزراعة، لكن يوجد مسببات اخرى لا علم لى بها و لم اتطرق اليها ساعدت و عجلت من عملية تمدين الفلاح. فجعلته بدلا من ان يهاجر الى المدينة كما كان يفعل قديما الا انه هجر المدينة اليه .



مراجع :

كتاب التحضر العشوانى د. دليلة القاضى.
الفلاح يدفع الفتورة وحده، زياد بهاء الدين ٢٠١٢، الشروق.
فيلم الوثائقى "دولة تثير الشفقة" د/ حبيب عايب، المصرى اليوم

قد يضطر الانسان لهجرة موطنه او مدينة بمحض ارادته، أو لاسباب ليست له اى يد فيها. و فى كلتا الحالتين تترك تلك الهجرة آثار نفسية و اجتماعية عميقة ممتدة الاثر فى شخصية المهاجر و شتى تفاصيل حياته اليومية. عاش اهالى مدن القناة تجربة من امر التجارب فى النصف القرن الماضى عقب النكسة 67 بحيث تعرضت حياتهم الى تحولات جزرية يمتد اثارها لوقتنا الحالى. فبدأت هذه الحالة قبل النكسة بعدة اشهر

فبراير 67:

سادت حاله من الامل و الفخر جموع الشعب أثناء بناء السد العالى بعد حالة من التخبط و الضياع و صعوبة الاوضاع السياسية لكن الشعب استطاع خلق هذا اليقين بقدرته على صنع المستحيل. "ميزانية الدولة تضاعفت أكثر من خمسة مرات، و الدخل القومى زاد بنسبة 250 فى المائة، و الناتج القومى تضاعف، و توفر لمصر إكتفاءً ذاتياً فى معظم احتياجاتها." (ناصر- مصر)

مايو 67:

أمنت جموع الشعب بهذه الكلمات ..

“أن طائرتنا مستعدة لتدمير أى نوايا عدوانية لأساطيل حلفاء إسرائيل“ (ناصر- مصر)

لم تكن الهزيمة خيار مطروح لدى المصريين ، حتى عندما جاء تصريح ليفى اشكول رئيس الوزراء الإسرائيلى بعد الاحداث بينهم و بين سوريا مهدداً باستخدام العنف ضدهم .

مما ادى الى إعلان حال الطوارئ فى مصر من قبل الحاكم العسكرى، و سحب قوات الطوارئ الدولية التابعة للأمم المتحدة فى الشرق الأوسط و إغلاق مضيق تيران قبالة خليج العقبة أمام السفن التى تحمل العلم الإسرائيلى، والسفن التى تحمل معدات حربية لإسرائيل.

يونيو 67:

إسرائيل تشن ضربة جوية استباقية تستهدف القواعد الجوية المصرية وتدمر الجانب الأكبر من السلاح الجوى المصرى. 5 يونيو صباحاً .

اشتعلت الحرب بشكل مفاجئ بين إسرائيل من جهة و مصر و سوريا و الاردن و فلسطين من جهة. نجح العدوان فى احتلال سيناء بالكامل و قطاع غزة و الضفة الغربية و الجولان، فمات ما يقرب من 25 الف شخص فى الثلاث دول. أطلق عليها حرب الساعات الست. و كان لها صدى كبير على العالم إجمع فأخذت دول العالم تعلن مواقفها بين مؤيد و معارض او حتى من مواقف حيادية غير مفهومة خاصة بعد أثار العدوان الثلاثى .

” أن حرب العصابات أمر لا يقبله العقل و لا يمكن تركه هكذا لأنه يهدد أمن إسرائيل. و من الواضح ان سورية هى قاعدة المخربين الذين يفدون إلينا، و ربما يوجد بينهم مخربون من الصين الشعبية كما تقول الشائعات“

(ليفى أشكول- إسرائيل)

“أرى ان تتذكروا حكمة بوذية تقول ان العظمة الحقيقية هي

المقدرة على احتمال المكاره” (يوثانت- الامم المتحدة)

” أن النصر
و الهزيمة في
المعارك عوارض
عابرة في تاريخ
الامم، و ما
يهم هو الارادة
ان الشجاعة
الحقيقية هي في
مواجهة المحن
اما الاوقات
السعيدة فأنها
لا تستدعي هذه
الشجاعة.”

(ديجول- فرنسا)

أما بالنسبة للمصريين فعلت وجوههم ذهول الصدمة، بعد ان شاهدوا شتات الجيش في الضفة الغربية يعود منسحباً من سيناء ويقوم بمظاهرات عسكرية وحاشدة. “نصل الآن إلى نقطة هامة في هذه المكاشفة بسؤال أنفسنا: هل معنى ذلك أننا لا نتحمل مسئولية في تبعات هذه النكسة؟ وأقول لكم بصدق - وبرغم أية عوامل قد أكون بنيت عليها موقفي في الأزمة - فإنني على استعداد لتحمل المسئولية كلها، ولقد اتخذت قراراً أريدهم جميعاً أن تساعدوني عليه: لقد قررت أن أتحنى تماماً ونهائياً عن أى منصب رسمي وأى دور سياسى، وأن أعود إلى صفوف الجماهير، أودى واجبى معها كأي مواطن آخر.” (ناصر-مصر)

كانت تجربة قاسية لا بد من التغلب عليها و إزالتها و عدم تكرارها. فكان العرف السائد لدى الجميع أن الكبرياء القومي لا بد أن يسترد بالقتال، و في يومى 9، 10 يونيو خرج الشعب المصرى غاضبا الى الشوارع رافضاً الهزيمة، رافضا منطق ادارة الازمة يردد شعارة .. ”هنحارب“ بدأت حرب الاستنزاف، و تحمل الشعب التبعات القاسية لحالة الحرب، لتخصيص 50% من ميزانية الدولة لإعادة بناء القوات المسلحة. فكان شعار المرحلة هو: ”يد تبنى و يد تحمل السلاح“.

اشتد القصف الاسرائيلي على مدن القناة ، كانت تقصف الاهداف المدنية بشكل عشوائي فلم تسلم المدارس و المصانع و المباني السكنية من القصف مما أدى الى تأجيل الدراسة، ثم ألغائها، فأصبح التهجير اهالى مدن القناة قراراً حتميا لصعوبة العيش هناك نظراً لسوء الاوضاع و القصف المستمر.



و هنا لم يردد اهالى مدن القناة نفس الشعار كسائر اهالى المحروسة لكنهم ابدعوا شعارهم الخاص

”التهجير جزء من المعركة و لمصلحتها“

السويس 67

كان قرار التهجير قاسيا على جموع السكان وكان جزءاً من قسوته يكمن في كونه حتميا، لم يترك الجميع منازلهم للهجرة. فرض البعض التخلي عن مدينته ليؤدي دوره في المعركة متمثلاً في تمسك عمال المصانع بالمصانع، فتطوعوا للعمل 12 ساعة يوميا بلا أجر اضافي، لكن معظم السكان بدأوا في تنفيذ قرار التهجير حيث تركوا منازلهم، أماكن نشأتهم، عاداتهم، تقاليدهم الاجتماعية و الثقافية، متخليين عن نمط حياتهم اليومي على سواحل البحر و حلقات السمير على أنغام السمسمية و دورى الشوارع للكرة الشراب، و احتفالاتهم بحرق دمي اللورد اللنبى و تبادلهم الغناء و التهاني ليكتشفوا المجهول في رحلتهم الى اعماق المحروسة. و لا يوجد مصدرا الا من خلال روايات من عاشوا هذه التجربة بتفاصيلها.

جلسنا على القهوة بجانب موقف الاتوبيسات للسويس نتسامر فقص على: ” أحنا اتبهدلنا يا استاذة، مكانش في مواصلات نساfer بيها و كان القطر هو تقريبا الحل الوحيد قدامنا احنا رجعنا تانى 68 و ساعتها انضमित للمقاومة الشعبية و كنت بناضل معاهم بس الصراحة الحكومة وقتها كانت كويسة اوى مش زى دلوقتي، كانوا بيدونا بطاطين، و هدم، و أكل .. ” قاطعته سائلة هل كان هناك أماكن معينة او خطة من الدولة للتهجير؟! .. رد مبتسماً ” يا أستاذة احنا كنا في حالة حرب الحكومة هتعمل ايه، كنا بنسافر بقى على قرايينا لو عندنا و فى ناس كانت بتقعد فى اسكان جماعى و كنا بنعوم لخط برليف و نرجع كل يوم كنا عيال و عندنا حماس. “ (عم حربى –السويس)

و سألتى الاخر : ” انتى عايزة تعرفى عن انهى حرب، 67 .. لا ديه انا مفكر هاش اوى انا كنت 7 سنين ساعتها و سافرننا انا و اختى و والدتى على اسكندرية و بعدها اختى الكبيرة و جوزها حصلونا على هناك قعدنا عند جماعة قرايينا هناك، بس اخويا الكبير و أبويا فضلوا فى السويس مسافروش معانا، إسرائيل كنوع من الحصار قفلت المياة عن السويس تماماً، لحد ما اكتشفوا عين غريب. و بعد مارجعنا الملك فيصل عمل مساكن هدية لمدينة السويس (معونة للشعب يعنى) و عملها احياء حى جدة،



الصورة الفوتوغرافية عن tannis-edu.com



حى منى، حى مكة، حى الطائف..
و كان عامل المساكن بالفرش
بتاعها بس الحكومة اخدت الفرش
من البيوت .“ (ياسر- السويس)
و حين سألت عن السسمية
أجابنى بالدموع و الاسف
و طلب ان ننهى الحوار.
ثم اضاف ” بس احنا
(السوايسة) اكثر مدينة اتظلمت
و مأخذناش حقنا لحد دلوقتى“
أراد ياسر ان ينهى الحوار
فالسسمية ذكرته بالمقاومة، بالاخ
الذى فقد احد اصابع يده و هو يدافع
عن بلده.

الصورة الفوتوغرافية عن defens-arab.com

أخذت العجوز تحكى لى: ” يوم 8 يونيو انسحب الجيش من سيناء بالكامل
و بدأوا يهجرونا عشان البيوت كانت تحت القصف، انا كان معايا ساعتها اربع عيال و جوزى و احنا ماشين من بورسعيد
مكانش فى مواصلات نساfer بيها ركبونا قطار حربى، ولم الإسرائيلين عرفوا قصفوا القطار و ناس كتير اوى ماتت، احنا
يومها نمنا فوق العيال من الرعب عليهم و نطينا من الشباك، القطار اتضرب قبل القنطرة بكيلو و بيتنا يومها فى عزبة
الجزيرية فى بيوت عرب من غير سقف، لحد تانى يوم الصبح و بعدها وصلنا الشرقية لما دخلنا الشرقية لقينا العساكر
مستخبية بالصواريخ تحت الشجر (لم افهم مدلول هذة الجملة، و لم تستطع هذة المرأة العجوز افادتى بمعنى له).

بس احنا رجعنا تانى فى شهر 8 الوضع كان صعب مشينا فى شهر 9 تانى بقى جينا بقى ساعتها سكنونا فى القاهرة فى
عمارات عثمان اللى فى مدينة نصر، كانوا معمولين عشان الخبراء الاجانب اصلا و فى سنة ال73 بعد النصر بقى قالوا
اللى عايز يقعد مكانه يقعد و اللى عايز يرجع تانى لبلده يرجع و ملكونا البيوت اللى كنا عايشين فيها، انتى عارفة فى سنين
حرب الاستنزاف كانت الحكومة بتدينا الاكل بالبطاقات الفئوية ... كانت أيام، بس لو عايزة تعرفى عن المقاومة الشعبية
شوفى راجل من اللى مرضيوش يسافروا و كانوا بيعملوا عمليات فدائية فى بورفؤاد .“ (زكية-بورسعيد)

استثار كلام العجوز فضولى، فطالما سمعت عن المقاومة الشعبية ، و ترددت على اذنى كلمة المدن الباسلة، و الفدائيين
فبدأت ابحت وراء هذة الكلمات.

قال (عبد العزيز البلتاجى- السويس) ” بعد 1967 هاجر معظم سكان مدن القناة إلى المحافظات الاخرى بأمر مباشر
من الحاكم العسكرى، و لم يتبقى فى السويس إلا الجنود و المقاومة الشعبية، لم يكن العدد يتجاوز 5 الاف الجميع سافروا
بسبب مشاهد الدمار.“

لا يخلو شارع ولا حارة ولا زقاق بمدن القناة من المناضليين و الفدائيين الذين لا يزالون يحتفظوا بذكرىات العدوان الثلاثى
و النكسة و الحرب و المقاومة على انغام السسمية، فكان من اشهر المواقف بعد النكسة سفر الشاعر عبد الرحمن الأبنودى
الفنان الأصيل محمد حمام وذهب إلى مدينة السويس وكتب يابويوت السويس ..

” يا بيوت السويس يا بيوت مدينتي،

استشهد تحتك وتعيشي انتي،

يا بيوت السويس“

سألت احد اصدقائي السوايسة عن ما يعرفه عن المقاومة الشعبية فحكى لى عن جده: ” كان عمال هيئة قناة السويس يعملون فى الصباح فى الهيئة تحت الحصار، و فى الليل يعملون بالمقاومة الشعبية ،فكانوا يستقلون الزوارق الصغيرة الى الشاطئ الاخر بحثا عن الجرحى من الجيش المصرى الذين اصابوا بنيران العدو، يتغنون طوال الطريق بأغانهم الحماسية

مثيلات

” غني يا سمسمية

لرصاص البندقية

و لكل إيد قوية حاضنة زنودها المدافع“.

و فى إحدى المرات التى كانوا يذهبوا فيها اخذوا ثلاث جنود جرحى كانوا فى مخبئ بعيد عن اعين العدو، فأخذهم الحاج عمارة و ابناؤه فى الزورق لبورفؤاد لم يدوم الوقت طويلا حتى فجأتهم طلقات العدو واصلوا السير حتى وصلوا الى المعديية ، لكن اصيب الزورق بقذيفة لم ينجو منها الا اثنان من الجنود و ابناء الحج عمارة فقط، و كانت وصيت الحج عمارة لأبناؤه ان يكملوا ما بدأوا“

لكن كلمة واحدة واحدة لم اعرف عنها شئ الفدائيين ، و هى مجموعات بدأت تتكون فى السويس بعد النكسة لحماية المنشآت الحيوية، و لحراسة بورتوفيق و شركات البترول . فكانوا يقومون بدوريات ليلية لتأمين السفن الراسية. و اعلان ناصر مد المقاومة الشعبية بالسلاح للدفاع عن القناة.

وصف الرجل العجوز ذكرياته فى منتهى الفخر: ” الشعب كان عنده شغف يدخل سيناء يحارب جواها، عشان كنا حاسيين بالانتماء و ان المكان ملكنا، رحنا لمكتب المخابرات و اخترونا عشان نتدرب معاهم، كانت مهمتنا اننا نعمل عمليات فدائية، زى زراعة الالغام، او خط جنود العدو كأسرى، أهم حاجة انها تكون الصبح، عشان نثبتلهم اننا قادرين“ (عبد المنعم خالد- فدائي-منظمة سيناء العربية)

نقسم أنا سنخلص أرضنا حبراً حبراً

الجيش والشعب جبهة واحدة مترابطة من أجل النضال والحرية وتحرير الأرض المحتلة

أحمد الطيارى

عبدالله بن محمد

الأفكار

لا يستطيع عقلى رسم صورة للوضع و لا لمعاناة الاهالى المهجرين و صعوبة الهجرة فى ظل الخوف من المجهول و طول الرحلة و مشقتها،ولا لتضحية المقاومة الشعبية الباسلة فى مساعدة الجيش، و لاتزل مدن القناة تأسر أهلها حتى المقيمين خارجها، فيجذبهم الحنين اليها و الى ليلها السامر. لم تكن الهجرة خياراً سهلاً على الاطلاق، كذلك لم يكن خيار البقاء، و يمكن اعتبار كلاهما نوعان مختلفان من المقاومة. حيث تركا اثارهم الخاصة على من اختارهم. فمشاهدة مواقف سكان مدن القناة خلال السنتان الماضيتان كان خير دليل على التغير الاجتماعية و النفسية للسكان فرددت جموع الشعب شعارات هادئة لكن بعد سقوط اول شهيد للثورة فى السويس اطلق السكان كعادتهم شعارهم الخاص

” عظيم ولادنا نلمه نلمه ، نسنه نسنه ، و نعمل منه مدافع و ندافع و نجيب النهر هدية لنهر“

لم يكن الحديث فقط عن الهجرة أو المقاومة انما عن كيف امتزجا معا لوصف الحالة التى عاشها اهالى مدن القناة بين خوف و شجاعة و نضال و صبر و حماس حتى وصلوا للنصر.



الصورة الفوتوغرافية عن مدونة : بورسعيد المدينة الباسلة

جوار أم حوار؟؟

نرمين عصام

«إن المدينة تأكل سكانها كما يقال،
ولكنها هنا تأكل أرضها أيضا،
فهى من قوارض الأرض الزراعية،
و بشرارة»

كتاب القاهرة لـ د. جمال حمدان

وضعت الكثير من المخططات للحد من نمو القاهرة و تنظيم العلاقة بين أنساقها المختلفة، و لكن يبدو أن القاهرة تتمرد وتابى أن تحجم و تقيد و تثور على أى محددات بشرية كانت أو طبيعية. أحاول فى هذه المقالة قراءة واقع عمرانى موجود و بالتالى فهذه محاولة قد تصيب أو تخيب.

القاهرة الحالية تطورت عمرانيا على مدار عصور طويلة و متباعدة مما أسفر عن إختلافات كبيرة فى أشكال و أنماط العمران حيث تتداخل المناطق المخططة مع المناطق العفوية . فبعد أن بدأت القاهرة بحدود صارمة كالخط الهندسى هى سور المدينة أصبحت تتخلل المزروع و تتخلله كمدينة بلا حدود. أحاول هنا فهم كيف تتداخل طبقات من التخطيط مع بعضها البعض و كيف تترك لنا جيوبا من الفضاءات غير المفهومة التى تبدو وكأنها لا تنتمى للنسق العام المحيط بها. فبداخل معظم المناطق المصممة مناطق أخرى عفوية حيث يظهر جليا النمطين اللذين يتقاسمان رقعة المدينة: التخطيط التلقائى العفوى الذى يمثل النمط العتيق فى المدن بل و القرى المصرية عامة، و يمثل فى العاصمة مناطق النواة القديمة منها و يأخذ شكل مكعبات متداخلة و مركبة، و التخطيط الهندسى المصمم المنتظم الذى يأخذ شكل مضلعات أو مستطيلات تتخللها الشوارع الواسعة و أحيانا بعض الفراغات الخضراء. و كثيرا ما يمثل النسق الأول جيوبا فى قلب النسق الثانى . فتبدوا القاهرة و كأنها لوحة موزايك لا نهائية من وحدات هندسية مصممة و عفوية.

ضفتى المدينة

يسود التخطيط الهندسى الحديث بشكل عام فى القاهرة و بشكل واضح فى الضفة الغربية عنه فى الضفة الشرقية حيث أن الرقعة الكبرى من تلك المنطقة هى بنت القرن الأخير أما المناطق المخططة عفويا فهى تتحصر فى جنوب الضفة الغربية و توجد بعض الجيوب الشاذة فى الشمال.بينما تكثر المناطق العفوية القديمة فى الضفة الشرقية للنيل و إلا أن الكثير من عمليات التقويم و التهذيب الهندسى فرضت على رقعة واسعة من مناطق التخطيط القديم على مر العصور- منذ عصر محمد على و حتى زمننا هذا-، مما خفف من إنتشارها و إن لم يخفف من أثرها . و لعل هذا هو السبب فى أن التضاد بين هذه الجيوب العفوية أو القروية و بين المناطق المصممة هندسيا أقوى و أوضح فى الضفة الغربية - نتيجة ملاحظة الخريطة- عنه فى الضفة الشرقية.

فيجب أن نأخذ فى الإعتبار أن غرب النيل كان و حتى الخمسينات من القرن السابق كان منطقة زراعية لم يصل العمران لها. فكانت هناك بعض القرى الريفية البسيطة.لطالما كانت الضفة الشرقية هى ضفة الحياة، و الضفة الغربية هى مدن الموت و القرى الريفية فكانت هناك أهرامات الجيزة بينما كانت العواصم فى الشرق و استكمل العرب بعد دخولهم مصر نفس منهج البناء فى الشرق فكانت العاصمة المصممة الفسطاط و تبعتها العسكر فالقطائع ثم القاهرة. و إستمر نمو العاصمة الشرقية حتى عهد أسرة محمد على بينما الضفة الغربية التى و حتى بداية القرن العشرين ظلت قاصرة على مدينة الجيزة المتواضعة التى لعبت دور رأس الجسر أمام الفسطاط و قد إشتق اسمها من الإجتياز أو المجاز أى همزة الوصل بين العاصمة و الصعيد. و نجد الفارق القوى بين نسيج ضفتى النيل فى الشرق نجد سلسلة تلال تقترب من النهر فى الجنوب و تنفرج بعيدا عنه كلما إتجهنا شمالا هى جبل المقطم الذى ينتهى فى الشمال بالجبل الأحمر قرب العباسية تحد من نمو المدينة شرقا مما يفسر إنضغاط المدينة فى هذه المنطقة التى نمت بشكل متداخل و كثيف و مركب نتيجة للمحددات الجغرافية التى صعب التعامل معها- حتى دفع الانفجار السكانى و الحاجة إلى مسكن لمحدودى الدخل بأن يسكنوا التلال و تنشأ المناطق العفوية التى تتطورت من مدن صفيح إلى مدن من الطوب الأحمر مثل منشأة ناصر و غيرها .

أما الضفة الغربية و بالتحديد مدينة الجيزة فظلت تنمو شمالا ببطئ كشريط يزداد سما و عمقا إلى أن دخلت فى موجة التمدن فى الأربعينات من القرن السابق عندما تم تقسيمها لتكون مساكن ثم تم إنشاء مساكن أخرى بعد الحرب الأخيرة للطبقة الوسطى المنتمية إلى مهن محددة مثل المهندسين و الصحفيين و المعلميين و الأطباء ووصل المد العمرانى عبر الدقى و العجوزة إلى إمبابة . و بعد أن كان عمران الجيزة يقع دائما جنوب القاهرة، أصبح غربها نصا. و هنا نلاحظ أن نمو الضفة الغربية باستثناء بندر الجيزة _ أى مركز مدينة الجيزة القديم- هو نمو طارئ حديث إذا قورن بالضفة الشرقية عموما. و يقول د. جمال حمدان فى كتابه القاهرة واصفا نمو القاهرة بين ضوابطه و محاوره :

«تاريخ المدينة لم يكن تمديدا للأطراف فحسب بل و تكثيفا للداخل أيضا. و لقد أتى على القاهرة حين من الدهر كانت



تتخلل منطقتها المبنية فجوات و فراغات ضخمة من الخراب أو الخواء. و حتى أوائل القرن الماضى كان جسم المدينة مبعثرا مخلخلا غير ملموم، و لكنه أخذ يلتئم بالتدريج. و بينما كانت الأطراف تنمو كفيئات مبعثرة وسط الحقول، كانت الفيئات فى الوسط تتحول إلى عمارات، و العمارات تتناطح و تتلاحم و تتسابق إلى الأعلى كالأشجار فى الغابة تتصارع من أجل الوصول إلى الشمس.»

الجيوب المختلفة و الضواحي الشريطية

و بهذا لا نستطيع أن نجزم إذا ما كانت هذه الجيوب وخاصة في الضفة الغربية هي بقايا القرى الريفية أم أنها عشوائيات أنشأت جديدا على حطام هذه القرى أو على حطام مناطق مصممة سابقا. فلا نستطيع أن نحدد إذا ما كان نمو القاهرة المطرد قد أدى إلى الموت التام و المفاجئ للقرى الزراعية، فلا نستبعد أنها تحولت أو تحورت لتكون ما هي عليه في وقتنا الحالى و لكننا نستطيع أن نلاحظ و نحلل نسقها العمرانى الذى كثيرا ما يشبه القرى الريفية فى تكويناتها المتداخلة و المتدرجة و الشوارع المتوية و الأزقة و الحارات على عكس نسج مناطق أخرى متهمة بالعشوائية أيضا تقع بعيدا عن قلب المدينة مثل بولاق الدكرور و صفط اللين . فهى فى الأصل أراضي زراعية و قرى صغيرة تم تحويلها إلى منطقة إسكانية . فارتبط تقسيم الأراضي فيها بميكانيزمات الري و الزراعة حيث يتم تقسيم الأراضي الزراعية بحيث يكون لكل قطعة علاقة مباشرة مع المجرى المائى مما ينتج عنه مساحات شريطية للغاية و بالتالى عندما أصبحت أراضي بناء تحولت التربة إلى شارع رئيسي و المصرف إلى حارة و حوض الزراعة المستطيل إلى مبنى أو عدة مباني متوازية، فقد يكون هذا سببا لشكلها الشريطي و يبقى قلب القرية القديم المتداخل و المركب واضحا مختلفا عما حوله من عمران يمكننا فصله و استقرار حدوده و تمييز داير الناحية -أى الطريق الذى يبسط بالقرية القديمة- الذى تخرج منه إلى قلب المنطقة المبنية عشرات من الطرق الضيقة و الحارات التى تنتهى إلى نهايات مسدودة فى قلب البلد -أى أزقة مغلقة- و التى تتلوى و تتفرع و تتخلل الكتلة المبنية بدرجة أو أخرى و تبدو فيها العفوية بوضوح ولكن تظهر فيها الخاصية الإشعاعية حيث يمكن تحديد المركز الذى يخرج منه المد العمرانى، و كثيرا ما يشبه هذا الوصف الجيوب السابق ذكرها . و لكن مع مرور الوقت و زيادة العمران المبنى عشوائيا فوق الأراضي الزراعية حولها و بالتالى زيادة كثافتها و تداخل و تعقيد نسقها يبدأ هذا النسج فى الذوبان لتلتهمه المدينة الشريطية الجديدة . و قد يكون هذا ما حدث أيضا مع العديد من القرى المحيطة بالقاهرة خارج الطريق الدائرى مثل ناهيا و المعتمدية، لذا يصعب علينا إيقاف القاهرة أو تحديدها بطريق دائرى فعلى حافة الطرق يبدأ الزحف العمرانى و يحدث هذا «التحضر العشوائى» كما وصفته الدكتورة جلييلة القاضى فى كتابها الذى يحمل نفس الاسم.

ففى وسط عمران القاهرة المصمم و فى موازاة شارع جامعة الدول العربية و شمال ميدان أسوان نجد منطقة ذات طابع عمرانى مختلف. لا أستطيع أن أجزم إذا كان هذا الطابع عشوائى كما تدعى الصحف أم أنه طابع ريفى أو قروى كما تميل نتائج الملاحظة. الحيتية ليست المنطقة الوحيدة المختلفة عن النسق المصمم فى غرب النيل، فهناك مناطق أخرى كثيرة. ولكن الصورة الجوية لهذه المنطقة توضح التناقض الصارخ.

نجد الفارق القوى بين المدينة التى زحفت على الريف بلا تخطيط مثل بولاق الدكرور و صفط اللين و بين المدينة المصممة التى هبطت فوق الريف تاركة جيوب من نسج مختلف مثل ما نجده فى الضفة الغربية من النيل كالمهندسين و الدقى. فربما أخذت تلك الجيوب هذا النسق المركب و المتداخل لأنها محاطة من كل جانب بحدود قوية و مصممة مما جعل نموها و تمددها للخارج أصعب



أخلاق الريف و ضغط المدينة

و هنا نجد أنفسنا أمام نسقين متداخلين ومجتمعين متداخلين أيضا. في أحد هذه الحالات التي تجمع ما بين المساكن المصممة و المساكن العفوية يحكى كمال خليل في كتابه حكايات من زمن فات عن موظف حكومي يسكن أحد المنازل المصممة و يربى بعض الطيور على سطح منزله ليأكلها أو يتاجر بها- كعادة سكان الريف مما قد يشير إلى أصل نشأته- و في يوم من الأيام سقطت وزه لتقع على سطح أحد المنازل العفوية المجاورة فوجدها شخص بسيط الحال يدعى شلوفة فسأل الجالس على المقهى الذى يجمع بين سكان المنطقة بجزئها المصمم و العفوى عن صاحب هذه الوزه فلم يجد من يذله. بعد فترة من الزمن سأل الموظف عن وزنه الضائعة فأتى إليه شلوفة بوسادة من الريش و قال له أن هذا ما تبقى من وزته التي أكلتها أسرة شلوفة. دفعنتى هذه القصة لأن أرى أبعاد أخرى لمسألة الجيوب العفوية فى وسط الفضائات المنظمة. ربما كان الفارق واضحا و صارخا فى الصور الفوقية للنسيج العمرانى و قد يدفع هذا المخططين و المعماريين للتنتظير عن مدى خطورة هذه الجيوب و كيفية دمجها مع ما يحيط بها من نسق منظم. و لكن قد يكون الوضع على المستوى الإنسانى أبسط و أسهل- أكرر هذا مجرد إفتراض- فليس بالضرورة أن يكون سكان المناطق المصممة هندسيا متمدين ، فبينما الفاصل العمرانى قوى و واضح و ربما يكون الفاصل الإجتماعى أخف وطأة مما نتصور أو أكثر حدة مما يبدو على الخريطة . فكثيرا ما نسمع كيف يخشى سكان العجوزة والدقى دخول المناطق العفوية مثل الحيتية. و تتردد الحكايات عن المجرمين الذين يعيشون فى هذه المناطق، و تروجها الصحف لا أعرف مدى دقة هذه القصص و ما إذا كانت العلاقة الإجتماعية بين الفضائين المصمم و العفوى مبنية على صراع دائم أم تبادل مصالح أم الإثنين معا.

أى من النسقين أكثر إستيعابا لحياة سكانه؟

يرتبط هذا السؤال بصراع أكبر و هو بين المناطق المصممة بقواعد و قوانين ثابتة و المناطق العفوية المبنية على قوانين الإحتياجات و الأولويات . فالأولى تأتى بقرار سيادى و لها مصمم و مخطط و كثافة محسوبة والية عمل أما الثانية فقد جاءت نتيجة قرار لفرد تلبية لإحتياج بسيط و مباشر. إنسان محدود الإمكانيات إحتاج إلى مأوى فصنعه بيده و أتى آخر و فعل مثله فظهرت هذه المناطق من العشش و الصفيح و إتسعت لتصبح مدنا و تطورت مع تطور سكانها لتصبح من الطوب الأحمر و الخشب و نمت دون تخطيط و لكن بأسس و أعراف إجتماعية و إقتصادية بين سكانها . فبالرغم من التدهور الخدمى للمناطق العفوية إلا أن كثيرا ما تحتوى على مفردات و وظائف لا تستطيع قوانين التخطيط أن تحتويها. ويدفعنا هذا للتساؤل إذا ما كانت هذه القوانين الموضوعية من قبل المخططين قادرة على إستيعاب الإنسان و مواكبه تطوره و إحتياجاته المختلفة أم أنها تقيد حركة نموه أو إنكماشه و تضعه فى قالب واحد ذا أبعاد محددة. فكثيرا ما نجد أن للفراغات فى المناطق العفوية قدرة على التغير غير موجودة فى المناطق المصممة حيث يستطيع الفرد أن يضيف إلى منزله مساحات جديدة سواء أفقيا بالخروج بكوابيل إلى الخارج أو رأسيا ببناء غرفة أو أكثر فوق منزله، كما تستطيع أسرة أن تنشأ مخرجا من وحدته فى الدور الأول أو الثانى إلى الشارع مباشرة و تقسم شقتها لتؤجرها لآخرين فى حال قل عدد الأسرة أو إحتياجها لدخل إضافى. و على الصعيد الآخر فإن المناطق العفوية قد ينقصها النظام و القانون المنصف الذى يكفل لصاحب كل فراغ

حقه و الذى يضمن المساواة بين الجميع و لكن إذا كان هذا النظام و القانون موجود حقا هل كان لهذه المناطق أن تتواجد من الأساس. و فى نماذج مثل الحيتية و المهندسين مثلا نتساءل عن سبب بقاء النسقين بهذا القرب و عن إذا ما كان هناك نسق يحاول فرض هيمنته على الآخر ؟ فمن المؤكد أن هناك معادلة قوى بين الطرفين تحتاج بحث متكامل لمعرفتها إجتماعيا و عمرانيا و إقتصاديا و سياسيا. و نجد أنفسنا أمام القاهرة كنموذج فريد للمدن التي تجمع بين منهجى التخطيط و العفوية اللذان تتابعا و تتداخلتا زمنيا و مكانيا عبر العصور، و هل ما نراه الآن عمران مخطط هو حقا كذلك أم أنه يحتوى على قدرا من العشوائية؟



ثلاثين ... من البداوة الى الحضرة ..

تتوجه سياسات الدولة حاليا إلى حتمية الارتقاء بواقع الإنسان المصري بصفة عامة ولاسيما في المناطق النائية خارج الوادي و تجمعاته الحضرية ، و من هذا المنطلق تطفو إلى السطح أهمية للتنمية الإسكانية لفئات محدودي الدخل أو معدومي الدخل و منهم البدو الرحل في صحاري مصر شرقا و جنوبا ، و هو ما يمثل المعادلة الصعبة .. حيث تتطلب تلك التنمية توازن دقيق بين الارتقاء الحضري والعمراني والبيئي للمسكن والإنسان و المجتمع وبين إمكانات الإنسان و ظروفه الاجتماعية والاقتصادية و قدراته الإنسانية الذاتية على التحمل الاجتماعي و العمراني وهو ما يتطلب رؤية إسكانية ذو طبيعة مغايرة .



و يأتي مشروع توطین البدو بمناطق جنوب البحر الأحمر استجابة و ترجمة لحل تلك المعادلة الصعبة و التي يجب أن تمثل مشروعا قوميا تنقاسم مسؤوليته الدولة بمؤسساتها الإدارية و الفنية من جهة و بالتعاون مع المؤسسات الأهلية ، و بمشاركة المجتمع المحلي نفسه من جهة أخرى ، حيث تتكاتف جميع الأطراف باعتبار أن المسؤولية جماعية و المشاركة فيها بالإضافة إلى كونها واجب قومي فهي احد الحلول للانطلاق نحو تنمية مجتمعية حقيقية تتشابك خيوطها في نسيج واحد لا ينفصم ، و ترتسم تلك المشاركة المتفاعلة بين طرفي الميزان : الدولة و المجتمع من خلال نسق أساسي نحدده بـ **" البناء بالمشاركة "** و تتفاوت المشاركة حسب إمكانات المكان و المجتمع و ظروفه الاقتصادية و ما يمكن أن تقدمه الدولة نفسها في إطار القوانين و السنن المعمول بها في الزمان و الإطار المقترح للتنمية نفسها .

و إذا كان نسق **" البناء بالمشاركة "** يعطي حلا للتوازن التنموي للعملية الإسكانية و توطین مجتمعات الرحل في بناء عمراني مستقر ، فهو يحقق بشكل مباشر أو غير مباشر تلبية معمارية و عمرانية ذاتية للمتطلبات الإنسانية و المجتمعية بالمرونة الكافية لموائمة متغيرات المجتمع و تحولاته الممكنة أو المطلوبة و المستهدفة .. و تبقى الإشكالية الاقتصادية و تجاوبها مع المتطلبات الفنية و المعمارية بما تمثله من جماليات و انتماء و ثقافة و تفاعل بيئي و تراثي ... و يندرج هذا تحت عمارة الفقر أو عمارة الفقراء .. سواء كان فقر مادي بالمجتمع أو فقر في إمكانات المكان ذاته و مصادره أو موروثاته العمرانية و ثقافته المعمارية ، فالفقر هنا فكر خاص و ثقافة و ليس هو شدة الاحتياج المادي أو ما يمثله من وضع اقتصادي فقط ، و إنما هو وضع من أوضاع المجتمع يتصف سلوك الفرد و الجماعة و حتى المكان بالفقر أي الاحتياج إلى الآخر ...

إنها حالة تصيب الاقتصاد و المجتمع و العقل و الخيال .. و حتى الطبيعة و البيئة ..

الفقر بهذا المعنى يفرز مجتمع تابع غير منتج أو مبدع ..

مجتمع فقير و عمران و عمارة فقيرة (حتى لو تكلفت ملايين) إنها متتالية أو مظهرة تؤدي إلى فكر متخلف و خيال متجمد و إنسان و مجتمع خامل مستهلك ...

و هنا تكمن إشكالية أهمية الحراك الفكري من خلال عمارة المكان ، إما أن نبدع ونشارك أو أن نموت استهلاكا و فقرا بالمعنى الفكري ..

ومن هنا أيضا تأتي حتمية نسق البناء بالمشاركة ، ليس تجاوبا مع ظروف اقتصادية بعينها ولكن خروجا إلى آفاق حياة أفضل للإنسان في إطار متوازن بين الدولة و المجتمع .

نعرض هنا نموذج لأحد الدراسات التي تناولت توطین البدو بمنطقة شلاتين جنوب البحر الأحمر و الارتقاء و التنمية للواقع العمراني لمنطقة الدراسة ، وذلك من خلال تبني نسق البناء بالمشاركة خلال مراحل الدراسة المتتابعة ، حيث تلعب احتياجات بدو شلاتين و الطبيعة الاجتماعية و الاقتصادية المنقردة لحياة هؤلاء البدو وكذلك ظروف البيئة الطبيعية الخاصة بمنطقة شلاتين الدور الرئيسي في توجيه الرؤية العمرانية لتنمية المدينة وكذلك الرؤية المعمارية لمشروع توطین البدو ..



ملاح مدينة شلاتين

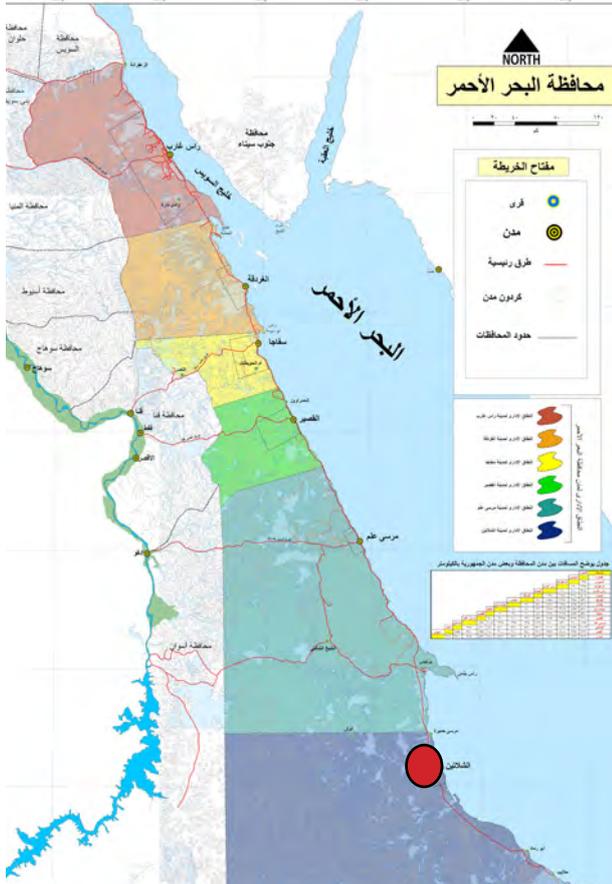
يمثل مثلث الجنوب اقليم جنوب محافظة البحر الاحمر ، ويكتسب اهمية قومية لموقعه الجغرافي واهميته الخاصة للأمن القومي والحدودي ، كما ان موقعه يؤهله لأن يلعب دورا حيويا في استراتيجيات التنمية الشاملة على المستوى القومي والاقليمي ، وتأتي التنمية العمرانية في مقدمة تلك الخطط التنموية ، بل هي عصب ومحور التنمية الشاملة ..ويكتسب هذا الاقليم ذاتية خاصة نظرا لبعده المكاني عن المراكز الحضرية داخل المحافظة أو مع مثيلاتها في قلب الوادي لإنعدام أو قصور المحاور العرضية والطرق الاقليمية التي تربط بين الساحل والوادي وبالتالي أعطت تلك العزلة العمرانية للمكان والانسان معا تمايزا يختلف دون تعارض مع التجمعات الحضرية الأخرى ..

ويعتمد الانسان والمجتمع هنا على الحركة والترحال النسبي داخل الحيز المكاني والمجال البيئي الممكن ، ويأخذ من الرعي والتجارة والصيد أساس معيشي لحياته ، تتشكل حولها سلوكياته وعاداته وتقاليده وثقافته وتراثه وفوق كل ذلك عمرانه لمستقراته سواء البدوية أو الحضرية ..

وهكذا لابد ان تتكامل سياسات التنمية الموجهة لتنمية شلاتين نحو خلق اقليم له اكتفاء ذاتي من جهة وله دوره الاقليمي والقومي من جهة أخرى ، وتأتي مدينة شلاتين كمركز اداري وخدمي و عمراني لهذا الاقليم . ولا تقتصر عملية التنمية على المحور الساحلي على حساب المحاور المتعامدة العرضية (التي تربط بين الساحل والوادي) مما قد يحدث خلا في عملية التنمية العمرانية والتي يمكن ان تكتسب حيويتها من العمق الاستراتيجي في الظهير الصحراوي أو الجبلي وامتداده الطبيعي في الوادي من جهة ونهايته الاقليمية عند الساحل من جهة أخرى ، وتعتبر هذه المحاور العرضية قراءة عمرانية متجددة لتاريخ وجغرافية المكان .

ومدينة شلاتين بوابة جنوب البحر الاحمر أحد تلك الأوتاد العمرانية على امتداد الساحل ويمكن ان نتعرف عليها من قراءة الملاح التالية :

أولا : الموقع والاقليم



تقع مدينة شلاتين في الجزء العلوي من المنطقة الجنوبية الشرقية من محافظة البحر الاحمر ، وتقع المدينة ضمن منطقة مثلث الجنوب الحدودي بوابة مصر الجنوبية الى افريقيا ، ترتبط مدينة شلاتين بمراكز العمران داخل حدود محافظة البحر الأحمر من خلال الطريق الاقليمي والمحور الطولي الموازي للبحر ..كما ترتبط مدينة شلاتين بالمراكز المناظرة لها في الوادي من خلال محاور عرضية ، وترتبط شلاتين بأسوان وإقليم بحيرة السد العالي من خلال مسارات طبيعية في بطون الاودية تخترقها طرق ممهدة غير مرصوفة عبارة عن مدقات صحراوية ..وهكذا تتحدد العلاقات المكانية لموقع مدينة شلاتين من خلال نفس النسق العمراني والطبيعي لتشكيل عمران الاقليم نسق الوادي والبحر أو السهل والساحل . و؟إن كانت المحاور العرضية التي تعتمد عليها تلك العلاقة العمرانية الطبيعية تحتاج الى تطوير حتى يتسنى لتلك البوابة الحدودية ان تكتسب اهميتها ضمن الرؤية القومية والخطط الاقليمية لتنمية وعمران مصر وتحقيق الاهداف الاستراتيجية لفتح آفاق عمرانية جديدة خارج الوادي .

ثانيا : الموضع والمكان

تتكون مدينة شلاتين من سهل ساحلي متسع يعد من اكثر اجزاء الساحل اتساعا وتشير الدراسات البيئية والطبيعية الى تقسيم موضع مدينة شلاتين الى اربعة اقسام تضاريسية رئيسية هي :

- منطقة الساحل : تأخذ اتجاهها عاما من الشمال الى الجنوب متأثرة بمصاب الاودية الطبيعية حيث تظهر المنحنيات والخلجان على خط الساحل ، كما تمتد رواسب تلك الاودية تحت مياه البحر مما يسمح باستغلال الساحل وامكانية انشاء المراسي



- منطقة السهل الساحلي.

- سهل حضيض الجبال ويقع به اهم الاودية التي تخترق المنطقة و هي وادي رحبة ووادي الحوضين ويوجد ببطن هذا الوادي عدد كبير من الآبار التي تصلح للشرب مثل بئر جاهلية والسنتة وبعض العيون مثل عيون ابو سعة و عيون ابرق . .

- الكتل الجبلية : وهي تمثل الحد الطبيعي الغربي الفاصل بين الساحل والوادي وتمتد موازية لخط الساحل واهمها في منطقة شلاتين جبال حوضين .

ثالثا : الانسان والمجتمع

يعتمد الانسان والمجتمع في شلاتين على الحركة والترحال النسبي داخل الحيز المكاني والمجال البيئي الممكن ، ويأخذ من الرعي والتجارة والصيد أساس معيشي لحياته ، تتشكل حولها سلوكياته وعاداته وتقاليده وثقافته وتراثه وفوق كل ذلك عمرانه لمستقراته سواء البدوية أو الحضرية ، وغالبية سكان تلك المنطقة من أبناء قبائل العبايدة والبشارية الذين ينتشرون في الصحراء الشرقية من الساحل الى الوادي ، ويقيمون غالبا في تجمعات بدوية في أودية الجبال والصحراء وتغلب عليهم الطبيعة البدوية المعتمدة على الترحال ، ومما لا شك فيه أن المحرك الاساسي لهذه القبائل هو توافر الامطار (المياه) وفي حالة توافر المياه لديهم من الممكن التحول من ظاهرة التنقل والتحال الى الاستقرار والاستيطان ، من البداوة الى الحضر .. وجدير بالذكر ان عدد سكان شلاتين قد تضاعف خلال العقود الثلاثة الماضية بمقدار ٢٠,٥٦ مرة ، وهو الامر الذي يلفت الانتباه نحو الحجم السكاني الذي تنبئ به معدلات الزيادة السكانية تلك ..

وتتحدد الاشكالية التنموية لمدينة شلاتين في ذلك التحول الاجتماعي الذي تشهده المدينة وتوطين السكان ، ونحدد



عددا من المبادئ الاساسية حول هذه الاشكالية والخطط التنموية المرتبطة بها :

- المشاركة الاجتماعية والاهلية للسكان في بلورة السياسات ورسم اولويات وبرامج التوطين من جهة ، بما يضمن نجاح تلك البرامج وملائمتها للمتطلبات الاجتماعية والسلوكيات المحلية للمجتمع في مراحل تحوله من البداوة الى الحضر .
- العمل على تنمية وتطوير الانشطة الاقتصادية البديلة لانشطة الرعي والتي تدفع بعملية التحول الاجتماعي نحو العمران الحضري وتكرس الامكانية العمرانية للاستقرار وديمومة الاستيطان .
- وضع برامج للتنمية البشرية واعداد الاهالي لمسايرة التحولات الاجتماعية والاقتصادية وكذلك العمرانية وتدريب ابناء المجتمع المحلي على انماط الانشطة الجديدة ضمن برامج وخطط التنمية الاقتصادية .
- الاهتمام بخطط التنمية الادارية واعداد الكوادر البشرية المدربة من ابناء المجتمع المحلي لتحمل مسؤولية ادارة التجمعات والخدمات الجديدة المتولدة مع التحول العمراني المنظور .
- تشجيع الهجرات السكانية ولا سيما الخبرات الفنية والادارية التي تحتاج اليها مشروعات التنمية و برامج التدريب والتأهيل في المراحل الاولى .
- القيام بالدراسات المتخصصة للبيئة الطبيعية والجغرافية والجيولوجية ودراسة موارد المياه والتربة ودراسة الظروف المناخية للتعرف الدقيق على المناطق التي يمكن استغلالها في عمليات التوطين في مدينة شلاتين .
- تحديد اولويات تنفيذ برامج الخدمات العمرانية المساعدة على جذب الهجرة وتشمل تلك الخدمات بصفة اساسية : خدمات الثروة الحيوانية والبيطرية ، هذا بالاضافة الى المرافق الرئيسية ولا سيما شبكات تغذية الماء والكهرباء .
- اعداد برامج للارتقاء الحضري من خلال مشروعات للاسر المنتجة لرفع مستوى الأسرة المعيشي وترسيخ فكرة الانتماء الحضري للمكان واستغلال البيئة المحيطة في عملية انتاج تدفع بالحركة العمرانية نحو التمدين
- عمل الدراسات المعمارية حول شكل وطبيعة الانماط التصميمية الملائمة وحجم وتصميم تلك الوحدات السكنية بما يتفق والبناء الاجتماعي والسلوك الانساني الحادث مع مراعاة أهمية التحول المتوقع نتيجة لمشروعات التوطين نفسها وما يصاحبها من تحول اجتماعي وسلوكي للانسان والاسرة والمجتمع .

رابعا : العمل والانتاج

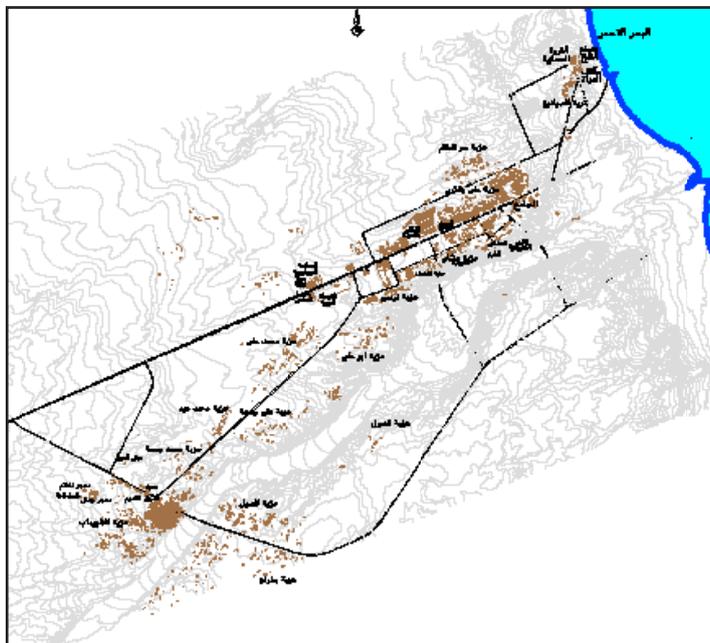


تتميز مدينة شلاتين بأنها نقطة التقاء بين ثقافات وموروثات اجتماعية باعتبارها بوابة مصر الجنوبية الى افريقيا ، وفي اطار هذه الخصوصية تكتسب التنمية الاقتصادية للمنطقة أهمية لإقليمية ومحلية بالاضافة الى اعتبارها جزء من الاستراتيجية القومية الشاملة والمعتمدة على فتح محاور جديدة خارج الوادي حتى يتكامل ويتوازن الاقتصاد والعمران بما يضمن نجاح خطط وبرامج التوطين والتنمية البشرية المستهدفة في مدينة شلاتين ومثلث الجنوب عموما . وتتنوع امكانيات التنمية الاقتصادية في شلاتين بصورة تطرح اتجاهات مختلفة للتنمية مثل :

- التنمية الساحلية
- التنمية الصناعية
- الصيد
- التشييد والبناء

خامسا : العمران والاستيطان

تعتبر مدينة شلاتين نموذج خاص للتحول العمراني من البداوة الى الحضر . وهي بذلك تضم الامكانية العمرانية للنمطين البدوي والحضري معا ، وليس للمدينة كتلة عمرانية بالمفهوم المعروف ولكن يتشكل النسيج التقليدي من مستقرات بدوية متباعدة عن بعضها البعض يجمعها نسق استيطاني متشابه وبناء هيكل يربط بالعادات والتقاليد



والموروثات الاجتماعية البدوية للمجتمع المحلي ، وإن كانت هذه المستقرات تحمل في طياتها تراكيب هندسية وأشكال تتلائم والظروف البيئية والمناخية للمكان من حيث التوجيه والتشكيل .

ويمكن تقسيم المناطق السكنية القائمة بالمدينة الى قسمين رئيسيين هما المناطق السكنية البدوية ومناطق السكن الاداري (وحدات توطين البدو) :

- مناطق السكن الاداري (وحدات التوطين) :

وهي تتمثل في الوحدات السكنية التي قامت الدولة بإنشائها في اطار تطوير وتنمية هذه المنطقة ، وأهم ما يميز هذه الوحدات انها وزعت في اشكال هندسية منتظمة الا انها تفنقر الى الفكر التخطيطي في توزيعاتها ، هذا بالإضافة الى أن المواد المستخدمة في بناء هذه الوحدات لا تتناسب وطبيعة المناخ في مثل هذه المناطق الصحراوية كما ان التصميم الداخلي للوحدة لم يراعي طبيعة الحياة البدوية لهؤلاء السكان من حيث العادات والتقاليد الاجتماعية وطبيعة النشاطات الذين يقومون بها واسلوب الحياة اليومية وما يترتب على هذه الأشياء من احتياجات مساحية وفراغية في الوحدة السكنية سواء كانت هذه المساحات مغطاة ومكشوفة ونسبة كل منهما الى الأخر.



- المناطق السكنية البدوية :

والتي قام البدو بإنشائها بأنفسهم وهي غالبا من الصفيح وألواح الخشب الحبيبي والكرتون ومواد البيئة المحلية ولا يتوفر بهذه المنازل عناصر الراحة والأمان والتي ينبغي ان تتوفر في أي وحدة سكنية .



عرض مشروع توطين بدو شلاتين ..

مما سبق يمكن وضع التصورات الاستراتيجية لتنمية المدينة وتحويلها الى تجمع حضري رئيسي ومركزي يتمتع بنوع من الاستقرار وبالتالي الاستيطان الدائم والتنمية العمرانية الحضرية الشاملة ونحدها فيما يلي :

١. التحول الاجتماعي والعمراني لمجتمع مدينة شلاتين الشبه حضري الى مركز حضري اقليمي
٢. تطوير وتنمية الدور الاداري والخدمي لمدينة شلاتين على المستوى الاقليمي لمنطقة مثلث الجنوب .
٣. توفير المقومات الاقتصادية واستغلال الامكانات الطبيعية والمتاحة في الموضع .
٤. تنويع مجالات الانشطة الاقتصادية واستغلال الامكانات الطبيعية المتاحة في الموضع .
٥. توفير فرص العمل للمجتمعات المحلية المستوطنة لدفع عملية الاستقرار من جهة ، والعمل على جذب الهجرة السكانية الى المنطقة من داخل الاقليم وخارجه من جهة اخرى .
٦. دعم الاستراتيجية القومية لتوزيع السكان والتنمية العمرانية وزيادة نسبة المعمور خارج الوادي الضيق
٧. تامين الحدود الجنوبية وبوابتها الى العمق الافريقي سواء على مستوى الامن القومي او التكامل والتفاعل التنموي .

ونتعرض فيما يلي ثلاثة دراسات تناولت تحقيق الاهداف العامة لتنمية شلاتين وذلك على مستويات ثلاثة هي :

- المخطط العام لتنمية المدينة .
- المخطط التفصيلي لمنطقة سكنية لتوطين البدو الرحل .
- تصميم وحدة نمطية لاسكان البدو .

أولاً : المخطط العام لتنمية مدينة شلاتين :

يختلف الهيكل الاجتماعي والسكاني لمدينة شلاتين ومجتمعها المحلي عن كثير من المراكز العمرانية الحضرية ، فهو يشهد نمطين من السكان : توطين واستيطان

توطين وتحول اجتماعي لمستقرات بدوية

واستيطان لمهاجرين من مراكز حضرية اقليمية

الاول يرتبط بنمط اجتماعي واقتصادي قائم ومتواتر يعتمد على الرعي والترحال

والثاني يرتبط بنمط اقتصادي مستحدث ومهاجر يعتمد على برامج التنمية المنظورة

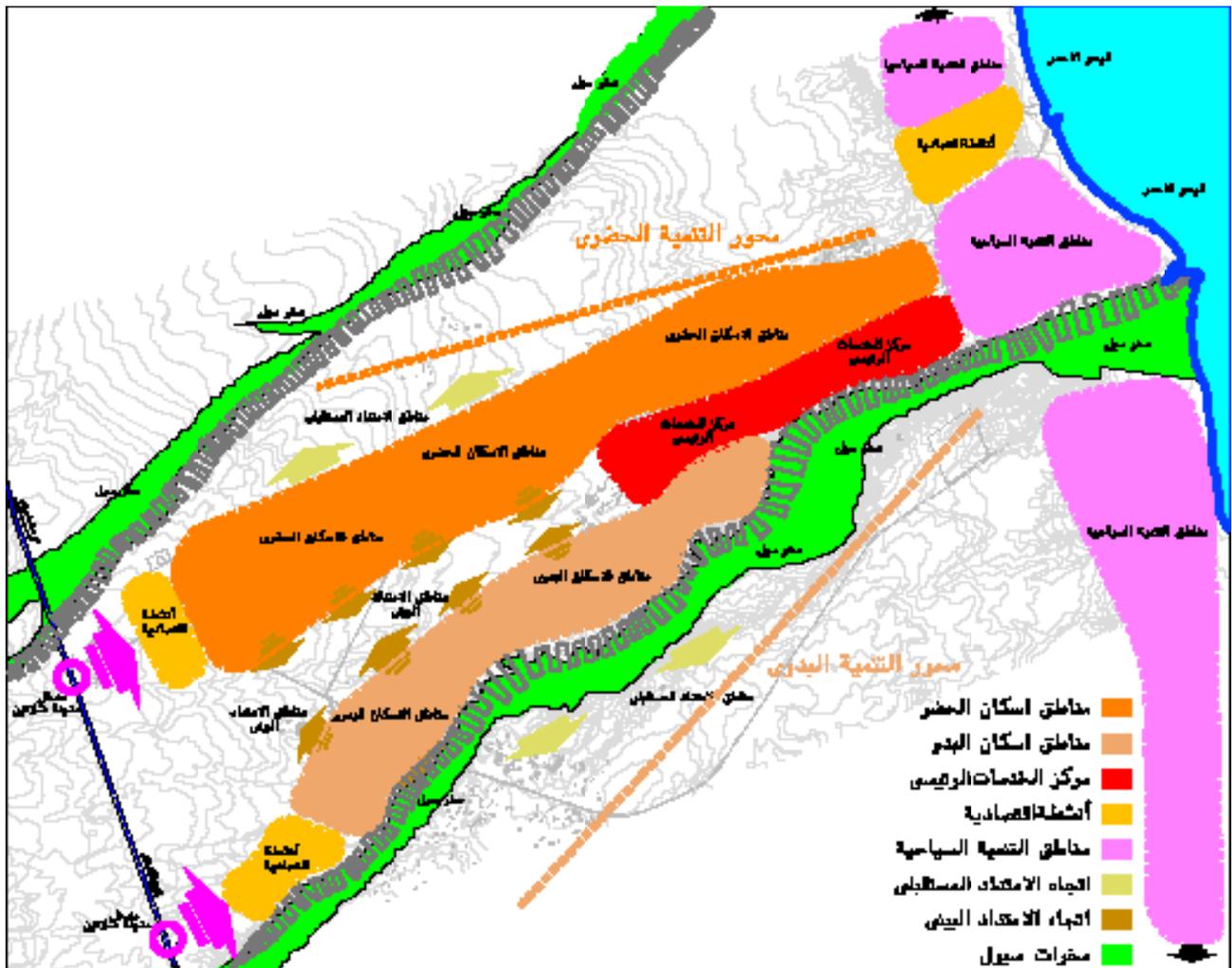


ومن الاثنين يتشكل نسيج المجتمع الجديد وعمران مدينة شلاتين الجديدة ، لذا كان من الضروري ان تتوافق الرؤية التخطيطية مع هذين النمطين خلال المراحل الاولى لنمو المدينة وحتى سنة الهدف وهو ما يمثل مرحلة انتقالية نسبية في تشكيل هذا الكيان العمراني وتحول واندماج محسوب وبطئ بين القائم والوافد .

الفكر التخطيطي لتنمية المدينة

تعتمد الفكرة التخطيطية على اتجاهين اساسيين : أولهما الموازي للساحل حيث تتركز الاتجاهات التنموية الساحلية للسياحة المحلية او الدولية أو للتنمية الاقتصادية للأنشطة البحرية ولا سيما الصيد ، اما الاتجاه الثاني المتعامد مع الساحل في اتجاه الطريق الاقليمي والذي يمثل الظهير العمراني الاسكاني والخدمات العمرانية المركزية ويضم هذا الظهير محورين يمثلان نمطي العمران السابق الإشارة اليهم: نمط التوطين البدوي وهو المحور الافتراضي الذي يتجمع حوله غالبية المستقرات البدوية الحالية ويمتد من الظهير الجبلي والصحراوي الى البحر حيث التجمع العمراني الجديد للصيادين . ونمط الاسكان الحضري والمستحدث لجذب الهجرات السكانية من خارج المنطقة والاقليم وهي تمثل في غالبيتها الطبقة الاجتماعية المتوسطة المهاجرة للعمل في المشروعات التنموية المقترحة في الخطط والبرامج المستقبلية .

هكذا يتشكل عمران مدينة شلاتين من محورين عرضيين لكل منهما مجاله العمراني يبدأ كل منهما بمدخل مباشر من الطريق الاقليمي ومتصل مباشرة بقاعدة النشاط والتنمية الاقتصادية المتلائمة مع البنية الاجتماعية ويفصل بين المجالين مرحليا منطقة فاصلة بما يتناسب وطبيعة النسيج المركب من نمطين عمرانيين مختلفين اجتماعيا واقتصاديا وبالتالي عمرانيا كما ان كل من المجالين يتركب من بناء تخطيطي يختلف نسبيا وله صفاته الذاتية المرتبطة بالبناء الاجتماعي والاقتصادي لسكانه ، وبالرغم من التوازي العمراني بين المحورين الا انه يجمعهما المركز الاداري ومركز المدينة العمراني فيرتبطان ويتقابلان عند تلك التجمع المركزي لينتقل منها قطبا جديدا للخدمات العمرانية المحلية والاقليمية ينتهي عند المحور الساحلي للتنمية الشريطية الممتدة خارج الكتلة العمرانية وعلى امتداد ساحل المدينة.



ثانيا : التخطيط التفصيلي لمنطقة سكنية لتوطين بدو شلاتين

ومن دراسة التركيب الاجتماعي ونمط الحياة الاقتصادية لسكان شلاتين وما توحى به مؤشرات النمو العمراني للمدينة والقرى المحيطة بها ومدى توجه هذا النمو للتحويل بين نمطي الحياة البدوية والحضرية ، وكذلك من دراسة الانماط العمرانية القائمة بالفعل في شلاتين ومدى عدم موائمة الرسمي منها للظروف الطبيعية والبيئية والاجتماعية لشلاتين ، وكذلك تدني المستوى العمراني للسكان غير الرسمي في المنطقة كانت حتمية مشروع وحدات التوطين .. والذي تتشكل رؤيته حول هذا النسق الحضاري قبل أن يكون نسق معماري و عمراني - نسق البناء بالمشاركة - و في إطار مجموعة من المعطيات و الثوابت لإستراتيجية و سياسات إسكان و توطين بالدولة عامة ومحافظة البحر الأحمر خاصة مع مراعاة المتغيرات المحلية و ظروف المكان و البيئة الاجتماعية والاقتصادية ومتطلبات الإنسان صاحب المنفعة الأساسية للمشروع .

الرؤية التصميمية المعمارية و العمرانية للتخطيط :

المنطقة السكنية تحدها معطيات المشروع و الموقع المخصص له ، وتقوم الرؤية التصميمية لها على محددتين رئيسيين هما :

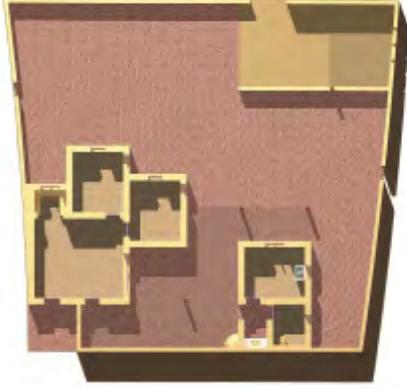
- مراعاة التركيب الاجتماعي القبلي لسكان شلاتين وعلاقات الجوار القائمة بالفعل بين المجموعات المرجو توطينهم . مع الاخذ في الاعتبار النمو المستقبلي للمجموعات .
- مراعاة طبيعة الحياة الخاصة لهم واحتياجاتهم اليومية داخل المنطقة السكنية واهمية تدرج الخصوصية السكنية و المعيشية فيها مع المستويات الثلاث للمشروع : من فراغات خاصة مفتوحة أو مبنية داخل إطار الوحدة المتفردة " وحدة التوطين « و التي تمثل النواة المعمارية الأساسية و تضم غرف النوم و المعيشة و مرافقها من مطبخ و حمام تتفتح على أحواش سماوية خاصة تتنوع بين الخاص لأهل الأسرة و الشبه خاص للضيافة .

بناء على تلك المحددات جاءت الرؤية المعمارية و العمرانية للمشروع لتقوم على خلق انوية معيشية سكنية تتجمع في مجموعات الجوار السكني و التي تحلق فيها المساكن حول فراغ داخلي خاص بالمجموعة يمثل في تدرجه فراغ شبه عام للحياة الجماعية و الأحداث المشتركة الاجتماعية و المعيشية لمجموع سكان الجوار و التي اشرنا أنها حسب الدراسات الأولية قد تتفاوت بين ١٥ - ٢٠ وحدة توطين سكنية أو أسرة . و تتجاوز تلك المجموعات حسب ظروف الموقع و أحجام التنمية المحددة لهذه المرحلة لكل موقع من المواقع الخمسة المخصصة للمشروع على حدة .

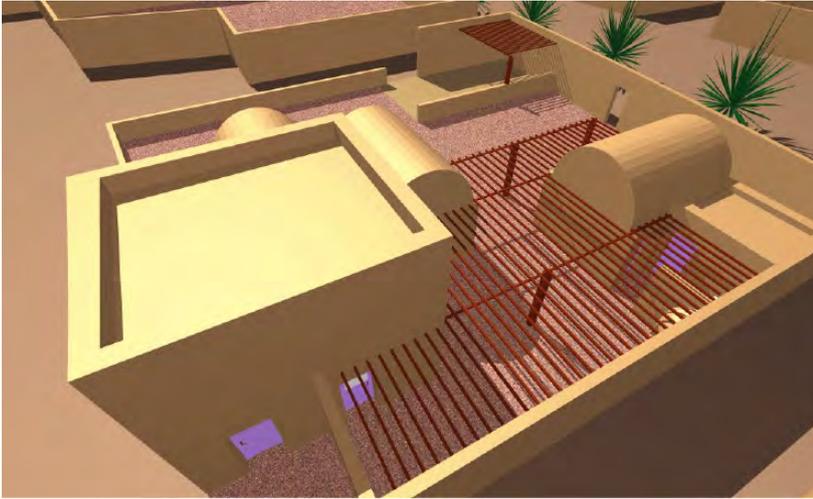


ثالثا : الوحدة السكنية

يقوم التصميم النموذجي للمسكن على تلبية احتياجات الانسان في اطار ظروفه البيئية ، و امكانياته الاقتصادية و الاجتماعية ، و في حدود المتاح محليا بالبيئة و مجالها من قدرات و امكانيات ، و من خلال التناغم بين الاحتياجات و الامكانيات و توافقا مع متغيرات البيئة و المكان و المجتمع يمكن للمصمم صياغة او اعادة صياغة رؤية معمارية لنموذج المسكن لمجتمع معين في بيئة بعينها ..



من هذا المدخل يحقق المعماري نجاحاته في ابداعاته المعمارية عموما و عمارة المسكن بشكل خاص ، و من هذا المدخل ذاته ابداع الانسان دوما بتلقائيته عمارته و مسكنه في بيئاته المتنوعة في مصر ، سواء عند استقراره او ترحاله ، و بالتالي نعتمد على ذات المدخل عند تحول هذا الانسان من نمط الترحال البدوي الى النمط الحضري او الريفي لعمران مجتمع محلي محدود غالبا و لكنه متنامي او يحمل امكانيات النمو ، و هو بذلك متحديا للبيئة بسلبياتها و منسجما مع ايجابياتها ، في عملية تحول اجتماعي و عمراني .



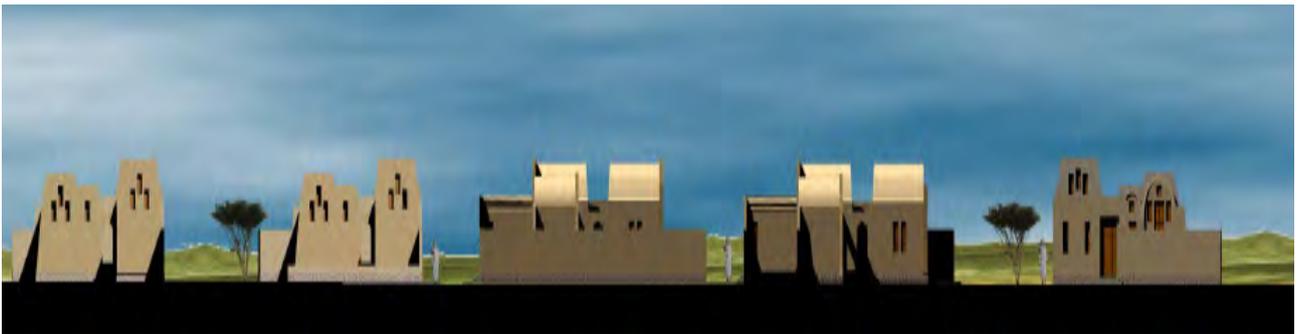
و المسكن بمفهومه الحضري في اقليم جنوب البحر الاحمر مظهر عمراني مستحدث مع التغيير الحادث او المنظور للمنطقة و مجتمعاتها ، و هو في هذا تعبيراً صادقاً عن العلاقات والانماط العمرانية و الاجتماعية والتوازنات ، والتضاد بين ندرة الامكانيات المتاحة في المكان .. و تمسك الانسان و انتمائه لذات المكان و هو يناظر التقابل بين فراغ خارجي غير محدود عند الانسان البدوي و فراغ المأوى المحدود الخاص به ، تقابل بين ترابط قبلي اجتماعي و خصوصية فردية ذاتية .. و ما ينطبق على المجموع ينطبق على الواحد ، و عندها يتناغم المجتمع مع البيئة .. و من هنا نفهم هذا المجتمع و نصمم له عمارته و مسكنه ..

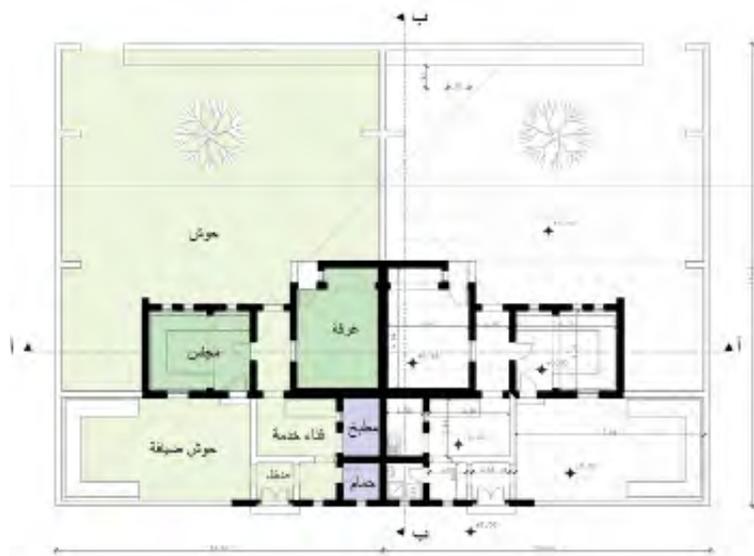
و من هذا النهج .. نحدد الرؤية ان المسكن المحدود ينتمي الى فراغ غير محدود ويكون مدخلنا للمشروع المقدم لتصميم نموذج لمسكن قرى التوطين في مجتمعات جنوب البحر الاحمر المتحولة ، فعمارة المسكن هنا سواء الوحدة او المجموع يعتمد على تلك التعادلية التي تحقق للانسان وجوده في بيئته المحلية و تحولة من حالة الترحال و الاستيطان المؤقت الى الاستقرار و الاستيطان الدائم ، مع الاحتفاظ بموروثاته وهويته و انتمائه ، و بالتالي فان تصميم الوحدة او المجموع يحقق الملائمة البيئية و الاجتماعية على حد سواء من خلال الفكر التصميمي ذاته ، و كذلك طرق و تقنيات الانشاء و مواد البناء الممكن استثمار المتاح منها ان وجد في البيئة المحلية ، وايضا الموروث التقليدي المعماري للمجتمعات المحلية او المماثلة ..

نحن هنا نخرج عن الاسلوب المؤلف لمثل تلك المشروعات النمطية للاسكان سواء كان في نمط التصميم و الفكر التصميمي لتصميم المسكن ذاته ، او في تنمية امكانيات المتاح من مواد و تقنيات البناء او حتى في اسلوب التعامل و التنفيذ من الفكرة الى الانشاء ..

من خلال نتائج الدراسات المتخصصة و الرؤية المعمارية المقترحة للمشروع ، توصي هذه الدراسة الابتدائية على ضرورة الاعتماد على تطوير و تنمية استعمال مواد البناء المحلية و خاصة الطفلة لإنتاج الطوب الطفلي المصنع محليا بمواقع العمل أو بالقرب منها .. و بالتالي يتم البناء بنظام الحوائط الحاملة المبنية من الطوب الطفلي الغير محروق مع الاستفادة من الأحجار الجيرية المتاحة في أعمال الأساسات .. و يحقق هذا الموائمة البيئية المنشودة للظروف المناخية المحلية من جهة ، و الجدوى الاقتصادية للمشروع بخفض تكلفة الإنشاء من جهة أخرى .. هذا بالإضافة إلى تدريب المهارات المحلية لتطوير القدرات الذاتية بالمجتمع للاستفادة منها في الخطط المستقبلية ، و هو ما يتوافق مع الفلسفة الرئيسية للمشروع و نسقها « البناء بالمشاركة » .. و استثمار تلك الطاقات البشرية و تفعيل دور الفرد في عملية التنمية عامة و التنمية البشرية و العمرانية خاصة .

و مع الاعتماد على البناء بالطوب الطفلي و الحوائط الحاملة في عملية الإنشاء فإن الاتجاه المقترح هنا استعمال تقنيات التغطية بالقبوات (على النمط النوبي) و السائدة في جنوب الوادي نظراً للملائمة البيئية و ما يمثله هذا النمط البنائي من عدم الاحتياج إلى أعمال شدات خشبية كما هو متداول في الأسقف الخرسانية الأفقية ، كما انه يعتمد في البناء على مادة الطوب فقط كمادة إنشاء أساسية و هي ما يمكن توفيره في الموقع ، و هنا تتحقق كفاءة اقتصادية أخرى للخروج باقتصاديات بناء مناسبة مع تحقيق صورة معمارية و شخصية مميزة لعمارة المكان يسهل على المجتمع المحلي لاحقاً بعد نهو برامج التدريب خلال تنفيذ المشروع من تنمية و ترسيخ حرفية بنائية بالمجتمع تمثل قيمة مضافة بشكل غير مباشر للتنمية العمرانية بالمنطقة و تخرج بالمجتمع ذاته في مرحلة تحوله من الترحال إلى الاستقرار الحضري من حالة المستهلك إلى حالة المنتج و المبدع ...



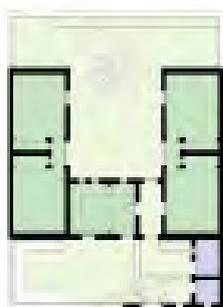


وفيما يلي نماذج من بعض الوحدات النمطية المعدة لتوطين البدو في شلاتين والتي روعي في تصميمها ملائمتها لنمط حياة البدو واحتياجاتهم المعيشية اليومية مع الاخذ في الاعتبار مرونة التصميم وقابليته للتعديل والنمو تبعاً لمتطلبات مالكة

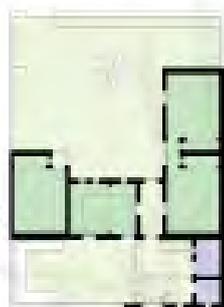
قطعة (1)

قطعة الأرض : 264 م²
 لمساحة المبنية : 70 م²
 لمساحة المسفوفة : 48.50 م²

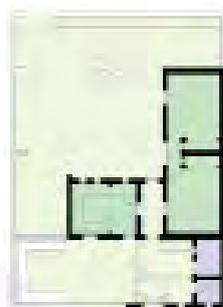
مراحل التوسعات المستقبلية المقترحة



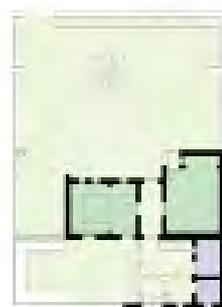
مرحلة (4)



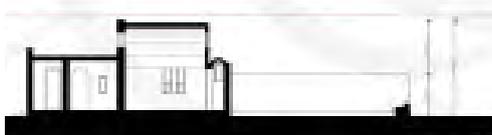
مرحلة (3)



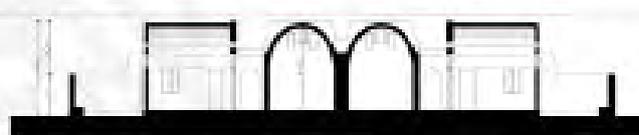
مرحلة (2)



مرحلة (1)



قطاع 1-3



قطاع 1-4



الجهة الغرب



الجهة الشرق

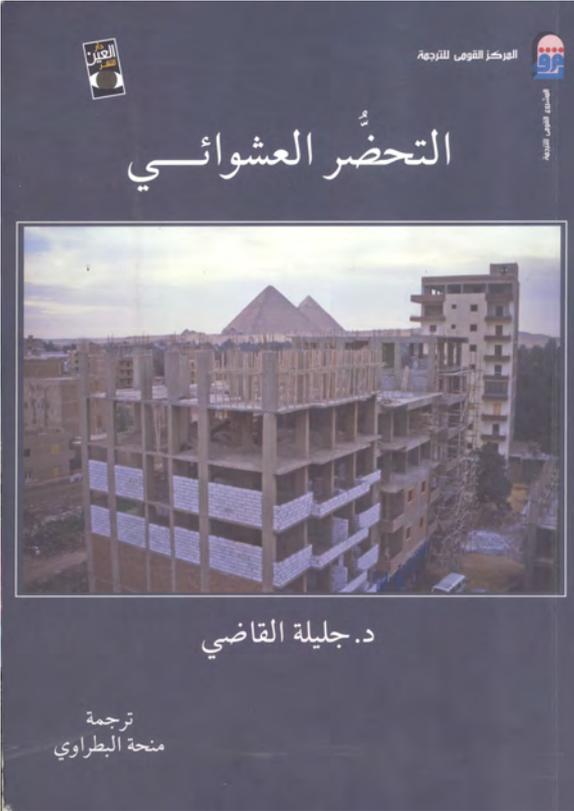
عرض كتاب .. التحضر العشوائي

طارق والى - نرمين عصام

الكاتب : د. جليلة القاضي
ترجمة : منحة البطراوي
دار النشر : دار العين
تاريخ الاصدار : ٢٠٠٩

**إننا لا نعيش فقط في عالم أصبح نصف سكانه من قاطني المدن ..
بل إننا نشهد ايضاً ظاهرة تحضر الفقر ..**

تقديم ..



يطرح كتاب التحضر العشوائي للدكتورة جليلة القاضي مشكلة إسكان الطبقات الفقيرة غير القادرة على الحصول على مسكن لائق بشروط السوق .

حيث وصل عدد الفقراء في المدن إلى ٢٠ ٪ من سكان العالم ويقع اللوم في هذه المشكلة على نظام السوق العالمي الجديد - حسب رأي د. جليلة - وكذلك بسبب الرأسمالية المتوحشة التي أجبرت الدول النامية على التخلي عن دعم السلع الأساسية للطبقات الدنيا والوسطى وأهمها السكن ، وذلك من أجل جدولة ديونها عن طريق مشاريع ذات أرباح عالية وبالتالي فهي تخدم فئات معينة من تلك المجتمعات دون باقي الطبقات .

وجدير بالذكر أن هذا الكتاب والصادرة ترجمته باللغة العربية سنة ٢٠٠٩ في القاهرة ، هو رسالة الدكتورة في تخطيط المدن للمؤلفة نفسها من جامعة باريس سنة ١٩٨٤ ،

وقد أضافت عليها مقدمة لاحقاً عند ترجمة الرسالة وأعدادها لتصدر كتاباً مترجماً للقارئ العربي بهدف تحديث المادة المعرفية والعلمية عن ظاهرة « التحضر العشوائي » منذ وقت أعداد الرسالة وحتى

تاريخ صدور النسخة المترجمة مؤخراً ؛ وتأتي تسمية هذه الظاهرة والتي أتخذتها المؤلفة عنواناً لكتابها بعد التفاضل بين مصطلحين للظاهرة محل البحث والدراسة وهما « التخطيط - العشوائي » الذي ترى إنه يحمل في طياته كثير من التناقض ، لذا فهي تتبنى مصطلح « التحضر العشوائي » ليكون التحضر في مقابل التخطيط .. وتأخذ من المصطلح عنواناً للظاهرة والكتاب .

تستعرض د. جليلة القاضي في مقدمة الكتاب ظاهرة التحضر العشوائي الحالية ، وتتساءل عن التناقض بين إستنفار الحكومات والمنظمات العالمية ، ومنظمات المجتمع المدني في مدن العالم الثالث وبين تفاقم أزمة السكن ؛ وتشير هنا إلى أن مفهوم التنمية المستدامة بمعنى العمل على التنمية والحفاظ على البيئة قد فرغ من مضمونه في الواقع الفعلي ، لصالح آليات إنتاج الفقر وأستبعاد شرائح عريضة من المجتمع من عمليات التنمية ، حيث تلعب المضاربات العقارية والتسارع نحو الربح السريع دورا هاما في إثراء القلة على حساب الأغلبية . وتقدم د. جليلة القاضي في هذه المقدمة مقابلة بين نسقين حضريين هما المدن العشوائية والمدن المنشأة ، فالمدن العشوائية كما تراها هي إمتداد للتجمعات الريفية التي نمت بالتدريج وتحولت إلى مدن وحضر ، أما النسق الثاني فهي المدن المنشأة بقرار سيادي طبقاً لخطة مرسومة سلفا .. وقد تجمع العديد من المدن المنشأة بين منهجي التخطيط والعشوائية اللذين تتابعا وتداخلتا زمنيا ومكانيا ، ومنها مدينة القاهرة والتي تناولها الكاتبة بالدراسة والتحليل لظاهرة العشوائيات بها ، وتطور تلك الظاهرة وتغيرها منذ عصر أسرة محمد علي سنة ١٨٠٥ واستمرارها وتحورها حتى العصر الراهن مروراً بفترات التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على مدى القرنين السابقين ، حيث تفاقمت تلك الظاهرة في العقد الأخير من القرن العشرين ، وترجع د. جليلة القاضي هذا النمو الحالي الهائل والحادث للعشوائيات إلى :

- إنسحاب الدولة بشكل تام حينئذ من قطاع إنتاج المساكن المدعمة .
- إعادة هيكلة القطاع الخاص الرأسمالي الذي تحول من الإنتاج السلعي الصغير في الإسكان (عمارات وفيلات) إلى إنتاج رأسمالي موسع (أحياء متكاملة) .
- أنتقال الإنتاج السلعي من مراكز المدن إلى أطرافها .

وترصد الكاتبة هنا آثار تلك التحولات المعاصرة على الإسكان والسوق العقاري والمتزامنة مع سياسات الانفتاح الاقتصادي ، تلك السياسات التي أدت إلى الأرتفاع المفاجئ لأسعار أراضي البناء داخل الكتلة العمرانية وظهور أنماط وأنواع جديدة من المتدخلين في هذا السوق باختلاف توجهاتهم ، ومعها ظهرت على أطراف المدينة شركات بيع وتقسيم الأراضي ، بينما كان في مركز المدينة كانت شركات الإنماء العقاري الخاصة ؛ ولم يهتم هؤلاء المتدخلون بالطبقات الوسطى ولا الفقيرة ، وأنحصر هدفهم في خدمة طبقة معينة من الأغنياء فقط .. وتقصّد الكاتبة هنا بالمركز ليس فقط المركز التجاري للمدينة ولكن أيضا كل الأحياء العمرانية داخل الكتلة العمرانية ، بينما تقصد بالأطراف تلك الأراضي الزراعية خارج الكتلة العمرانية المبنية وخارج الكردون .

وتركز د. جليلة دراستها على إستقراء التراخيديا العمرانية التي تعيشها القاهرة وتلخصها في : غياب الرؤية والمنهج العلمي وتحديد الأولويات ، ثالث هيكلي أتسمت به كل السياسات في جميع المجالات وعلى جميع الأصعدة ، فكانت النتيجة هي الفشل في القضاء على ثالث آخر : الفقر والجهل والمرض ، مما أفقد محاولات أي صحة وأستراتيجيتها المعلنة كل مصداقية . إن معطيات الوضع الحالي للعمران في مصر حسب رأي د. جليلة لا يبشر بأي حل جذري لقضية العشوائيات ، وخاصة في شقها الدرامي الحتمي ، وهو تآكل الرقعة الزراعية في الوادي والدلتا .. وبالرغم من جهود الدولة منذ بداية الخمسينات من أجل أستصلاح المزيد من الأراضي الصحراوية وزيادة الرقعة المنزرعة ، إلا أن تلك الجهود شابها القصور لأنه في مقابل أستصلاح النطاق المهجور ، لم تتم حماية أرض النطاق المعمور من التآكل تحت ضغط الزيادة السكانية والزحف العمراني .

ومن جهة أخرى ، فمن المفارقات التي تثير الدهشة والأحباط ، فبعد مرور ٣٠ سنة على إطلاق سياسة إنشاء تجمعات عمرانية جديدة في الصحراء أو غزو النطاق المهجور من أجل إعادة توزيع السكان والأنشطة على مجمل مساحة مصر والحفاظ على أو الحد من النمو العمراني على الأراضي الزراعية ، نجد أن تلك السياسة لعمران ١٦ مدينة جديدة وتابعة قدرت مساحتها الكلية بـ ٢٤٠٠ كم^٢ ، أي حوالي ٦٪ من مساحة المعمور حينئذ (٣٦٢٨٠ كم^٢) ، وتقريباً ما يساوي مساحة الحضر الكلية (٢٤٩٧ كم^٢) وكان المستهدف أن تستوعب تلك التجمعات ٦١٤٥٠٠٠ ساكن سنة ٢٠١٠ ، هذا بالإضافة إلى تلك السياسات شملت عمران عشرة تجمعات حول مدينة القاهرة الهدف منها تقليل الكثافات ونقل الأنشطة الملوثة والمثيرة للضجيج ، وتطبيق آليات تحضر تقسيم الأراضي وتسويقها والبناء في المناطق العشوائية في هذه التجمعات ، والتي كانت موجه أساسا إلى محدودي الدخل .. ولكن حسب ما تؤكد د. جليلة في مقدمة كتابها فشلت المدن الجديدة في جذب السكان حيث كان مجمل السكان في المدن الجديدة في القطر المصري يقدر بـ ١٢٠٠٠٠٠ ساكن أي ٦/١ المستهدف المخطط له .. أما التجمعات العشرة فلم يتحقق منها سوى تجمع واحد بالقطامية ، أما التسعة المتبقية منها أعيد تخطيطها

كأحياء متميزة للطبقات الغنية ، وتوجت الدولة هذه التحولات بضم تجمعين ليصبحا جزءاً من مدينة جديدة (القاهرة الجديدة) .. ! ؛ وما زالت تلك السياسات مستمرة ضمن إستراتيجية الدولة .. وهنا تطرح الكاتبة العديد من التساؤلات : من المستفيد من إستراتيجية التعمير ؟ .. ومن أين أتى هؤلاء المستفيدون الجدد بالملايين التي يقتنون بها هذه الأراضي ؟ .. والملاحظ أن هؤلاء ينتمون لنفس الطبقة النخبوية ، طبقة النصف في المائة التي حاولت ثورة يولية ١٩٥٢ القضاء عليها - وكأن التاريخ يعيد نفسه ...

وفي ظل تلك الأوضاع الحادثة والمتكررة أستمر أهدار الأراضي الزراعية ونمو العشوائيات ، فلا عجب أن يصل عدد سكان العشوائيات سنة ٢٠٠٦ إلى حوالي ١٧ مليون ساكن ؛ ولا عجب أن يظل أيضاً نسبة السكان التي توطنت الصحراء بالنسبة للعدد الكلي في القطر المصري سنة ١٩٩٦ ١,٧ ٪ وهي نفس النسبة لسنة ١٩٨٦ ، إزدادت بعض الشئ لتصبح ٢ ٪ سنة ٢٠٠٦ .. وهنا تتعرض الكاتبة للرؤى المستقبلية المطروحة من الدولة ولآثار مشروع القاهرة ٢٠٥٠ المقترح ، وتتساءل حول مصير التجمعات العشوائية .. ؟؟ ؛ حيث تشير د. جلييلة أن كل آليات تطوير العشوائيات المزعومة كانت آليات تطوير عمراني بهدف تحقيق حلول أمنية لفرض سيطرة النظام ، بدون النظر إلى التطوير المجتمعي أو الأهتمام بالفرد ، كما تؤكد الكاتبة في هذا المنوال على إنه لا بديل عن إستيطان الصحراء بالحث والجبر ، وأن عملية الارتقاء بالمناطق العشوائية بالرغم من أهميتها الملحة إلا أنها تمثل هدراً للموارد بدون الوصول إلى الهدف المنشود أي الحد من التطرف وألتهام الأراضي الزراعية الخصبة .

منهجية الدراسة ..

يؤكد الكتاب في مجمله على أن مشكلة التحضر العشوائي لم تحظ بالأهتمام الذي تستحقه إلا في وقت متأخر للغاية ، وأصبحت منذ بداية الثمانينات موضع أهتمام خاص من جانب الأجهزة الدولية ومكاتب الدراسات ولاسيما الأمريكية ، وكانت عناية تلك الأجهزة موجهة بشكل عام نحو دراسة حالة سكان المناطق العشوائية ومستوى حياتهم الإجتماعية ، ومدى شعورهم بالرضا ، في حين الجزء الآخر كان مهتماً بدراسة تطور المشكلة من خلال دراسة واقعها الخاص ، إلا أنه لم يكن قادراً على التوصل إلى تلك الأسباب التي أدت إلى نشأتها ... وقد ترتب على ذلك أن هذه الدراسات لم تؤد إلا إلى معرفة ناقصة ، أو إلى رفض لإدراك الأوضاع الحقيقية .. وتبعاً لذلك لم يتم إدراك المنطق الخاص بهذا الشكل من الإنتاج الإسكاني في حقيقته الأساسية .

وفي تصور د. جلييلة القاضي أن السبب في عدم إدراك هذا المنطق يعود إلى أشكال من سوء التقدير ذات طبيعة منهجية : ويتمثل سوء التقدير الأول في غياب نهج شامل في رؤية المدينة مرجعيته أننا نواجه صعوبة لدى النظر في خريطة للقاهرة تظهر عليها بوضوح المناطق العشوائية في إدراك العوامل التي حددت مواقع هذه المناطق بالنسبة لعلاقتها ببنية المدينة ، رغم أن هذه العوامل ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالخصائص الجغرافية للموقع وأمكانياته ، وبالتقسيم الإجتماعي للمكان وخصائصه الفنية - الاقتصادية ، وأخيراً بطبيعة الملكية العقارية . وعلى هذا النحو ، أصبح من الضروري إيلاء أولوية خاصة لتحليل كل من تطور المدينة ولبنيتها المتجددة والتميز فيها ، وتأثير تزايد عدد السكان وتوزيعهم طبقاً لنظام توزيع الدخل والقدرة الاستهلاكية للمجموعات الإجتماعية المختلفة ، ومن شأن هذه التحليلات إدراك المنطق الذي حدد المناطق العشوائية وقياس مدى إندماجها في المساحة الحضرية في إطارها الكلي .

أما سوء التقدير الثاني ، فيتمثل في قصور النظرة الكلية للأسلوب الخاص بنظام الإنتاج ، فترى الكاتبة كان من الضروري دراسة تطور النظم الفرعية للعروض المتاحة من الأراضي والمساكن ومعالجة نظام الإطار الإسكاني من خلال تحليل علاقات إنتاج وتقسيم العمل داخل قطاع الإسكان ، وكذلك ترى إنه من الصعوبة بمكان فصل دراسة أساليب الأنتفاع بالأرض عن دراسة أشكال نمو الملكية العقارية . أما آخر أشكال سوء التقدير فيتمثل على وجه الخصوص في منهج تحليل الظروف التاريخية ، فينبغي أن يتم الربط بين نشأة جمعيات تقسيم الأراضي في المناطق العشوائية من ناحية وظهور شركات عقارية كبرى هي فروع لمجموعات مالية من ناحية أخرى .. وكذلك بين ظهور القدرة على السداد التي توفرت لدى نسبة كبيرة من السكان نتيجة إعادة توزيع العائد البترولي في المنطقة الذي حققته ظاهرة العمالة المهاجرة ؛ وأيضاً ظاهرة التضخم الذي حدث في أسعار أراضي البناء والعقارات ، وهي ظاهرة مرتبطة بشكل وثيق بالتغيرات الجذرية التي حدثت في النظام الإجتماعي والأقتصادي للدولة والمجتمع ، ويفسر عدم وضوح هذا العامل الرئيسي في علاقته بالفئات الوسيطة الأنزلاق الذي حدث نحو أقصى شكل من أشكال الإسكان العشوائي .



بولاق الدكرور (١-١)



مسكن ابواء عاجل (١-٢)



مدخل عرب الجسر (١-٣) آخر ؟

وتهدف د. جلييلة القاضي من خلال كتابها " التحضر العشوائي " إلى محاولة أستكمال بعض جوانب هذا القصور ، ويقوم الكتاب على ثلاثة أجزاء متكاملة متمثلة في أبوابه ، وهي :

الباب الأول - تفاعل المناطق العشوائية مع الحيز الحضري للمدينة : ويتركز على تحليل نمو المدينة (القاهرة) والتقسيم الإجتماعي والخصائص الفنية - الأقتصادية للحيز العمراني وكذلك نشأة المناطق العشوائية على هذا التقسيم وخصائص ديناميكية مناطق التحضر العشوائي .

الباب الثاني - الإدارة العقارية والتشييد : إن عملية تحويل الأراضي الزراعية الواقعة في الإطار الحضري للقاهرة إلى مناطق حضرية يشكل إستجابة لحاجات أعداد كبيرة من السكان ، غير أنه يترتب على هذا الشكل الحضري تناقضات جديدة ، وتبعاً لذلك تحتل مشكلة الأرض مركزاً رئيسياً في ظاهرة الإسكان العشوائي ، ولهذا تولي الكاتبة في تحليلها نظام إنتاج المساحات التي تم تعميمها أهمية خاصة لأسلوب إدارة الأراضي والعوامل الرئيسية المحددة لها ، ومنطق هذه العوامل وتطبيقاتها العملية في كل مراحل عملية التحول الحضري .. وفي نهاية التحليل تقوم بدراسة الآليات المتبعة وأساليب تدخل الدولة وسياسات الإسكان التي أتبعتها خلال العقدين الأخيرين .

الباب الثالث - دراسة حالة .. عرب الجسر : تمثل دراسة الحالة وسيلة يمكن الأعتداد عليها في تحديد الأداة التي تمكننا من التمييز بين أشكال مختلفة وبلوغ أقصى درجة من الدقة في تحليل عملية نشأة منطقة معينة ، ونموها والتحول الذي يطرأ عليها ، وكذلك إفرازها لأشكال أخرى والتمايز الذي يوجد داخل نطاقها ، ومن ناحية أخرى فإن دراسة حالة بعينها تمكننا من التوصل إلى تحديد دقيق لأسئلة تتعلق ب :

متى ، وفي أي وقت ، ولماذا يحدث إنتقال شكل من الإنتاج إلى شكل

وما هي حدود أستقلال هذا التحضر العشوائي ، ودرجة هذا الأستقلال ؟

وأخيراً ما هو مستقبله ؟ ...

أسئلة تمثل الإجابة عليها فهم تلك التراجم العمرانية التي تعيشها القاهرة ومناطق العشوائيات فيها ، ووضع الحلول للخروج بالمدينة والمجتمع من أزمتها الدرامية الراهنة نحو وضع عمراني وإجتماعي أفضل ..